

الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

دور مراكز الدراسات في تطوير التعليم العالي

(المخطط التوجيهي لمركز الدراسات القانونية والسياسية والإدارية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - نموذجاً)
تقرير التدريب لنيل شهادة ماجستير مهني في التخطيط والإدارة العامة

إعداد

ميساء علي قطايا

لجنة المناقشة

رئيساً	الأستاذ المشرف	الدكتور محمد علي حسين شكر
عضواً	أستاذ مساعد	الدكتور عصام نديم مبارك
عضواً	أستاذ مساعد	الدكتور زياد عاطف عاشور

2021

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذا التقرير

وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

إهداء

إلى ملهمي وكلي، لذاك الرجل الذي غرس في قلوبنا شغف العلم والتقدم من خلاله

"أبي"

إلى الحنون الطاهرة "أمي"

إلى أخي؛ الذي جمعتني به علاقة تخطت حدود الأخوة وصلة الرحم، حتى صار صديقي
إلى الأب التربوي الدكتور أحمد مكي، وكل ما ساندني لإنجاز هذا التقرير، ومن فتح لي باب
التدريب في مركز الدراسات لإعداد دراسة مليئة بالشغف والإصرار
على أمل أن تتال إعجابكم

الشكر

إلى كل من كان له فضل في تزويدي بالمعارف والمهارات
إلى الجامعة اللبنانية وكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، إلى الأساتذة الأفاضل
إلى مركز الدراسات القانونية والسياسية متمثلة برئيسها الدكتور أحمد مكي الذي فتح لي باباً لإجراء
فترة التدريب في المركز
وإلى الدكتور المشرف الدكتور محمد شكر
الذي كان متابعاً وحرص على أن يزودني بجرعات دعم وأمل لاسيما في المرحلة الأخيرة من إعداد
الدراسة والتي تعتبر من أصعب الفترات على معدّ البحث

المقدمة

يشغل التعليم عامة، والعالى خاصة، حيزاً كبيراً من اهتمامات الدول التي تسعى للتطوير والارتقاء في مختلف المجالات. فلم يعد التعليم حاجة فردية، بقدر ما هو حاجة إستراتيجية للدول التي تسعى للتقدم. وفي هذا الصدد عملت العديد من الدول (المتقدمة والنامية) على تطوير التعليم وآلياته وسعت لجعله بمتناول الجميع. مما دفعها لوضع استراتيجيات تعليمية تتلاءم مع حاجاتها لمخرجات تغذي سوق العمل، في قطاعيه العام والخاص، بكوادر قادرة على القيادة والإدارة والحرفية بمختلف أنواعها.

ونظراً لارتباط هذه المرحلة التعليمية بسوق العمل وحاجياته من جهة، وإكمال بناء شخصية المتعلم من جهة ثانية، تأتي أهمية تطوير وتحديث التعليم العالى في مختلف مجالاته لجعله أكثر قدرة على مواكبة متطلبات عصر التكنولوجيا والحداثة والمعرفة، والذي بدوره يتطلب سرعة ومرونة ومهارة عالية في المواكبة والمجاراة.

فقد أصبح اليوم نجاح الدول، تقدمها وتطورها في مختلف الصعد الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية والسياسية، يرتبط بشكل كبير بنجاح سياستها التربوية واهتماماتها بالتعليم العالى ويظهر ذلك جلياً عبر تخصيص الدول المتقدمة نسب كبيرة من ميزانياتها للتعليم العالى والبحث العلمي، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا وكندا... حيث تظهر جلياً العلاقة التفاعلية بين الاهتمام بالتعليم العالى وبين تقدم الدول وازدهارها في مختلف المجالات.

ويشهد النظام الدولي منذ مطلع القرن الماضي تغييرات متسارعة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكافة المجالات والنشاطات سواء على مستوى الدول أو المجتمعات، وأصبحت الحياة المعاصرة أكثر تشابكاً وتعقيداً مما كانت عليه، واقتضت تداعيات التطور العلمي والتكنولوجي والثورة الهائلة في البحث العلمي وجود مراكز متخصصة للبحث والدراسة والتمحيص لتسدّ الفجوة في إمكانيات القطاع العام ولتعمل كدريف للدولة وللقطاع الخاص في إدارة الدولة، حيث تمثل هذه المراكز بيوت خبرة توجه السياسات والاستراتيجيات وتقدم الخبرات والاستشارات والمعلومات حتى أنها أصبحت تقود الجزء المهم من السياسة والإدارة في الدول المتقدمة لتساعدها في تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية.

فقد أصبح مؤخراً امتلاك الدول والمجتمعات للمعرفة وتوظيفها هو معيار القوة، حيث يشكل ذلك أساساً لامتلاك سبل الثروة والرقي في كلّ مجالات الحياة، فتقدم الدول المتحضرة لم يأت من فراغ، من هنا تزايدت في

السنوات الأخيرة أهمية مراكز البحث والدراسات والتي أطلق عليها مجازياً السلطة الخامسة لحيوية الدور الذي تقوم فيه، وعليه بدأت العديد من الدول النامية ودول العالم الثالث بمحاولة اللحاق بالركب العالمي، وأبدت مزيداً من الاهتمام والدعم لإنشاء هذه المراكز وتوظيفها واستثمارها بما يحقق للدولة مساهمة التطور العلمي والفكري والتعايش مع ما تمليه البيئة الإستراتيجية السائدة وتنفيذ استراتيجياتها المتعددة بما يضمن لها الازدهار والأمن والاستقرار في عالم سريع التغير لم يعد فيه مكاناً للجهل والتواكل.

وتعتبر سنغافورة مثلاً حياً، حيث أنها حققت مركزاً متقدماً من خلال اهتمامها بقطاع التعليم واستثمارها للعنصر البشري واعتماد نظام تعليمي عالي المستوى، نجح في بناء المواطن السنغافوري الذي ارتقى ببلاده وحلّق بها. فهي وبالرغم من كونها مجتمع متعدد الثقافات والديانات والأجناس، إلا أنها صبّت تركيزها على تعزيز القومية الوطنية والانتماء الوطني، ما سمح لها بتحقيق نجاحاً بارزاً في تجربتها التنموية (التي لم تتجاوز الثلاثين عاماً). على عكس الدول النامية والتي تحتاج إلى وضع التعليم والعلم نصب أعينها مما سوف يعود عليها حكماً بالنفع والخير، وسوف تتمكن من الارتقاء بالمجتمع وبالدولة ككل فتصل إلى مكانة مرموقة وسط الدول المتقدمة وتصبح هدفاً للطلاب في شتى بقاع العالم.

انطلاقاً مما تنقّدم جاءت أهمية اختيار موضوع جودة التعليم العالي في لبنان، وأهمية التخطيط الاستراتيجي المبني على الحاجيات الفعلية للبيئة المحلية بهدف السير على خُطى النمو والتنمية المنشودة، لما يشكّله من ضمانة أساسية (إذا لم نقل الوحيدة) تساهم وبشكل بارز وأساسي في عملية النهوض والتنمية التي تسعى إليها البلاد. فضلاً عن أهمية التعليم العالي في لبنان، ودوره في تطوير بناء الدولة والاستفادة القصوى من الطاقات الشابة لديه بهدف المضي قدماً نحو بناء دولة متقدمة. تأتي أهمية التقرير، واختيار موضوع التعليم العالي في لبنان ودور مراكز الدراسات الجامعية في تعزيز جودة مخرجاته وربطه بمعايير الجودة العالمية كمحاولة للإضاءة على القدرات الكبيرة التي يمتلكها التعليم العالي في لبنان، والتي تحتاج إلى تصويب مسارات تجعله أقرب إلى معايير الجودة العالمية.

وقد تمّ اختيار مركز الدراسات اللبنانية القانونية السياسية والإدارية، التابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، لإجراء فترة التدريب المخصصة، وذلك لعدّة اعتبارات لعلّ أهمها ارتباط مخرجات هذه الكلية بالوظائف الإدارية الرسمية التابعة للدولة ودورها البارز في إعداد الحقوقيين والقادة الإداريين، بالإضافة إلى عراققتها كونها أولى كليات الجامعة اللبنانية. فضلاً عن الدور البارز الذي تتمتع به مراكز الدراسات في المساعدة وتقديم المشورة في عملية النهوض التربوية التي تقوم بها الجامعة اللبنانية والدور الحيوي المرجو منها

في توجيه سياسات الدول واستراتيجياتها من جهة، ودور مركز الدراسات اللبنانية انطلاقاً من مجال اختصاصه في تنمية الأبحاث والدراسات العلمية وربطها بالواقع والمساهمة في حلّ مشكلات المجتمع المحليّ وتنميته من جهة أخرى.

خضعت الطالبة خلال الفترة الأولى لإعداد التقرير لفترة تدريب ضمن المركز حيث اطلعت خلال هذه الفترة على آلية عمل المركز. وقد شاركت في مختلف أنشطة ومهام المركز (التي سوف يأتي ذكرها بشكل تفصيلي في مرحلة لاحقة من التقرير). كما عملت على إنجاز ومتابعة العديد من المعاملات الإدارية التابعة له. مما سمح بالتعرّف أكثر على آلية العمل الإداري في المؤسسات العامة وكيفية التخطيط والتنفيذ والإجراءات المرافقة للأعمال الإدارية الخاصة بها بما يتلاءم مع طبيعة اختصاص الطالبة. كما والمشاركة في جلسات ومحاور التحضير للخطّة الإستراتيجية لتطوير الكلية التي يُعدّها المركز؛ للحصول على شهادة الماستر 2 مهني في اختصاص التخطيط والإدارة في محاولةٍ منها لإجراء نوع من المقاربة الفعلية بين النظري والقوانين التي ترضى عمل المؤسسات الرسمية، وقدرتها على التكيف والتطبيق مع الاحتياجات الفعلية والإنجاز في العمل الميداني المخصصة له. فضلاً عن الدور الفعّال لمراكز الأبحاث والدراسات في وضع الخطط انطلاقاً من الحاجيات الفعلية للمؤسسة بما يتلاءم مع الخطط الإستراتيجية العامة الموضوعة من قبيل السلطات العليا من جهة، والحاجات الفعلية للبيئة الخارجية من جهة أخرى.

1. الإشكالية

برزت خلال فترة التدريب الإشكالية التالية: مدى فاعلية وحيوية السلطة الممنوحة لمركز الدراسات اللبنانية القانونية السياسية والإدارية بهدف تطوير الكلية بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية وتصبح مخرجاتها أكثر تجاوباً مع المتغيرات والحاجات الفعلية للبيئة الخارجية الحاصلة على الساحة داخلياً، إقليمياً وعالمياً؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية والتي تأتي على الشكل التالي:

- أ. مدى الصلاحيات الممنوحة للمركز انطلاقاً من المهام الموكلة إليه، لاسيما أن طبيعة المهام وأهميتها والنتائج المتوقّعة والأهداف المرجو تحقيقها هي التي تحدّد حجم الصلاحيات الواجب منحها.
- ب. التسهيلات الإدارية الممنوحة (الهيكل الإداري) والدعم المالي، وفق احتياجات المركز والتي تنطلق من المهام الموكلة إليه لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ج. دور مركز الدراسات للبنانية القانونية السياسية والإدارية في تقديم المشورة اللازمة والخطط والبرامج والدراسات والأبحاث التي تحتاجها الكلية بهدف تطويرها بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية للبيئة الخارجية والداخلية.

د. أهمية الحلقات البحثية والصلة الممنوحة للمركز مع البيئتين الخارجية والداخلية مع المراكز ذات الاختصاص بتطوير مخرجات التعليم في الكلية بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لسوق العمل.

هـ. ما هو الدور البارز الذي من المتوقع أن يقوم به مركز الدراسات في تنفيذ إستراتيجية ورسالة الكلية خاصة والجامعة اللبنانية عامة؟

2. فرضيات التقرير

من المفترض أن يجيب التقرير عن هذه التساؤلات والإشكالية المطروحة من خلال:

– إظهار العلاقة الطردية بين تطوير وتمكين مراكز الأبحاث والدراسات في الكليات وبين نجاح هذه الكليات في تحقيق استراتيجياتها بما يتلاءم مع تلبية الحاجات الفعلية للبيئة الخارجية ومع معايير جودة التعليم العالمية.

– الحاجة إلى تعديل الأنظمة والقوانين الإدارية التي تحكم عمل المركز لكي يصبح أكثر مرونة في تنفيذ أهدافه المتوخاة، وبما يتفق مع الحاجة الفعلية له في هذا العصر.

– أهمية المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ودوره في تطوير عمل الكلية بما يتناسب مع المخرجات الفعلية المتوخاة من كلية من المتوقع منها تزويد البيئة المحلية بحقوقيين وقادة إداريين.

– مدى تلاؤم المخطط التوجيهي مع متطلبات الجودة العالمية في التعليم العالي.

– مدى جهوزية الجامعة اللبنانية عامة، وكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية (بطاقهما الإداري، الفني والتعليمي) للتجاوب مع تطبيق معايير الجودة العالمية في ظل الأنظمة والقوانين الإدارية المرعية الإجراء.

لقد اتضح خلال فترة التدريب قيام مركز الدراسات بوضع خطة إستراتيجية لتطوير كلية الحقوق تحت عنوان

"المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية"¹، والتي من المتوقع أنها تتلاءم مع الهدف

الاستراتيجي لإنشاء المركز. وسوف يُصار إلى عرضه ومقارنته من ناحية أهدافه التعليمية مع متطلبات معايير

الجودة العالمية للتعليم العالي عامة، واقتصاد المعرفة، ودوره في المسار التطويري للتعليم العالي الذي يسعى

المركز لتحقيقه في كلية الحقوق والعلوم السياسية، وإمكانية تطبيقه وتحقيق أهدافه المرجوة في ظلّ الأزمات

المتتالية التي تعصف بالبلاد. لاسيما أنه وانطلاقاً من أهداف إنشائه؛ فإنّ مهامه لا تقتصر على التوثيق وتقديم

الدراسات والأبحاث المتخصصة للجامعة اللبنانية أو الكلية التابع لها، بل تتعدّى ذلك لتشمل المؤسسات والأفراد

في القطاعين العام والخاص. فضلاً عن دوره بتمثيل الجامعة اللبنانية في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية

¹ ملحق رقم 9 مشروع المخطط التوجيهي لكلية الحقوق، الصادر عن مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية.

ذات الصلة بالعلوم القانونية والإدارية والسياسية، والتعاون مع المراكز ذات الصلة داخل وخارج لبنان. لاسيما وأنه في الآونة الأخيرة باتت مراكز الدراسات والأبحاث تعرف عالمياً بأنها السلطة الخامسة، والتي من المتوقع توظيفها واستثمارها بما يحقق للدولة مسايرة التطور العلمي والفكري في عالم سريع التغير.

3. منهجية التقرير والأدوات المستخدمة

نظراً لطبيعة موضوع التقرير والإشكالية المطروحة، تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي التحليلي، بالإضافة إلى الاستعانة بعدة أدوات لتحصيل معلومات وهي: المسح المكتبي، الاستبيان والأدوات الإحصائية.

أ. **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يعتمد على دراسة الواقع كما هو في الواقع، فيهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً عبر توضيح خصائصها، وتعبيراً كمياً أو رقمياً بما يوضح حجمها ودرجات ارتباطها مع الوقائع الأخرى¹.

ب. **المنهج التحليلي:** والذي يعتمد على جمع المعلومات حول موضوع التقرير وتحليلها، للتأكد من صدق وثبات الفرضيات.

ج. **المسح المكتبي:** عبر الاطلاع على المصادر والمراجع المكتبية، والدوريات والملتقيات المتخصصة، والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والعديد من التقارير والوثائق والقوانين التي تعنى بالتعليم العالي في لبنان عامة وبمركز الدراسات خاصة.

د. **الملاحظة:** وهي المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك ما أو ظاهرة معينة في ظلّ الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص هذا السلوك أو هذه الظاهرة. وهنا تمّ العمل على ملاحظة آلية الأعمال الإدارية في الكلية والمراكز البحثية. كما ومتابعة أحوال الطلاب والتواصل معهم، لاسيما من خلال ملف التدريب في المركز لبعض الطلاب.

4. مصادر جمع المعلومات

لقد تمّ اعتماد معيار التأكد والثقة عبر جمع المعلومات، والتي تنوّعت مصادر الحصول عليها بهدف إعطاء التقرير القوة والثبات في النتائج، وإغناء الطالبة بالقدر الكافي من المعلومات حول موضوع التقرير، وكانت على الشكل التالي:

¹ كايد، عبد الحق، البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004، ص: 69.

- المشاهدة العينية والملاحظة من قبل الطالبة والتي تمّ تحصيلها من خلال فترة التدريب العملي التي أجرتها في مركز الدراسات.
- الأنظمة والقوانين الرسمية ذات الصلة الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة.
- المراجع العربية والأجنبية (كتب، مجلات، دوريات...)
- الدراسات والبحوث المعدّة سابقاً والمتعلّقة بموضوع التقرير، محلياً، عربياً ودولياً.
- رؤية ورسالة الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ومركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية، ومشاريع القرارات والخطط التطويرية المتعلقة بالجامعة اللبنانية.
- المواقع الموثوقة عن الانترنت لاسيما المواقع الرسمية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي، المديرية العامة للتعليم العالي، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، والمركز التربوي للبحوث والإنماء، وكل ما له علاقة بموضوع التقرير.

5. محدّدات التقرير

- اعتمد التقرير على المحدّدات التالية؛
- **الحد الموضوعي:** حيث اقتصر التقرير على معرفة مدى جهوزية ودور مراكز الدراسات التابعة للجامعة اللبنانية لتطبيق معايير الجودة العالمية.
- **الحد المكاني:** شمل التقرير دراسة حالة مركز الدراسات اللبنانية القانونية السياسية والإدارية التابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية.
- **الحد البشري:** اهتم التقرير باستطلاع آراء المعنيين بملف جودة التعليم العالي في الجامعة اللبنانية وخارجها عبر مقابلات، بالإضافة إلى آراء الطلاب لاسيما طلاب السنة الثالثة والماستر في الكلية عبر استبيان (سوف يُصار إلى عرضهما لاحقاً في التقرير)

6. ولمعالجة هذه الإشكالية انقسم التقرير إلى قسمين:

- **بحيث عالجت في الفصل الأول الإطار النظري الذي سيُصار فيه إلى تعريف وصفي لموضوع ومكان التقرير.**
- **أما في الفصل الثاني** فقد تطرّقت إلى دور مركز الدراسات اللبنانية القانونية السياسية والإدارية في تطوير كلية الحقوق والعلوم السياسية ومخرجاتها لتتلاءم مع متطلبات معايير إدارة الجودة الشاملة، ومدى ملائمة أهدافه وأعماله لتحقيق هذه الغايات، انطلاقاً من التجارب العالمية والإقليمية.

الفصل الأول

وصف مركز الدراسات القانونية والسياسية، والفترة التدريبية

يُعتبر مركز الدراسات اللبنانية أحد المراكز التي يُلقى على عاتقها مهمة تزويد المؤسسات في القطاعين العام والخاص بالمشاريع والدراسات التطويرية، وهو الركيزة الأساسية التي تلبي الحاجات البحثية وتساهم في تطوّر الفكر القانوني والسياسي والإداري، ويساهم في وضع الحلول لقضايا التنمية والتطوير على الصعيد الوطني.

فما هي آلية عمل مركز الدراسات اللبنانية القانونية السياسية والإدارية؟ هيكله الإداري والتنظيمي؟ وما هي الصلاحيات الممنوحة له؟ وأهدافه؟ ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات لا بدّ من تعريف عام حول الجامعة اللبنانية، أهدافها وآلية عملها. بالإضافة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية التي يتبع لها إدارياً مركز الدراسات اللبنانية، من ثم سيُصار إلى تعريف حول المركز وآلية عمله.

وسوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

← **المبحث الأول:** وسوف يتناول وصف عام حول الجامعة اللبنانية، وكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

← **المبحث الثاني:** يتمّ خلاله وصف مركز الدراسات القانونية والسياسية وواقع العمل التدريبي في المركز.

المبحث الأول

تعريف عام حول الجامعة اللبنانية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

يسعى التعليم العالي كخدمة عامّة تؤمّنها مؤسّسات التعليم العالي، لتلبية احتياجات المجتمع في بناء قدراته وتطوير إمكاناته وفي البحث العلمي. مع احترام الحرّيات الأساسيّة للأفراد والمجموعات والقيم السامية التي تنص عليها المواثيق الدولية، ولاسيّما فيما يخصّ الحرّيات الأكاديمية (المادة رقم 3)¹.

لم يكن إنشاء الجامعة اللبنانية وتطويرها لاحقاً بناءً على قرار مدروس من قبل السلطة السياسية، بل كانت نتيجة "الضغوط الشعبية والطلابية وخصوصاً للفئات الصاعدة من قاعدة الهرم الاجتماعي"، ولتلبية حاجات المدارس الثانوية من الأساتذة الأكفاء، ووزارات الدولة من الموظفين الخبراء... "مع حرص شديد من السلطات الحكومية آنذاك على إنشاء فروع غير متوافرة في الجامعتين الأميركية واليسوعية". وعلى الرغم من التضيق عليها فقد حقّقت الجامعة منجزات أساسية² واحتلّت مكانة مرموقة بين أقرانها³.

أما فيما خصّ كلية الحقوق والعلوم السياسية، فقد صدر بتاريخ 24 كانون الثاني 1959 المرسوم رقم 476 الرامي إلى إنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، وشكّل لجنة مهمتها وضع النصوص والتنظيمات اللازمة لإنشاء هذه الكلية. وهي تضمّ، بالإضافة إلى فروعها الستّ الموزّعة على المناطق، ثلاثة مراكز أبحاث أحدها هو مركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية، المنشأ بموجب القرار رقم 345 تاريخ 16 آذار 1998، والذي يهدف إلى القيام بالدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية ووضعها في خدمة الجامعة والكلية والمؤسّسات والأفراد خارج الجامعة⁴.

¹ الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاص.

² صدور القوانين المتعلّقة بتنظيم شؤونها وبتفرع أساتذتها، اكتمال مبنى كلية العلوم في الشويفات، إنشاء كليتي الهندسة والزراعة، كما شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الطلاب.

³ علي، الموسوي، "التعليم العالي في لبنان"، ص 709. عدنان، الامين، "قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية"، الكتاب السنوي الثامن، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 2014.

⁴ كميل، حبيب، توصيف المقررات في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الطبعة الأولى، بيروت، 2018، ص 4.

الفقرة الأولى: الجامعة اللبنانية

تعتبر الجامعة اللبنانية المؤسسة الحكومية الوحيدة للتعليم العالي في لبنان¹. وقد جاء تأسيسها نتيجة حراكٍ شعبيٍّ وطالبي كبير منذ العام 1951، والذي شهد ولادة أول نواة للجامعة اللبنانية مع إنشاء دار المعلمين العليا ومعهد للإحصاء.

وهي تضمّ العديد من المعاهد العليا للدكتوراه والكليات، وتعتمد نظام التعليم الجديد في التدريس وهو نظام LMD² أي نظام الحصص credits. وتؤمن اليوم تعليماً متقدماً لـ 79 ألف طالبة وطالب في الاختصاصات كافة، وتواكبهم في مسيرتهم العلميّة نخبة من الأساتذة الباحثّة، وهم متخرجوا الجامعة اللبنانية وأكثر من 30 دولة حول العالم³.

كما أنّها تتمتع (مؤسسات التعليم العالي المنشأة قانوناً) بالشخصيّة المعنويّة وبالاستقلالية الإداريّة والماليّة والأكاديميّة ضمن الحقوق التي يكفلها الدستور والقانون. وتتمتع مؤسسات التعليم العالي الخاضعة لأحكام هذا القانون بحرمة أحرامها، ولا يجوز للقوى الأمنية دخول هذه الاحرام إلا تنفيذاً لمذكرة قضائية أو بناء على طلب رئيس المؤسسة أو من يقوم مقامه (المادة رقم 4)⁴.

البند الأول: أحكام عامة حول الجامعة اللبنانية كإحدى مؤسسات التعليم العالي

تُعدّ مؤسسات التعليم العالي بالتدريس والبحث العلميّ وخدمة المجتمع في حقول التعليم العالي وتكون على ثلاثة أنواع: الجامعة، الكليّة الجامعيّة، المعهد التقنيّ العالي.

¹ Ofeish, Sami A. (1 January 1999). "[Lebanon's second republic: secular talk, sectarian application](#)". *Arab Studies Quarterly*. Retrieved 23 March 2013

² المرسوم رقم 14840 اعتماد نظام جديد للتدريس في الجامعة اللبنانية، 28 حزيران 2005.

³ فؤاد، أيوب، رئيس الجامعة اللبنانية، "واقع التعليم العالي في لبنان - الجامعة اللبنانية نموذجاً"، annahar.com، 2 تموز 2018، <https://www.google.com.lb/a>، تمت الزيارة بتاريخ 2018/11/10.

⁴ الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاص، مرجع سابق.

أولاً: مؤسسة التعليم العالي

وهي كلّ مؤسسة للتعليم العالي تتوافر فيها الشروط الآتية (المادة رقم 5)¹:

- تتضمّن ثلاث كليات على الأقل تختصّ كل واحدة منها بميدان واحد من الميادين الدراسيّة الكبرى المعتمدة من قبل المنظّمات العالميّة ولاسيّما الأونيسكو. تحدّد هذه الميادين بقرار من الوزير بناء على توصية المجلس المسندة إلى اقتراح اللجنة الفنيّة الأكاديمية؛
- توفر برامج في تسع اختصاصات على الأقلّ تؤدي إلى شهادات من المستوى الأول المنصوص عليه في هذا القانون؛
- تخصّص نسبة توازي خمسة بالمائة على الأقلّ من موازنتها السنويّة التشغيليّة للبحث العلميّ، ومستلزماته؛
- يقوم بالتعليم والبحث فيها أعضاء هيئة تعليمية من حملة شهادة الدكتوراه المعترف بها أو أعلى شهادة تمنح في الاختصاص يتولّون تعليم ما لا يقلّ عن 50 ÷ من مجمل الأرصدة في المستوى الأول و70% في المستوى الثاني و100 ÷ في المستوى الثالث المحددين في هذا القانون. توضع شروط المدرّسين من غير حملة الدكتوراه بمرسوم يتّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المسند إلى توصية مجلس التعليم العالي؛ ويمكن لمجلس التعليم العالي تحديد نسب أخرى وفق طبيعة بعض الاختصاصات بناء على اقتراح اللجنة الفنيّة الأكاديمية؛
- تؤمّن أعضاء هيئة تعليمية متفرّجين ل 50% من مجموع المقررات التعليميّة على الأقلّ؛
- أن يكون عدد أفراد هيئتها التعليميّة متناسبا مع عدد طلابها الإجمالي، على ألا تتجاوز النسبة ثلاثين طالبا لكل فرد من أفراد الهيئة؛
- لا تتدنى نسبة الأساتذة اللبنانيين حملة الدكتوراه عن 60% من عدد الأساتذة المتفرّجين فيها.

ثانياً: الكليّة الجامعيّة والمعهد التقني العالي

- تعتبر الكلية الجامعية كلّ مؤسّسة للتعليم العالي مستقلّة، تختصّ بواحد أو اثنين من الميادين الدراسيّة المشار إليها أعلاه،
- يمكن للكليّة الجامعيّة أن تسدي تعليمًا ذا طابع أكاديميّ أو تكنولوجيّ؛
 - يشترط لإسداء التعليم التكنولوجيّ أن تختصّ البرامج التي تقدّمها الكليّة بتطبيقات العلوم الأساسيّة أو الهندسيّة أو الطبيّة أو علوم التغذية أو أي من تقنية المعلومات وفي هذه الحالة تخفض النسبة المشار إليها

¹الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاص، مرجع سابق.

في الفقرة 5 من البند أولاً من هذه المادة إلى 40% من مجمل المقررات، إلا إذا كانت تسدي تعليمًا يؤدي إلى شهادات في المستوى الثاني فتطبق في هذه الحالة الشروط (4) و(5) و(6) من البند أولاً من هذه المادة.

لا تمنح الكليات التي تسدي حصراً تعليمياً ذا طابع تكنولوجي، سوى شهادات من المستويين الأول والثاني في الاختصاصات المرخص لها قانوناً.

يمكن إنشاء معاهد جامعية ضمن الجامعات أو الكليات الجامعية، وهي وحدات تضطلع بمسؤولية التعليم في ميدان معرفي محدد، وتتمتع باستقلال ذاتي في نطاق الجامعة أو الكلية التي تنتمي إليها.

أما المعهد التقني العالي؛ فهو كلّ مؤسسة للتعليم العالي تختص بإعداد الأطر الوسطى التقنية وتختص البرامج التي تقدمها بأحد ميادين التطبيقات التقنية، ولاسيما الصناعة والزراعة والمياه والخدمات الإدارية والإنسانية. ويخضع هذا المعهد لإشراف وزارة التربية والتعليم العالي وللأنظمة المقررة الخاصة به.

البند الثاني: رسالة وأهداف الجامعة اللبنانية

تسعى الجامعة اللبنانية انطلاقاً من رسالتها إلى إعداد طلابها ليكونوا مواطنين فاعلين يساهمون في بناء المجتمع اللبناني وتنميته وتمنحهم الأدوات المعرفية والكفاءات الضرورية لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقدرة على الاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

أولاً: الرسالة¹

"الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروع ودرجاته، ويكون فيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية العالية متوخية من كل ذلك تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين". (المادة الأولى من قانون الجامعة)

1. **موقع الجامعة ودورها في المجتمع اللبناني:** للجامعة اللبنانية دور أساسي في بناء المجتمع اللبناني وتطويره وتنميته إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وثقافياً. وينبع هذا الدور من موقعها كجامعة رسمية وطنية وحيدة في لبنان ومن أنها تحتوي على طاقات علمية كبيرة كما ونوعاً (ما يربو على 3500 فرداً بأكثرتهم الساحقة من حملة الدكتوراه) و تستقبل أكثر من نصف الطلاب الجامعيين في لبنان من جميع الشرائح الاجتماعية والمناطق اللبنانية. ومن مهامها أيضاً إعطاء الفرصة لشريحة واسعة من المجتمع للترقي الاجتماعي والحصول على حياة لاثقة كريمة من خلال حرية الوصول إلى التعليم الجامعي بكافة

¹ موقع الجامعة اللبنانية <https://www.ul.edu.lb/lu/researchStrategy.aspx?lang=1> تمت الزيارة بتاريخ

درجاته. فالجامعة اللبنانية مؤهلة لأن تكون "قاطرة" العملية التنموية من خلال دورها في تعليم وتدريب أكثر من نصف المجتمع اللبناني المستقبلي بما يتلاءم مع حاجات وطموحات هذا المجتمع ومن خلال مشاركة هيئتها التعليمية في الأبحاث والدراسات واقتراح الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتقديم الاستشارات البيئية والتربوية والخبرات التقنية والصناعية والإدارية وغيرها.

2. **دور البحث العلمي في منظور الجامعة اللبنانية؛** إضافة إلى الدور المتعارف عليه للبحث العلمي في تمكين الجامعة من إنتاج ونقل وتوثيق المعرفة واستثمارها في تنمية المجتمع، تسعى الجامعة إلى توظيف النشاط البحثي من أجل:

- التطوير المهني لأفراد الهيئة التعليمية وتعميق معارفهم وقدراتهم العلمية والتعليمية من خلال اطلاعهم الدائم على المستجدات والتطورات العلمية في مجال أبحاثهم.
- تدريب الطلاب على التقنيات المتقدمة بما يمنحهم خبرات علمية ومهارات عملية وتطبيقية لا يمكن اكتسابها في الإطار التعليمي البحث.
- تنمية التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب والأساتذة، والقدرة على مقارنة المشاكل واقتراح الحلول بمنهجية علمية موضوعية.

3. **الغايات الإستراتيجية:** على الجامعة أن؛

- توفر لأساتذتها بيئة أكاديمية وإدارية وبحثية سليمة وحاضنة تسمح لهم بالانخراط في العمل البحثي العلمي والإبداع الأدبي والفني في جو من الشفافية والتعاون والاحترام المتبادل.
- تؤمن لطلابها وأساتذتها قدرة النفاذ إلى مصادر المعرفة واستيعابها ونقلها وتبادلها.
- تطمح إلى توطين البحث بحيث تشارك الجامعة بالإنتاج البحثي النوعي المستقل، إبداعاً أدبياً وفنياً وابتكاراً تكنولوجياً
- تسعى إلى بناء وأرشفة مرجعية للعلوم والثقافة واللغة والفن والعمارة والتراث الوطني وفق مواصفات علمية
- تؤمن الخدمات العلمية على أنواعها للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال منصات تكنولوجياية ومراكز ومختبرات بحثية وفق معايير الجودة.
- تنظم المعارض والمتاحف والمؤتمرات والندوات الخاصة والعامة والمباريات العلمية والفنية والأدبية.
- تعمل على توظيف المعرفة العلمية في حل المشكلات والنمذجة وتصميم المنظومات المادية وتنظيم الكيانات الاجتماعية وتسعى لتصبح مرجعية للاستشارات: أساتذتها خبراء معتمدون.
- تسعى إلى الربط الوثيق بين التعليم والبحث في كافة المستويات والنشاطات التعليمية كون البحث هو مادة التعليم والتعلم.
- تسعى إلى توطين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتقنيات التمثيل والنمذجة ومعالجة المعلومات ومعالجة المعارف في كافة نشاطاتها واختصاصاتها.

- تساهم في النشر العلمي والأدبي وترجمة التراث العلمي الحديث والمصطلحات العلمية والتكنولوجية إلى اللغة العربية مع التأكيد أن البحث العلمي يفترض معرفة لغات متعدّدة.
 - تساهم في دراسة نشوء اللغة العربية وتراثها المعرفي ومعاجمها وأسسها والتراث الثقافي العربي الثابت والمنقول مما يتوافق مع تقاليد الجامعات العالمية.
- 4. برامج دعم البحث العلمي في الجامعة اللبنانية:** تعتبر برامج دعم البحث العلمي (Programmes de soutien de la recherche Scientifique Research Grants) من الأدوات الأكثر نجاحا المعتمدة عالميا لتفعيل وتنشيط عملية البحث العلمي في الجامعات. وتعتمد الجامعات، وخاصة الجامعات في البلدان الناشئة بحثيا، أنواعا متعدّدة من برامج الدعم. اعتمدت الجامعة أربعة برامج أطلقت تباعا ابتداء من عام 2003:
- **برنامج دعم الأبحاث الأكاديمية الفردية (2003):** هو برنامج عام يهدف إلى تطوير الخبرات في إجراء الأبحاث وإدارتها وبالأخص مساعدة الأساتذة المساعدين والمعيرين حديثي التخرج على بدء أنشطتهم البحثية عن طريق توفير الدعم المالي وشراء الأجهزة الصغيرة والمستلزمات والدعم التقني. وتساهم المنحة في تعريف الأساتذة الجدد بأنظمة الجامعة البحثية كما تساهم في ضمان استمرارية النشاط البحثي الذي بدأه الأستاذ أثناء أداءه لرسالة الدكتوراه. تعطى الأفضلية لمشاريع الأبحاث المرتبطة بالرسائل والأطروحات التي يشرف عليها أو يشارك بالإشراف عليها الباحث.
 - **برنامج دعم الأبحاث المشتركة في محاور بحثية محدّدة (2008):** هو برنامج متخصص لدعم مشاريع أبحاث ودراسات تطبيقية في أولويات تحددها الجامعة وفق احتياجاتها العلمية والبحثية. يهدف البرنامج إلى دعم إنشاء فرق بحثية في محاور محدّدة وتأمين الحاجات التشغيلية من مواد استهلاكية وتجهيزات صغيرة مكتملة للمختبرات البحثية في الكليات، بغاية إنشاء "كتلة حرجة" في هذه المحاور.
 - **برنامج دعم المشاريع البحثية التطبيقية ذات العلاقة بالمجتمع (2012):** هو برنامج متخصص مبني على أولويات رئيسية تلبي الحاجات المجتمعية. يهدف البرنامج إلى دعم أبحاث تطبيقية تعالج قضايا حيوية ملحة في المجتمع وتكون لنتائجها دور إيجابي يؤهلها في حل مشاكل المجتمع وتنميته (الأمن البيئي والصحي والغذائي، ترشيد تنمية الموارد الطبيعية، ضمان الجودة، المواطنة).
 - **برنامج دعم أبحاث الابتكار والتطوير (2012):** برنامج متخصص لدعم مشاريع أبحاث تطويرية مبتكرة et Innovation Development ذات تطبيقات صناعية وتكنولوجية. يهدف البرنامج إلى دعم أبحاث تطويرية متقدمة جاهزة للتطبيق والاستثمار عمليا. يشترط، على الأقل، قرب الحصول على نموذج تكنولوجي (prototype).

ثانياً: الأهداف الإستراتيجية

تعتبر الجامعة مؤسسة عامة وهذا يعني أنها تتميز عن الإدارة العامة بخصوصيات عائدة لطبيعة عملها، وهي تقوم بالإضافة إلى دورها التنقيفي، بوظيفة إنتاجية ذات بعدين¹:

- بعد تعليمي، بحيث أنها تتولى تخريج فكر عامل أو يد عاملة متخصصة
- بعد بحثي، بحيث أنها تتولى عبر مختبراتها ومراكز بحثها وضع الدراسات المفيدة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والفكرية.

1. الأهداف

تقوم الجامعة اللبنانية بمهام التعليم العالي الرسمي بمختلف اختصاصاته ودرجاته، وبالبحث العلمي والإعداد والتدريب المستمر من خلال: نشر المعرفة والثقافة، توفير القدرات البشرية المؤهلة علمياً، خدمة المجتمع لتلبية حاجاته وتطوره من خلال الدراسات والتدريب المستمر، الحضور العلمي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمية، تعميق الاندماج الاجتماعي والوطني وتأسيس القيم الإنسانية في نفوس المواطنين.

وهي كمؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروع ودرجاته، ويكون فيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية العالية، متوخية في كل ذلك تأسيس القيم الإنسانية في نفوس المواطنين. كما تتولى إجراء الامتحانات التي تؤدي إلى منح الشهادات والرتب الجامعية اللبنانية، تمتلك شخصية معنوية، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري والمالي، وتخضع لوصاية وزارة التربية والتعليم العالي.

أما من الناحية التنفيذية؛ فتهدف الجامعة اللبنانية إلى²:

- إنشاء هيكلية تنظيمية للبحث العلمي على مستوى الإدارة المركزية وعلى مستوى المعاهد والكليات بهدف وضع الخطط وتنظيم وتحفيز وتوثيق وتقييم عملية البحث العلمي على صعيد الجامعة بكافة جوانبها.
- وضع موازنة موحدة للبحث العلمي تتضمن كافة مخصصات البحث العلمي في موازنة الجامعة.
- إنشاء هيكلية مرنة للإدارة المالية للبحث العلمي تسمح بوسائل تمويل جديدة من خارج موازنة الجامعة من خلال تجميع الطاقات البحثية ونتائج البحث.
- تطوير البنية التحتية للبحث العلمي من خلال إنشاء مختبرات بحثية ومراكز أبحاث في كافة وحداتها.
- تأطير الأساتذة- الباحثين في فرق بحثية مرتبطة بالمختبرات والمراكز.

¹ تنظيم المجالس الأكاديمية في الجامعة اللبنانية، قانون رقم 66، تاريخ: 2009/03/04.

² موقع الجامعة اللبنانية <https://www.ul.edu.lb/lu/researchStrategy.aspx?lang=1>

- تطوير وسائل وآليات التواصل والتنسيق مع مؤسسات المجتمع اللبناني المعنية في الاستفادة من الخبرات البحثية ومن نتائج البحث العلمي (المؤسسات الرسمية والقطاعات الإنتاجية والتربوية والصحية).
- تطوير آليات التواصل مع المؤسسات العلمية خارج لبنان.
- إنشاء منصات للخدمات البحثية المشتركة في معاهد العليا لدكتوراه الأخرى.
- إنشاء هيكلية مرنة للإدارة المالية للبحث العلمي تسمح بوسائل تمويل جديدة من خارج موازنة الجامعة.
- إنشاء هيكلية دائمة لتقييم كافة جوانب عملية البحث العلمي وفق معايير الجودة العالمية وبالأخص تقييم أصالة المنتج البحثي.
- إنشاء منصة مركزية لتقنيات المعلوماتية (Information Technology) وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، والنمذجة (Modeling) و(المحاكاة Simulation).

2. إستراتيجية تطوير الجامعة اللبنانية¹

لا يمكن فصل أي إستراتيجية لتطوير الجامعة اللبنانية عن المقاربة السياسية الشاملة التي يُفترض أن تعتمد عليها الدولة على صعيد التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي.

وعلى اعتبار أن مستوى رُقّي الأمم وتقدّمها بمستوى التعليم فيها، تعمل الجامعة اللبنانية بالتعاون والتنسيق بين رئيسها ومجلسها والعمداء والمديرين والأساتذة والموظفين على وضع خططٍ واستراتيجياتٍ لتطوير نظام التعليم فيها عبر فتح اختصاصات ومسارات جديدة تلبي حاجات سوق العمل والمجتمع.

انطلاقاً من مبدأ أن من حق كل طالب الحصول على مستوى متقدّم من المعرفة، لا تتوقف الجامعة عند حدّ تأمين التعليم العالي لأبنائها، بل تُواصل العمل على تحسين جودة التعليم الذي يتعرّز من خلال استقلاليتها، إضافة إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات ووضعها في خدمة الطلاب والعمل الإداري.

يُشكّل "رفع قيمة الموازنة" الحجر الأساس في مسار دعم الجامعة اللبنانية لتتمكّن من استكمال تحقيق بنود إستراتيجية الارتقاء بها، والتي تتلخص في النقاط التالية:

- تعزيز الأبحاث والدراسات والتشدد في المعايير والمواصفات المنهجية لحماية نوعية البحث وتحسين الرُتب الأكاديمية؛
- إنجاز المُجمّعات الجامعية في المحافظات وتحديدًا في عكار والهرمل وجبيل؛
- معالجة ملفّ المدربين وإعادة توزيعهم بما يتناسب مع حاجة الكليات، وتثبيت المستحقين منهم لاحقاً عبر مباراةٍ محصورةٍ من قِبَل مجلس الخدمة المدنية، ثم إجراء مباراةٍ مفتوحةٍ من قِبَل المجلس نفسه لاستكمال ما تحتاج إليه الجامعة من موظفين؛

¹ موقع الجامعة اللبنانية <https://www.ul.edu.lb/lu/strategy.aspx?lang=1>

- تنظيم الوضع الإداري، واعتماد أنظمة جديدة تُساهم في تسريع المعاملات ومكننة المعلومات وربط إدارات الكليات بالإدارة المركزية وترشيد الإنفاق؛
- تنظيم المعاهد العليا للدكتوراه، ورفع مستواها البحثي والإداري مع مراعاة حاجة سوق العمل؛
- تفعيل العلاقات الخارجية والاتفاقيات مع الجامعات والمؤسسات العربية والأجنبية وتشكيل لجان لتنسيق تلك العلاقات؛
- متابعة ملف الأساتذة المتعاقدين المستحقين للتفرغ، ووضع المعايير التي سيتم على أساسها قبول المتفرغين الجدد؛
- عقد مؤتمرات علمية وندوات تخصصية، وتحويل توصياتها ومقرراتها إلى مشاريع عمل ومخططات.

3. مواد متفرقة من قانون تنظيم الجامعة اللبنانية¹

- تنص المادة رقم 1 على أن الجامعة اللبنانية:
 - مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروع ودرجاته.
 - يكون فيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية.
 - تهدف لتأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين.
- للجامعة اللبنانية شخصية معنوية، وتتمته بالاستقلال العلمي والإداري والمالي، ولوزير التربية الوطنية حق الوصاية عليها. (المادة رقم 3)
- تنشأ كليات الجامعة ومعاهدها، وتلغى أو تدمج، ويتم إنشاء فروع تابعة لها، وتوضع أو تعدل أنظمتها العامة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم العالي بعد استطلاع رأي مجلس الجامعة أو بناءً على توصية منه. (المادة 5)
- يتولى إدارة الجامعة:
 - رئيس من موظفي الفئة الأولى (المادة 11)، وله تفويض دائم من وزير التربية والتعليم العالي بممارسة الصلاحيات الإدارية والمالية التي يتمتع بها الوزير وذلك فيما يتعلق بشؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية. (المادة 12)
 - مجلس جامعة، ويتألف من: رئيس الجامعة (رئيساً)، عمداء الكليات ومديري المعاهد التابعة للجامعة، ممثل عن الكليات والمعاهد (منتخب من قبل أفراد الهيئة التعليمية، ممثلين عن الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية (ممثل واحد عن كل كلية)، على أن يقوم أمين سر الجامعة بوظيفة أمين سر المجلس أعضاء. (المادة 14).

¹ تنظيم الجامعة اللبنانية، قانون رقم 75- صادر في 1967/12/26.

لمجلس الجامعة مهام عديدة، منها أنه يقوم بمهام مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي بالنسبة إلى موظفي الجامعة الفئتين والإداريين (المادة 17). وفيما خصّ الهيكل الإداري للجامعة اللبنانية، فيتألف من مجموعة من الدوائر والأقسام والمراكز¹.

الفقرة الثانية: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

لم ينشأ التعليم العالي نتيجة تطور البنى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع اللبناني، بل كان إسقاطاً من الخارج؛ وارتبط بالتبشير وكسب الأتباع كهدف أساسي، والذي أنتج تمايزات لغوية وثقافية وسياسية تركت تأثيرها على مسار التعليم العالي.

ولم تكن كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بمعزل عن هذا الواقع التاريخي لنشأة الجامعة اللبنانية، فمعهد الحكمة العالي لتدريس الحقوق كان أول معهد للتعليم المدني أنشأه الموارنة في العام 1875، وقد أقفل في العام 1913 تجنباً لمنافسة معهد الحقوق إلى أنشأته الدولة الفرنسية وعهدت بإدارته إلى الآباء اليسوعيين (بشور، 1997، ص 37). إلا أن منطلق "التوازن" الطائفي السياسي و"التنافس" مع كلية الحقوق في جامعة بيروت العربية أعاد بعثه في العام 1961².

البند الأول: تأسيس الكلية³، الرسالة والأهداف

تعتبر كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية المصدر الأول في لبنان للكوادر القضائية والقانونية والإدارية ويغذي خريجوها القطاعات العامة والخاصة على حد سواء. وهي تتوزع على خمسة فروع جغرافية تغطي خمس محافظات لبنانية يضاف إليها فرع الحقوق باللغة الفرنسية، مركز المعلوماتية القانونية، مركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية ومركز التعاون الأكاديمي والبحثي.

أولاً: النشأة

لقد ابتدأ تدريس الحقوق اللبنانية في جامعة القديس يوسف، وذلك بعد صدور المرسوم رقم 9801 تاريخ 1955/7/7 الرامي إلى إنشاء فرع لتدريس الحقوق اللبنانية في كلية الحقوق في بيروت، ثم صدر المرسوم رقم 18655 تاريخ 1958/2/12 الرامي إلى اعتبار كلية الحقوق في بيروت جزءاً من الجامعة اللبنانية ومرتبطة بوزارة التربية -الوطنية بكل ما له علاقة بتدريس الحقوق اللبنانية، بحيث تمنح هذه الكلية رسمياً شهادة الليسانس في الحقوق اللبنانية. ويجري التدريس تحت إشراف ورقابة الحكومة اللبنانية. ويمارس الرقابة مجلس

¹ موقع الجامعة اللبنانية <https://www.ul.edu.lb/lu/departments.aspx> تمت الزيارة بتاريخ 2018/07/08.

² علي، الموسوي، "التعليم العالي في لبنان"، مصدر سابق، ص 710.

³ كميل، حبيب، توصيف المقررات في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، مرجع سابق، ص 4.

إدارة أعلى يعمل تحت رعاية رئيس الجمهورية (الرئيس الفخري له)، يرأس جلساته بالتناوب رئيس الجامعة اللبنانية ورئيس جامعة القديس يوسف بوصفهما عضوين دائمين (المادتان 3 و4 من المرسوم رقم 18655 تاريخ 1958/2/12).

وبتاريخ 24 كانون الثاني 1959 صدر المرسوم رقم 476 الرامي إلى إنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، وشكّل لجنة مهمتها وضع النصوص والتنظيمات اللازمة لإنشاء هذه الكلية.

فأنجزت اللجنة مهمتها، ووضعت نظام كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية بموجب المرسوم رقم 2516 تاريخ 1959/11/14 الذي حصر بالدولة اللبنانية وحدها الحق بمنح شهادة الإجازة أو غيرها من شهادات التخصص في الحقوق اللبنانية وبإقرار ومراقبة مناهج دروس هذه الشهادات وامتحاناتها (المادة 2 من المرسوم رقم 2516 تاريخ 1959/11/14).

بعد نحو العام على إنشاء كلية الحقوق، صدر المرسوم رقم 3333 تاريخ 1960/2/22 الذي أنشأ قسم العلوم السياسية في الكلية، بحيث نصّ في مادته الأولى على تشتمل كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية - الفرع الأول - على قسمين، الأول قسم الحقوق والعلوم الاقتصادية، والثاني قسم العلوم السياسية.

في العام 1981 أنشئ قسم العلوم الاقتصادية في كلية إدارة الأعمال وذلك بموجب المرسوم رقم 4520 تاريخ 1981/11/13 الذي نصّ في مادته الأولى أنه: يستعاض عن عبارة «كلية إدارة الأعمال» حيثما وردت بعبارة «كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال». وبالرغم من إنشاء قسم خاص للعلوم الاقتصادية، إلا أن مناهج كلية الحقوق لا زالت تتضمن مواد في العلوم الاقتصادية.

تضم كلية الحقوق ستة فروع موزعة بين المناطق على الشكل التالي: الفرع الأول - الحدث، الفرع الثاني - جل الديب، الفرع الثالث - طرابلس، الفرع الرابع - زحلة، الفرع الخامس - صيدا والفرع الفرنسي¹.

ثانياً: رسالة وأهداف الكلية

تتمثل رسالة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بفتح مجال التحصيل العلمي والمعرفي أمام جميع الطلاب المنتسبين إليها وإعدادهم إعداداً عالياً ومتخصصاً، وتزويدهم بالخبرة والأسس العلمية والمنهجية والتقنية لتحمل المسؤولية القيادية في مجال المهن القانونية بغية إحقاق الحق والعدالة في القطاعين العام والخاص. كما

¹ أنشئ بموجب المرسوم رقم 46 الصادر بتاريخ 2007/2/22 حول إنشاء فرع لتدريس الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية بالاشتراك وبالتعاون مع الجامعات الفرنكوفونية.

تتمثل بالمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع اللبناني وتعزيز الوحدة الوطنية وافتتاحه الحضاري وتوسيع مجالات التعاون العلمي والثقافي اللبناني مع الخارج¹. وهي تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- التنسيق والتعاون مع الإدارات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة بهدف جعل التدريس في الكلية مثلاً مع الحاجات الفعلية لسوق العمل وتطور هذه الحاجات، ولتأمين فرص عمل للخريجين.
- إجراء البحوث النظرية والعلمية التي تعنى بدراسة مشاكل المجتمع القانونية والسياسية والإدارية، وتشجيع أعضاء الهيئة التعليمية وطلاب الدراسات العليا على القيام بهذه الأبحاث ونشرها.
- إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية حول قضايا المجتمع في المجالات التي تختص بها الكلية، والمشاركة في المؤتمرات التي تقيمها أطراف أخرى في لبنان والخارج.
- تقديم الاستشارات العلمية والدراسات الميدانية للإدارات والمؤسسات العامة والخاصة، وفقاً للأنظمة المرعية الإجراء.
- إجراء دورات تدريبية للقطاعين العام والخاص في حقول اختصاص الكلية، والمساهمة في إقامة مراكز حاضنة تساهم في إيجاد وتطوير المؤسسات الناشئة من النواحي القانونية.

البند الثاني: نظام الكلية وهيكلتها الإدارية

تسعى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للتطوير الدائم لمناهجها التعليمية لتتلاءم مع المتغيرات القانونية والسياسية، وتسعى دائماً لإنشاء مسارات تتلاءم مع سوق العمل والمستجدات العلمية. مما يضعها أمام تحديات كبيرة، يتمثل أبرزها بتجهيز البنية التعليمية والكادر الإداري الملائمين والكفويين القادرين على مواكبة المتغيرات. الأمر الذي يتطلب منها مرونة في عملية إنشاء المسارات أو إلغائها بما يتلاءم مع حاجاتها الفعلية من جهة، ومرونة في آلية تعيين الطاقم التعليمي والإداري اللازمين لها، على أن تكون وفق معايير موضوعية تتعلق بالكفاءة والجدارة.

أولاً: نظام التعليم في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

أما فيما خصّ نظام الشهادات والاختصاصات والأقسام، تشتمل الدراسة في الكلية على الاختصاصات التالية:

1. الحقوق؛ فتمنح طلابها في هذا المسار:

- شهادة الإجازة في الحقوق
- شهادة الماستر البحثي في المسارات التخصصية التالية: القانون الخاص، القانون العام، القانون الجزائي، قانون الأعمال، القانون الداخلي والدولي للأعمال.

¹ النظام الداخلي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، قرار رقم 2926.

- شهادة الماستر المهني في المسارات التالية: المنازعات والتحكيم والطرق البديلة لحل النزاعات، المهن القانونية والدبلوماسية (مسار القانون العام، مسار القانون الخاص)، التخطيط والإدارة العامة، المنظمات الدولية، القانون العام، الوظيفة العامة.

2. العلوم السياسية والإدارية؛ يحصل الطلاب في هذا المسار على:

- شهادة الإجازة في العلوم السياسية
- شهادة الماستر البحثي في المسارات التالية: علاقات دولية، علوم سياسية وإدارية
- شهادة الماستر المهني في المسارات التالية: المهن القانونية والدبلوماسية (مسار القانون العام)، التخطيط والإدارة العامة، المنظمات الدولية، القانون العام، الوظيفة العامة).

3. الأقسام الأكاديمية؛ تتألف فروع الكلية من الأقسام الأكاديمية التالية (والتي تنشأ على مستوى الفروع): قسم القانون الخاص، قسم القانون العام، قسم العلوم السياسية والإدارية، قسم العلاقات الدولية¹.

كما ونصت المادة 16 من النظام الداخلي للكلية على إمكانية إنشاء أقسام أكاديمية جديدة بقرار من مجلس الجامعة، بناءً على توصية مجلس الوحدة والمبني على اقتراح مجالس الفروع في الوحدة في حال وجودها. وجاء في المادة 17 منه، على إنشاء كل فرع من فروع الوحدة فرقة للتوجيه الأكاديمي، بموجب قرار صادر عن العميد بعد موافقة مجلس الوحدة، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد. وتتألف الفرقة من أربعة أعضاء لكل فرع جامعي لا يتجاوز عدد طلابه الألف طالب، ويمكن عند الحاجة زيادة العدد بمعدّل عضو إضافي لكل 250 طالباً. ويجري اختيار أعضاء فرق التوجيه الأكاديمي من بين أساتذة الملاك والمتفرغين في الفرع، وعند الضرورة يمكن الاستعانة بالأساتذة المتعاقدين بالساعات.

ثانياً: الهيكل الإداري لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

1. فيما خصّ إدارة الكليات والمعاهد: يدير الوحدة الجامعية عميد ومجلس وحدة (المادة 24 الجديدة)؛
- العميد؛ يعيّن لمدة أربع سنوات، من بين أساتذة الوحدة الداخليين في ملاك الكلية رتبة أستاذ. ويكون ذلك بمرسوم يتّخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح وزير الوصاية. (المادة 25)
- مجلس الوحدة؛ ويتألف من: عميد الوحدة (رئيساً)، مديري فروع الوحدة، ممثلي الهيئة التعليمية في مجالس الفروع، رئيس مركز الأبحاث، ممثلين عن الطلاب في الوحدة، ممثل أساتذة الوحدة. (المادة 29). ويقوم أمين سرّ الوحدة الجامعية بوظيفة أمين سر هذا المجلس (المادة 30).
لمجلس الوحدة العديد من المهام المتعلقة بإدارة شؤونها. (المادة 32 الجديدة).

¹ المادة 15 من النظام الداخلي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، قرار رقم 2926.

أما مجلس الفرع فيديره مدير ومجلس (المادة 75)؛ ويتألف مجلس الفرع من خمسة أعضاء على الأقل: المدير (رئيساً)، ممثل عن أفراد الهيئة التعليمية في الفرع، رؤساء الأقسام الأكاديمية في الفرع، ممثل عن الطلاب، ويكون أمين سر الفرع أمين سرّ المجلس. (المادة 76)

2. مراكز الأبحاث؛ وتضم الكلية ثلاثة مراكز أبحاث هي:

- مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، المنشأ بموجب المرسوم رقم 3144 تاريخ 1986/4/11، يهدف إلى إجراء الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية والاهتمام بتطوير وسائلها والإفادة منها، والقيام بالتوثيق الممكن للمعلومات القانونية وتوزيعها.

- مركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية، المنشأ بموجب القرار رقم 345 تاريخ 16 آذار 1998، يهدف إلى القيام بالدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية ووضعها في خدمة الجامعة والكلية والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة.

- مركز التعاون الأكاديمي البحثي، المنشأ بموجب القرار رقم 400 الصادر تاريخ 2015/2/19، ويهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات الأكاديمية والبحثية في مجال الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بين الجامعة اللبنانية والجامعات ومراكز الأبحاث والهيئات العامة والخاصة، والمساهمة في تفعيل النشاط البحثي في لبنان.

وانطلاقاً من الدور الذي تقوم به كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في مجال مساهمتها في كافة الأنشطة العامة التي تُدعى للمشاركة فيها، وإسهامها في اللجان التشريعية والإدارية والسياسية، فضلاً عن رفق المسؤولين والوزراء والنواب بالمستشارين. فقد أعلنت الكلية عن جهوزيتها لتقديم المشورة لكلّ جهة رسمية تحتاج إلى مشورتها، فأنشأت لهذه الغاية لجنة الاستشارات القانونية والإدارية بموجب القرار رقم 2910 تاريخ 2014/10/30 تقديم استشارات قانونية وإدارية لمؤسسات القطاع العام. والتي تقوم بواجباتها في تقديم الفتوى المتوافقة مع القانون لطل طالب رأي.

3. أقسام أخرى؛ وتضم الكلية بالإضافة إلى مراكز الأبحاث أقسام أخرى موزعة بحسب مهامها على الشكل التالي:

- مجلة الكليّة؛ ويصدر عن الكلية مجلة دورية متخصصة، تنشر أبحاث أو تعليقات أو آراء في مختلف فروع القانون والعلوم السياسية والإدارية، وباللغات العربية والفرنسية والانكليزي. وهي تهتم بالدرجة الأولى بنشر أبحاث أفراد الهيئة التعليمية في الكلية، ولكنها وبسبب الإقبال أخذت قراراً بقبول نشر دراسات لباحثين من خارج الكلية بل ومن دول عربية أيضاً.

- الاتفاقيات الدولية؛ أبرمت الكلية العديد من الاتفاقيات للتبادل العلمي والثقافي مع جامعات أوروبية وعربية، وكذلك أبرمت اتفاقيات داخلية، أبرزها اتفاقية ماستر في الدراسات الإستراتيجية مع الجيش اللبناني. وهي تزوّد بالكادر التعليمي المناسب، كلاً من: كلية القيادة والأركان والمدرسة الحربية التابعتين للجيش اللبناني، وكذلك المعهد الوطني للإدارة.

- كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية وسوق العمل؛ تؤمن الكلية لطلبتها سوق عمل واسع جداً، إذ يمكن لخريجي الكلية التوجه إلى العمل في مهنٍ محصورة بخريجي الكلية، أو في مهن غير محصورة بخريجي هذه الكلية:

- المهن المحصورة بخريجي الكلية: القضاء والمحاماة
- المهن غير المحصورة بخريجي الكلية: وظائف القطاع العام- المصارف- الأحزاب والجمعيات- المؤسسات والهيئات الدولية - الإعلام...

المبحث الثاني

مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية

أنشئ مركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية بموجب القرار رقم 345 تاريخ 6 آذار 1998 بهدف القيام بالدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية ووضعها في خدمة الجامعة والكلية والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة. وهو مركز متخصص بكل ما له علاقة بالدراسات والأبحاث العلمية، ويعمل على تنميتها وربطها بالواقع ويسهم في البحث العلمي بهدف حل مشكلات المجتمع المدني.

الفقرة الأولى: ماهية المركز

تقوم مراكز الدراسات عموماً بدور ريادي من خلال العمل على تمكين الجامعة من إنتاج المعرفة ونقلها وتوثيقها واستثمارها في سبيل تنمية المجتمع، لاسيما وأن الجامعة اللبنانية هي الجامعة الرسمية الوطنية الوحيدة في لبنان وتحتوي على طاقات علمية كبيرة كماً ونوعاً. وفي نفس السياق يأتي دور مركز الدراسات القانونية والسياسية كجزء من منظومة المراكز البحثية في الجامعة اللبنانية ليُكمل الدور من خلال موقعه في إحدى أبرز كليات الجامعة اللبنانية وهي كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والتي تُعنى بمسؤولية كبرى تتعلق بتزويد سوق العمل بمؤسساته العامة والخاصة بكوادر قيادية قانونية وإدارية بارعة. وعلى هذا الأساس وضع المركز رؤيته ورسالته وحدد أهدافه.

البند الأول: رؤية المركز، رسالته، أهدافه، مهامه واختصاصاته

في إطار تحقيق الأهداف التي لأجلها تم إنشاء مركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية، وضع المركز رؤية ورسالة وأهداف كانت على الشكل التالي:

أولاً: الرؤية، الرسالة والأهداف

سعى مركز الدراسات لأن يجعلها من أولوياته، في ظل غياب سياسات تعليمية واضحة في الجامعة اللبنانية عموماً وكلية الحقوق والعلوم السياسية خصوصاً.

1. **رؤية المركز؛** وتتمثل بـ "إقامة مركز متميز في الدراسات والأبحاث العلمية والتطبيقية، بحيث يكون الركيزة الأساسية لتلبية الحاجات البحثية والمساهمة في تطوير الفكر القانوني والسياسي والإداري، ووضع حلول لقضايا التنمية والتطوير على الصعيد الوطني"¹.

¹ ملحق رقم 8، ورقة تعريف صادرة عن المركز بتاريخ 2016

2. **رسالة المركز؛** وهي كالتالي: "يسعى المركز للقيام بالدراسات والأبحاث وعقد المؤتمرات والندوات وإنشاء بنك المعلومات، ووضع مخرجاتها في خدمة الجامعة والكلية خاصة، والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة والإسهام في نشرها، والمساهمة في حلّ مشكلات المجتمع بتقديم خدمات البحوث والدراسات والإرشاد والتدريب في القضايا الأساسية التي تهتمّ الوطن والمواطنين، بما يتيح إمكانية طرح نماذج ملائمة لحلّ هذه المشاكل بطرق علمية متميّزة وبمهنية وجودة عالية تواكب تطورات العصر".

3. **أهداف المركز،** فبحسب نص المادة الثانية من قرار نظام المركز¹ تتمثل أهداف المركز بالتالي:

- القيام بالدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية ووضعها في خدمة الجامعة والكلية خاصة والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة عامة.
- تلبية الحاجات البحثية للكلية ولأفراد والمؤسسات خارج الجامعة.
- القيام بدراسات متعددة الميادين والمسارات والدراسات المقارنة، والأبحاث النظرية والتطبيقية ضمن سلّم أولويات.
- توثيق الدراسات والأبحاث والمعلومات والمعطيات وفق أساليب وطرق علمية تساعد على تخزينها في الحاسوب واسترجاعها للإفادة منها ونشرها.

ولتحقيق هذه الأهداف، وضع المركز لنفسه مجموعة من الأهداف تتناسب وتتجاوب مع أهداف إنشائه، وقد جاءت على الشكل التالي²:

- ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية، والبعد عن الازدواجية والتكرار.
- تقديم الخدمات في مجال الأبحاث والدراسات والاستشارات العلمية، وذلك من خلال آلية دعم البحث العلمي، وتطوير الحلول والعلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث والدراسات التي تطلب إعدادها الجامعة والمؤسسات حكومية أو الهيئات الأهلية.
- تنمية جيل من الباحثين المتميزين، وتدريبهم على إجراء البحوث الأصلية ذات المستوى الرفيع، عن طريق إشراك طلاب الدراسات العليا مساعدي الباحثين والمعيرين والمحاضرين في تنفيذ البحوث.
- إنشاء وإدارة بنك المعلومات والمعطيات، وفهرسته، وتحقيقه، وتيسيره للباحثين، وإجراء الدراسات والبحوث حوله.
- توثيق الروابط العلمية والتعاون مع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية في جميع الأنشطة التي يزاولها المركز.

¹ المادة الثانية من النظام الخاص لمركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، قرار 345، تاريخ 1998/03/12.

² الورقة التعريفية الصادرة عن المركز، ملحق رقم 8.

- تنشيط الحركة الفكرية والإبداعية من خلال عقد ندوات وإقامة مؤتمرات وتنظيم ورش عمل ومحاضرات ذات الصلة بالعلوم القانونية والسياسية والإدارية، بالمشاركة مع أهل العلم والاختصاص من مختلف أنحاء العالم والإسهام في الأنشطة الدولية كالمؤتمرات والمعارض التي تقيد في خدمة أنشطة المركز.
- إعداد ونشر مجلة ونشرة علمية.

ثانياً: مهام المركز واختصاصاته

تشمل مهام المركز ما يلي:

- تنفيذ الدراسات والأبحاث العلمية والعملية في حقل تحقيق أهدافه وبخاصة تلك التي تتعلق بالمواضيع والمسائل القانونية والإدارية والسياسية.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية ضمن نطاق اختصاصه.
- تمثيل الجامعة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية ذات الصلة بالعلوم القانونية والإدارية والسياسية.
- إنشاء وإدارة بنك المعطيات القانونية والإدارية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية ينظم بقرار من الهيئة العلمية بناء على اقتراح رئيس المركز. على أن يتم كل ذلك وفق الأصول والأحكام القانونية والتنظيمية النافذة في الجامعة اللبنانية، ووفق أحكام هذا النظام الإدارية والفنية والمالية.

ويختص المركز بالأمور التالية:

- القيام بالأبحاث والدراسات والاستشارات ووضع البرامج العلمية والعملية والزمنية لتحقيق أهدافه.
- تنظيم المؤتمرات، الندوات والحلقات البحثية والعلمية ضمن نطاق اختصاصه، سواء بمفرده أو بالمشاركة مع الجهات النظيرة داخل الوطن وخارجه.
- إعداد وتنشئة وتدريب وتطوير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة اللازمة لتحقيق أهدافه.
- التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة داخلياً وخارجياً فيما يتعلق بتحقيق أهدافه.
- تمثيل الجامعة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية ذات الصلة بالعلوم القانونية والسياسية والإدارية داخلياً وخارجياً.
- إنشاء وإدارة بنك للمعطيات القانونية والسياسية والإدارية والمحلية والإقليمية والدولية ينظم بقرار من الهيئة العلمية بناء على اقتراح رئيس المركز.

البند الثاني: هيكلية المركز، إدارته والأصول القانونية المتعلقة به

لتيسير وإدارة شؤون مركز الدراسات، نص القرار 345¹ على أن تتشكل هيكلية المركز من أربع وحدات تعمل تحت إشراف عميد الكلية، وهي: رئاسة المركز - الهيئة العلمية - الأقسام العلمية - الوحدة الإدارية.

أولاً: هيكلية المركز وإدارته

يُدار المركز وفق هيكلية إدارية نصّ عليها نظامه الداخلي، وهي كالتالي:

1. رئاسة المركز ومهامها³: تتألف رئاسة المركز من رئيس ونائب رئيس (يكون من بين رؤساء الأقسام).

أ. **رئيس المركز**: يتم تعيينه بقرار من رئيس الجامعة بناء على اقتراح العميد، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويكون برتبة أستاذ أو المتوفرة فيه شروط هذه الرتبة على أن يكون من الداخلين في ملاك الكلية، وفي حال تعذر ذلك فمن المتعاقدين المتفرغين فيها. ويمكن أن ينص قرار التعيين على تفرغه جزئياً لأعمال المركز. أما مهامه فهي على الشكل التالي:

- تأمين حسن سير العمل في المركز وفق الأصول الإدارية والفنية والمالية المحددة في القرار 345.
- إعداد تقرير سنوي شامل عن نشاطات المركز العلمية والبحثية والإدارية والمالية على أن يعرضه على الهيئة العلمية والهيئـة الاستشارية (في حال وجودها) قبل أول آذار.

ب. **نائب رئيس المركز**: يكون من بين رؤساء الأقسام في المركز. يتم تعيينه بقرار من العميد بناء على اقتراح رئيس المركز لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمكن لقرار التعيين على أن ينص على تفرغه جزئياً لأعمال المركز، أما مهامه فهي معاونة الرئيس بكل المهام الموكلة إليه. كما ويمكن للرئيس أن يفوض له مهام رئاسة الهيئة العلمية في المركز بقرار خطي⁴.

¹ النظام الخاص لمركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الصادر

بتاريخ 1998/03/22

² المادة الثالثة من قرار رقم 345.

³ المادة الرابعة من القرار رقم 345.

⁴ المادة الخامسة من القرار رقم 345.

2. الهيئة العلمية في المركز، تأليفها، مهامها واجتماعاتها

تعنى الهيئة العلمية عموماً بوضع سياسة المركز البحثية وفقاً للحاجات الفعلية ضمن الجامعة وخارجها.

أ. تأليف الهيئة العلمية ومهامها؛ تتألف الهيئة العلمية من:

- رئيس المركز (رئيساً)

- نائب رئيس المركز (نائباً لرئيس الهيئة)

- رؤساء الأقسام العلمية في المركز (أعضاء)

ب. المهام: أما مهام الهيئة العلمية فهي تتوزع بين رئيسها وأعضائها على الشكل التالي:

- مهام رئيس الهيئة العلمية؛ وهي مهام يمكن له تفويضها لنائبه بناءً لقرار خطي منه، وهي: العلاقات العامة للمركز؛ التعريف بالمركز لدى المحافل المعنية؛ الاطلاع الدائم على ميادين الدراسات والأبحاث القانونية والإدارية والسياسية؛ التعاون مع مراكز الدراسات والأبحاث داخل وخارج لبنان؛

- مهام الهيئة العلمية؛ وتشتمل على ما يلي: تلمس الحاجات البحثية في الجامعة وخارجها؛ وضع سياسة المركز للدراسات والأبحاث انطلاقاً من أهدافه العاملة والمرحلية؛ إقرار مشاريع الدراسات والأبحاث؛ تحديد مهام كل عضو من أعضاء الهيئة العلمية والإشراف على ورش العمل وفق اختصاصه؛ اقتراح مبالغ الاعتمادات السنوية التي يجب أن تخصص للمركز في موازنة المركز الكلية؛

ج. الاجتماعات: اجتماعات الهيئة العلمية وآلية التصويت على قراراتها¹

- اجتماعات الهيئة؛ تجتمع الهيئة العلمية مرة في الشهر على الأقل، أو بدعوة خطية من رئيسها أو بناء لطلب خطي لثلاثة من أعضائها. ولا تكون جلسات الهيئة قانونية إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل.

- آلية التصويت: التصويت على قرارات الهيئة؛ تتخذ الهيئة العلمية قراراتها بأغلبية الأصوات، ويعتبر صوت الرئيس مرجحاً في حال تساوي الأصوات

3. أقسام المركز العلمية؛ تستحدث أقسام المركز وتلغى وفقاً للحاجة، وذلك بموجب قرار يتخذه مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية وتوصية الهيئة العلمية للمركز².

أ. التأليف: ويتألف المركز من الأقسام التالية:

- قسم الدراسات والأبحاث القانونية؛

- قسم الدراسات والأبحاث الإدارية؛

¹المادة الخامسة من القرار رقم 345.

² المادة السابعة من القرار رقم 345.

- قسم الدراسات والأبحاث السياسية والدستورية؛
- قسم الدراسات والأبحاث الدولية والاستراتيجية؛
- قسم الدراسات وأبحاث الحريات العامة وحقوق الإنسان؛
- قسم بنك المعطيات والمعلومات القانونية والإدارية والسياسية؛
- ب. المهام: أما المهام فهي تتوزع على الشكل التالي:
- مهام الأقسام العلمية¹، يتولى كل قسم:
- جمع النصوص والمعطيات الخاصة به وفرزها وتصنيفها وتبويبها ومعالجتها من أجل توثيقها المُمكن بالتعاون والتنسيق مع قسم بنك المعطيات والمعلومات في المركز.
- إجراء الأبحاث والدراسات المقارنة والتحقيقات في الحقول العلمية الخاصة بكل قسم.
- اقتراح خطة العمل السنوية للقسم وإعداد البرنامج المرهلي للتنفيذ ورفعها إلى الهيئة العلمية.
- مهام قسم شؤون المجلة:
- إدارة شؤون المجلة لجهة الإعداد والإصدار والطبع والنشر والتوزيع والتسويق على أن يتم ذلك وفق القوانين والأنظمة النافذة في الجامعة.
- الاتصال بالباحثين لنشر دراساتهم وأبحاثهم بعد تقويمها من قبل القسم المختص.
- تحضير موازنة المجلة ورفعها للهيئة العلمية.
- النشرة العلمية؛ إلى جانب قسم المجلة يتولى المركز:
- تحرير وطبع وتوزيع نشرة علمية تتضمن نتائج نشر الدراسات والأبحاث التي يجريها وتلك التي يرى مصلحة علمية أو عملية في نشرها على أن يتم ذلك وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة في الجامعة.
- الاحتفاظ دون سواه بحق تحرير وطبع وتوزيع النشرة المذكورة أعلاه ويحق له نشر دراسات أبحاثه في مجلة المركز أو مجلات وطنية بعد موافقة الهيئة العلمية وفي مجلات عالمية بعد موافقة رئيس الجامعة المهنية على موافقة الهيئة العلمية شرط ذكر العبارة التالية: "دراسة/ أو/ بحث قام به مركز الدراسات في كلية الحقوق والعلوم الإدارية والسياسية في الجامعة اللبنانية".
- إدارة أقسام المركز العلمية
- يرأس القسم أحد أفراد الهيئة التعليمية في الكلية ممن هم برتبة أستاذ أو المتوفرة فيهم شروط هذه الرتبة على أن يكون من الداخلين في ملاك الكلية وفي حال تعدد ذلك فمن المتعاقدين المتفرغين في الكلية ويتم التعيين بقرار من العميد بناء على اقتراح رئيس المركز. المسند على توصية الهيئة العلمية وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويمكن نص قرار التعيين على تفرغه جزئياً؛ ويتولى المهام التالية: إدارة القسم والإشراف عليه- اقتراح مشاريع وخطط البحث وتقدير تكاليفها- وضع تقارير دورية ورفعها إلى الهيئة العلمية كل سنة أشهر- التنسيق الإداري والعلمي مع رؤساء الأقسام ورئيس المركز.

¹ المادة الثامنة من القرار رقم 345.

4. الوحدة الإدارية

- يُشرف على الأعمال الإدارية في المركز؛ موظف إداري يسمّيه العميد بعد استطلاع رأي رئيس المركز من بين موظفي الكلية، ويقوم بمهامه وفق أصول يضعها رئيس المركز.
- الأعمال الإدارية، التوثيق، أعمال الاستكتاب والحجابه؛ يقوم بها موظفون يسميهم العميد من بين موظفي الكلية بعد استطلاع رأي رئيس المركز. وتوزّع المهام بينهم بمذكرة تصدر عن رئيس المركز.

ثانياً: إدارة وتنفيذ الدراسات والأبحاث ومالية المركز

1. آلية اختيار الدراسات والأبحاث وإدارة تنفيذها

- يقوم المركز بالدراسات والأبحاث بناءً لطلب أحد أفراد الهيئة التعليمية في الكلية، وتكون لحساب الجامعة اللبنانية. أو لحساب القطاع العام (الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات). كما يمكن لها أن تكون لحساب أشخاص القطاع الخاص المعنويين والطبيعيين، أو لحساب أيّة جهة يقرّها مجلس الجامعة.
- تقدّم طلبات الدراسات والأبحاث من قبل أي من هذه الجهات إلى الهيئة العلمية عبر العميد، فتدرس ويقرر قبولها أو رفضها استناداً إلى المعايير الأكاديمية والفنية وفي ضوء تطابقها مع سياسة المركز والإمكانات المالية.

- تحدّد الهيئة العلمية كلفة كل مشروع دراسة أو بحث موزعة على بنود، وفقاً لأحكام النظام العام بتقديم خدمات وإعداد أبحاث ودراسات تؤمنها الجامعة اللبنانية.

- ##### 2. فئات الباحثين؛ يلحق بأفراد الهيئة التعليمية في الكلية الداخليين في الملاك أو المتعاقدين المنقرّعين ممّن يؤلّف البحث العلمي قسماً من نشاطهم وذلك بنصاب جزئي للقيام بأبحاث ودراسات علميّة تهتم المركز بقرار من عميد الكلية بناء على اقتراح مجلس الكلية وتوصية الهيئة العلمية (المادة السادسة عشر). وتُحدّد فئات الباحثين في أقسام المركز على الوجه التالي:

- أستاذ باحث؛ تتوفّر فيه نفس الشروط المتوفّرة في الأستاذ الداخل في ملاك الكلية (المادة 18)
- مساعد أستاذ باحث؛ تتوفّر فيه نفس شروط الأستاذ المساعد الداخل في ملاك الكلية (المادة 18)
- مساعد باحث فئة أولى؛ يكون حائزاً أحد دبلومات الدراسات العليا التي تمنحها الكلية أو ما يعادلها وممن يحضرون أطروحة دكتوراه مسجّلة في الجامعة اللبنانية أو في إحدى الجامعات التي تمنح دكتوراه معترف بها من الجامعة اللبنانية (المادة 19)
- مساعد باحث فئة ثانية؛ من الطلاب الذين يحضرون رسالة في أحد دبلومات الدراسات العليا التي تمنحها الكلية (المادة العشرون)

وقد نصّت المادة الـ 21 على جواز التعاقد مع الفنيين المطلوبين ومحققين ومعقبي استمارات حسب طبيعة العمل البحثي لسد حاجاته وفقاً لشروط خاصة يضعها رئيس المركز بناء على اقتراح الهيئة العلمية.

3. مالية المركز

تستند مالية مركز الدراسات، على غرار المؤسسات العامة الأخرى، وفق أصول وردت في نظامها الداخلي على الشكل التالي:

أ. التمويل: يتم تمويل دراسات وأبحاث المركز من خلال ما يلي:

- تُلحظ في موازنة الكلية اعتمادات خاصة لدراسات وأبحاث المركز استناداً إلى مشروع تقدمه الهيئة العلمية.
- تتكون واردات الدراسات والأبحاث من: مساهمة الجامعة، الحاصلات الصافية للخدمات والمنشورات والدراسات والاستشارات التي يقوم بها المركز، التبرعات والهبات غير المشروطة، واردات أخرى مختلفة.
- تودع هذه الواردات في حساب خاص بالمركز، في صندوق الجامعة.

ب. النفقات: في حال إقرار دراسة أو بحث ما بصورة نهائية، وفقاً لأحكام الفقرتين (2) و (3) من المادة الثامنة:

- تُصرف الكلفة المقررة بقرار من العميد بشكل سلفة بإسم المسؤول عن البحث الذي يسميه رئيس المركز، وذلك من أصل الحساب الخاص بالمركز وبناء لطلب خطّي من رئيسه.
 - تتفق أموال هذه السلفة وتدفع لقاء فواتير وجداول ومستندات وفقاً للنسب لمحدّدة في "النظام العام بتقديم خدمات وإعداد أبحاث ودراسات تؤمنها الجامعة اللبنانية".
 - تسدّد السلفة بموجب جداول وأوراق ثبوتية أو نقداً فور انتهاء الدراسة أو البحث بعد تصديق الفواتير والجداول والمستندات كافة من قبل المسؤول عن الدراسة أو البحث وموافقة رئيس المركز على ملف التسديد.
 - يؤمن أعمال المحاسبة في المركز محاسب يسميه العميد، بعد استطلاع رأي رئيس المركز، من بين موظفي الكلية ويقوم بمهامه وفق أصول تصدّقها الهيئة العلمية بناء على اقتراح العميد.
- وقد نصّ قرار تنظيم المركز في أحكامه الختامية على أنه يجوز بقرار من رئيس الجامعة، تأليف هيئة استشارية من ممثلي القطاع العام (الإدارات العامة والبلديات والمؤسسات العامة) والقطاع الخاص لتقديم المشورة والآراء والاقتراحات المناسبة بهدف التعاون لإجراء مشاريع الدراسات والأبحاث التي تهتمّ هذه القطاعات وذلك حسب الأصول والأحكام التي ينص عليها النظام العام بتقديم خدمات وإعداد دراسات وأبحاث تؤمنها الجامعة. (المادة 22)

نظراً لطبيعة العمل، يخضع جميع الأشخاص العاملين في المركز ومن لهم حقّ الاطلاع على أعماله لأحكام سرّ المهنة تحت طائلة المسؤولية. (المادة الثالثة والعشرون)

يخضع المركز لأحكام هذا القرار وأحكام "النظام العام بتقديم خدمات وإعداد أبحاث ودراسات تؤمنها الجامعة اللبنانية" دون سواها من الأحكام العامة أو الخاصة التي تجيز لكليات ومعاهد الجامعة اللبنانية ومراكز

الدراسات والأبحاث فيها إعداد أبحاث ودراسات أو تقديم استشارات أو تأمين خدمات أو أية تقديمات علمية أخرى ضمن نطاق حقول اختصاص كلّ منها. (المادة الرابعة والعشرون)

تُلغى جميع الأحكام المخالفة لمواد هذا القرار والتي لا تتفق مع مضمونه (المادة الخامسة والعشرون)، ويُعمل بهذا القرار فور صدوره (المادة السادسة والعشرون)

الفقرة الثانية: الفترة التدريبية وطبيعة العمل التدريبي

يُعرّف التدريب الميداني على أنّه "مجموعة من المهارات والخبرات التي يتمّ تقديمها للطلّاب ضمن إطار مؤسّسي أو ضمن أحد مجالات الممارسة"¹، فيكتسب المعرفة بشكلٍ واعٍ ويُصبح لديه قدرات ومهارات للعمل بشكلٍ أفضل ومستقلٍ مستقبلاً. فيجري خلال فترة التدريب الميداني العمل على تمكين الطالب على استخدام مجموعة من الأسس واكتساب المعارف المختلفة والخبرات الميدانية المهارات الفنيّة، بالإضافة إلى تعديل السمات ولشخصية والسلوكيات الشخصية، ممّا يساعده في تنميته مهنيّاً من خلال الربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، مع الالتزام التام بمنهج تدريبي معيّن بوجود إشراف مهني محدّد من قبل المؤسسة².

وقد اختار معدّ التقرير مركز الدراسات القانونية والسياسية للعديد من الاعتبارات، منها على سبيل المثال لا الحصر شغفه للبحث العلمي عموماً والجامعي خصوصاً، عمله في مجال التعليم والإرشاد والتوجيه المهني، الأمر الذي خلق لديه همّ تعليمي يقوم على البحث عن الثغرات التي تعيق تطور الموارد البشرية في لبنان في ظل وجود قدرات ذهنية عالية. فجاء اختيار المركز لأنه يتناغم مع ما يسعى لتحقيقه في الجامعة اللبنانية وهو وضع سياسة تربوية مرنة وفعّالة، تتنبق عن الحاجات الفعلية للمجتمع المحلي، وتأخذ بيده نحو التقدّم والتطور.

البند الأول: مسار وطبيعة عملية التدريب

بدأت الفترة التدريبية في مركز الدراسات القانونية بالتنسيق وإشراف مباشر من قبل رئيس مركز الدراسات الدكتور احمد مّلي، لمدّة شهرين. إلّا أنّ الجدير ذكره هو أنّ الفترة التدريبية ارتبطت بشكلٍ أساسي بإنجاز المخطّط التوجيهي لكلية الحقوق الذي يُعدّه مركز الدراسات، بالإضافة إلى أعمال أخرى. إلّا أنّ المخطّط التوجيهي لم يُنجز ضمن الفترة التدريبية، ما دفع للتأخر بإنجاز التقرير ريثما يُصبح المخطّط التوجيهي منجز نهائياً، وقد تمّ إنجازه بعد عامين من إعداده، وذلك في مؤتمر افتراضي أقامه مركز الدراسات القانونية بالشراكة

¹ دليل التدريب الميداني، طلاب دبلوم المهنية، إعداد قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بقنا، 2018-2019، ص 2.

² دليل التدريب الميداني، مصدر سابق.

مع فرنسا، ومشاركة العديد من الدول تحت عنوان "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي- كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية نموذجاً"¹.

أولاً: مسار التدريب

تتضمن هذه الفقرة من التدريب معلومات حول العملية التدريبية ومسارها، مثل مدة ودوام التدريب، المشرف على أعمال التدريب ومدى تعاونه، والمكتب المخصص للطالب في حال وجوده.

1. **المدة والدوام**²؛ لقد خضعت الطالبة لفترة التدريب المتوجب عليها تمضيها بهدف إعداد التقرير، والتي هي 255 ساعة تدريبية وُزعت على أيام الأسبوع من الاثنين وحتى الجمعة، ضمن الدوام الإداري للمركز، أي من الساعة الثامنة والنصف صباحاً وحتى الرابعة عصراً، مع مراعاة يوم الجمعة حيث الدوام الإداري للساعة الواحدة والنصف ظهراً. من تاريخ 12 تشرين الثاني 2017 وحتى تاريخ 25 كانون الثاني 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبحسب طبيعة الأعمال التي كانت تقوم بها الطالبة في المركز (والتي سوف يتم ذكرها لاحقاً) فقد اضطرت لتمضية وقت أطول من المطلوب منه، كما تعيّن عليها أحياناً الحضور إلى المركز أيام السبت وهو يوم عطلة رسمية.

كما أنها لم تلتزم بعدد الساعات المخصّصة لها في شروط إعداد التقرير، بل أمضت وقت أطول بكثير من الوقت المخصّص بهدف إعداد تقرير يشمل كل جوانب الإشكالية المطروحة.

2. **المكان المخصص للطالب والمشرف على أعمال التدريب**؛ لقد خضعت الطالبة لإشراف مباشر من رئيس مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية الدكتور احمد مّلي، والذي كان على اطلاع دائم بكل الأعمال التي تقوم بها، والتي كانت بمعظمها تحت إشرافه وتوجيهه شخصياً، وبناءً على توصياته. ممّا سمح لها بالاستفادة القصوى من التدريب والتوجيه المستمر من قبل رئيس المركز.

أما فيما خص المكان المخصّص للطالبة؛ لم يكن هنالك مكان مخصّص لها، والسبب صغر المكان الذي يشغله مركز الدراسات في مبنى الدراسات العليا في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، إلاّ أنّه تمّ السماح له باستخدام مكتب رئيس المركز عند الحاجة لذلك.

¹ سيأتي ذكر المؤتمر بإيجاز في المبحث الثاني من الفصل الثاني للتقرير.

² ملحق رقم 13، إفادة إنهاء التدريب من مركز الدراسات القانونية والسياسية

ثانياً: المشكلات والتسهيلات التي رافقت العمل التدريبي

كأي من الأعمال؛ لم تخلو فترة التدريب من المشكلات التي واجهت الطالبة، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلات انحصرت في الإجراءات الإدارية المعقّدة التي طغت على طبيعة الأعمال الإدارية في أي مؤسسة من المؤسسات العامة، وعدا ذلك فقد حظيت الطالبة خلال فترة التدريب بالعديد من التسهيلات من قبل رئيس المركز فضلاً عن التعاون التام من قبله ومن قبل فريق المركز والإداريين ذوي الصلة من خارج المركز¹.

1. المشكلات: لقد انحصرت المشكلات التي واجهت الطالبة خلال فترة التدريب ببعض الأمور الإدارية، لاسيما تلك المتعلقة بالبيروقراطية الإدارية التي لا تزال حتى يومنا هذا تغطي وتتحكم بل وتعيق عمل مركز الدراسات (كأحد وحدات المؤسسات العامة).

لقد تمّ تكليفها بتنفيذ العديد من المعاملات الإدارية مثل: إجازات الشراء، وطلبات السلف وغيرها من الأمور، وذلك لعدّة أسباب لعلّ أهمها افتقار المركز للعديد الإداري القادر على تسيير عمل المركز، ممّا تطلّب منها المساهمة في إنجاز هذه الأعمال الإدارية والفنية بتكليف مباشر من رئيس المركز. لكنّ الجدير ذكره في هذا الصدد هو صعوبة إنجاز هذه المعاملات بسبب هذه التعقيدات الإدارية والتي جلّ ما تقدّمه هو إعاقة وتأخير أي عمل، لاسيما وأنّ مركز كمرکز الدراسات يحتاج إلى عدد إداري وفنيّ من الموظفين للقيام بهذه المهام، وهذا أمر غير متوقّر لدى المركز؟

2. التسهيلات: لقد تميّز العمل التدريبي بالعديد من التسهيلات، التي جعلت من فترة التدريب فترة مميزة وممتعة، أضافت الكثير إلى الطالبة من المهارات على مختلف الصعد. فضلاً عن التعاون المطلق من قبل رئيس المركز ورؤساء الأقسام العلمية في المركز. كما أنّه تم السماح لها بالاطلاع على كافة الوثائق والمعلومات التي تفيد في إنجاز التقرير والتعرّف أكثر على طبيعة عمل المركز وهدف إنشائه وإستراتيجيته التطويرية. بل وتمّ إشراكها في العديد من المهام كجزء أساسي على صعيدي التخطيط والتنفيذ.

البند الثاني: طبيعة العمل التدريبي

لم تقتصر فترة التدريب على قسم محدّد أو مهمّة محدّدة، حيث استطاعت الطالبة خلال فترة التدريب القيام بالعديد من المهام المختلفة، والمشاركة في معظم الأنشطة التي أقيمت خلال فترة قيامه بالتدريب كجزء أساسي من المنسقين لهذه الأعمال، كما واطلعت خلال هذه الفترة على معظم القوانين والأنظمة والكتب المتعلقة بالمركز وبطبيعة عمله وغيره. فضلاً عن قيامها بالعديد من اللقاءات التي أفادتها في موضوع تقريره.

¹ نظراً لطبيعة المهام التي أوكلت للطالب أثناء قيامه بفترة التدريب، فقد كان على تواصل مستمر مع الإداريين في كل من: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الفرع الأول، وعمادة كلية الحقوق، ورئاسة الجامعة اللبنانية.

والجدير ذكره هو أنّ أهمّ الأنشطة التي شارك فيها الطالب، والتي تدخل في صلب إعداد التقرير هي المشاركة في وضع الخطة الإستراتيجية لكلية الحقوق والعلوم السياسية للخمس سنوات القادمة، حيث شارك الطالب كجزء أساسي من إعداد المخطط والتحصير للورشة المنوي انعقادها بهدف إنجازه.

أولاً: القوانين، الأنظمة، الكتب، المقالات والدراسات التي اطلعت عليها الطالبة

سمحت الفترة التي أمضتها الطالبة في المركز، والتسهيلات التي قُدّمت لها، بالإضافة إلى علاقتها الجيدة مع المعنيين والعاملين، بالاطلاع على العديد من القوانين والأنظمة المتعلقة بمركز الدراسات خاصة، والجامعة اللبنانية وكلية الحقوق عامة، مثل: قانون تنظيم الجامعة اللبنانية، الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم الخاص، الأنظمة الداخلية لكلّ من كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ومركز الدراسات والعديد من المقالات ذات الصلة بالموضوع، والتي سيأتي التقرير على ذكرها تفصيلاً في لائحة المصادر والمراجع.

ثانياً: الأعمال التي نفذتها الطالبة خلال فترة التدريب، المهارات التي اكتسبتها، إيجابيات وسلبيات الأعمال التدريبية

لم تقتصر الفترة التدريبية التي أمضتها الطالبة في مركز الدراسات على الأعمال الإدارية الروتينية، بل كانت فترة غنية بالعديد من الأنشطة المختلفة والمهام الإدارية بتكليف مباشر من رئيس المركز نظراً لطبيعة عمل المركز. فلم تقتصر فقط على إغناء التقرير بالأنشطة، بل تعدّت ذلك لتزويدها بالعديد من المعلومات والمهارات الجديدة على أكثر من صعيد، إدارياً، فنياً، ومهنياً. إلا أنّه كغيره من الأعمال، يشمل العديد من الإيجابيات والسلبيات التي رافقت هذه الأعمال والأنشطة، والتي لا بد من الإشارة إليها في هذا التقرير.

1. الندوات والأنشطة العلمية والأعمال الإدارية التي قامت بها الطالبة¹؛ توزعت الأعمال بين أعمال إدارية، وأخرى علمية تتعلّق بالأنشطة والورش والندوات التي شاركت الطالبة في تنفيذها، بالإضافة إلى المشاركة بالتحضير بشكل أساسي للمخطط التوجيهي لكلية الحقوق الذي أعدّه المركز. والتي أغنت الطالبة بالعديد من المهارات والخبرات الجديدة.

¹ تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الأنشطة والندوات والأعمال الإدارية التي قامت بها الطالبة، عُقدت بعد انقضاء مدّة التدريب الرسمية المقررة لإعداد التقرير، إلاّ أنّها شاركت بتنظيمها تلبية لرغبة رئيس المركز لاسيما أنّ المركز يفتقر إلى الكادر الإداري المجهّز لمتابعة هذه الأعمال.

أ. الأنشطة والندوات العلمية؛ فيما يلي جدول بالأعمال التي نفذتها/ شاركت في تنظيمها الطالبة، مع شرح موجز عنها:

الرقم	طبيعة النشاط	الشرح
1	ندوة حول الحدود البحرية اللبنانية والمسألة القانونية للبلوكات النفطية	بالتعاون مع الجيش اللبناني حيث القى المحاضرة العقيد الركن البحري مازن بصيوص. وقد تناولت المحاضرة مسألة ترسيم الحدود البحرية اللبنانية ومسألة الخلاف حول ترسيمها مع فلسطين المحتلة.
2	ندوة "مبادرة حزام واحد طريق واحد: طريق الحرير"	ألقتها سفير الجمهورية الصينية الشعبية في لبنان السيد وانغ كيجيان برعاية عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الدكتور كميل حبيب وحضرها عدد من الشخصيات الرسمية وممثلين عن قيادة الجيش ونخبة من الأكاديميين المهتمين بالموضوع الصيني والطلاب. في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية- الفرع الأول.
3	استقبال ومتابعة الطلاب الروس في لبنان	ضمن إطار الإتفاقية التي وقعتها الجامعة اللبنانية مع جامعة البحوث الوطنية - المدرسة العليا للإقتصاد، استقبلت كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الأول مجموعة من الطلاب الروس وذلك في إطار برنامج التبادل المنصوص عليه في الإتفاقية. وقد حضر الطلاب مجموعة المقررات باللغتين العربية والأجنبية على مدى شهرين. وقد تكفل المركز بمتابعة كافة الأمور الأكاديمية والإدارية المتعلقة بهم طول المدة التي قضاها في لبنان.
4	الإجتماع بوفد كبير من جامعة Zhejiang Gongshang University	بحضور عميد الكلية الدكتور كميل حبيب ومديرة مركز اللغات والترجمة زينة طعمة وعدد من أعضاء الهيئة التعليمية في كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة.
5	افتتاح أنشطة المركز للعام 2018-2019	حيث جرى استعراض البرنامج المتكامل لأنشطة المركز للعام الجامعي 2018 - 2019 بالإضافة الى تقديم رؤية المركز للسنوات القادمة، وذلك بحضور ممثلين عن الرئاستين الثانية والثالثة، بالإضافة الى رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور فؤاد أيوب وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الدكتور كميل حبيب، وقد أرسل فخامة رئيس الجمهورية رسالة دعم وتهنئة.
6	تنسيق وتنفيذ المؤتمر الدولي حول معالجة مشكلة اللغات في كلية الحقوق والعلوم السياسية	بمشاركة محلية (ممثلين عن فروع كلية الحقوق والعلوم السياسية، مركز علوم اللغة والتواصل، مكتب اللغات، وجامعات محلية أخرى: NDU, LIU، وبيروت العربية، ودولية من كل من فرنسا، وإيطاليا. بالإضافة إلى إشراك طلاب من مختلف فروع كلية الحقوق، ومشاركة تجارب ناجحة لبعض الطلاب في مجال تطوير اللغة. وقد عُقد المؤتمر افتراضياً، وجرى فيه عرض للمشكلات التي يعاني منها الطلاب في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية وسُبل معالجتها، واقتراح التوصيات اللازمة لها.

ب. الأعمال الإدارية؛ نظراً لكون المركز يفتقر للموظفين، فقد جرت المساعدة في الكثير من الأمور الإدارية، منها:

الرقم	العمل	الشرح
1	متابعة أعمال المركز إدارياً في كلّ ما له علاقة مع الجهات الخارجية	متابعة تسديد سلفة مقدمة من المركز بالتنسيق مع امانة سرّ كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارة المركزية في الجامعة اللبنانية متابعة إجازات شراء تجهيزات مكتبية وقرطاسية للمركز
2	إعداد استمارة الاستاذ الجامعي	من ضمن مشروع قاعدة البيانات التي ينوي المركز تأسيسه في كلية الحقوق والعلوم السياسية. الهدف منها، التأسيس لجمع البيانات حول الأساتذة في كليات الحقوق والعلوم السياسية مخلباً من ثمّ عربياً وعالمياً، من أجل قاعدة البيانات
3	المساعدة في تنظيم المواعيد، استقبال الضيوف، وأعمال الأرشيف	طيلة الفترة التدريبية
4	التجهيزات الميدانية واللوجيستية للعديد من الأنشطة المنفذة	في كافة المجالات مثل تحضير الدعوات، الاستقبال، التشريرات، المتابعات مع الكلية في الحدث وإدارة المدينة الجامعية لتأمين النشاط وغيرها من الأمور والمتابعات
5	التنسيق الإعلامي في الأنشطة	من خلال التواصل مع الإعلامي قبل وأثناء وبعد إنجاز الأنشطة

2. **المهارات التي اكتسبها الطالب؛** تعتبر الفترة التي أمضاها الطالب في التدريب فرصة سمحت له التعرف على الكثير من الأمور الإدارية فيما خص الإدارات العامة تحديداً، ممّا أكسبه العديد من المهارات الجديدة توزعت بين مهارات إدارية، فنية وتنفيذية. وفيما يلي تفصيل لهذه المهارات.

أ. **المهارات الإدارية؛** فيما خص الجانب الإداري، أصبح الطالب أكثر إماماً بطبيعة العمل الإداري في الإدارات العامة، وكيفية قيامها بتسيير أمورها إدارياً، حيث أنّ طابع العمل الإداري الرسمي يختلف عن غيره في المؤسسات الخاصة. وهو يخضع لقوانين وأنظمة عامة وشاملة. ممّا جعل الطالب على تماس مباشر بعمل هذه الإدارات التي درس عنها نظرياً. ومن هذه المهارات: تسيير ومتابعة المعاملات الإدارية الرسمية على اختلاف أنواعها، التواصل الإداري الرسمي بين الإدارات الرسمية وغيرها في كلّ ما يتعلّق بآلية عمل المؤسسات الرسمية.

ب. **المهارات الفنية والتنفيذية**؛ أغنت الفترة التدريبية والأنشطة التي قام بها الطالب مهاراته في مجال التحضير والإعداد للمؤتمرات والأنشطة اللاصفية. بالإضافة إلى مشاركته في وضع الخطط والبرامج واقتراح الأنشطة التي قد تهتم الطالب.

وقد ساعد في ذلك افتقار المركز للعديد من الموظفين، فالمركز الذي هو حديث التفعيل، يديره رئيس المركز وموظف (مدرب)، وعليه، وبحسب حجم المهام التي يقوم بها المركز، فهو يحتاج إلى عديد أكبر من الموظفين باختصاصات مختلفة.

الفصل الثاني

مراكز الدراسات الأكاديمية ودورها في تطوير التعليم العالي

بات التعليم العالي ركناً أساسياً من أركان بناء الدولة العصرية والمتطورة. الأمر الذي يجعل الدول؛ المتقدمة منها والنامية؛ تسعى لتحقيق أهدافها التنموية وتقديم خدمات أفضل على مختلف الصعد. ودون أن يغيب عن بالها الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في تحريك عجلة التنمية، بدءاً من قيامها في تأمين احتياجات المجتمع وعمليات التنمية فيه من متخصصين في مختلف مجالات التنمية، وكونها من المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية والتي بدونها يصعب تحقيق أي تقدم معرفي اقتصادي أو اجتماعي حقيقي. بالإضافة إلى إسهامها في عمليات التنمية الشاملة لما تقدمه للمجتمع من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر، وتحملها المسؤولية فيما خص توسيع المشاركة في مجال الخدمة العامة. وصولاً لكونها تعتبر كمختبرات تساهم برسم الاتجاهات الفكرية المعاصرة. الأمر الذي يفرض على الجامعات العمل بشكل دائم لمواكبة المتغيرات الحاصلة في المجتمعات محلياً، إقليمياً ودولياً لاسيما في عصر الانفتاح والعولمة الذي نعيشه اليوم. وتحديث بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها بشكل مستمر ليضمن توافق مخرجاتها مع المتغيرات واحتياجات المجتمع المحيط بها.

هذه المخرجات التي من المتوقع أن تأتي متوافقة مع احتياجات سوق العمل المحلية والدولية من جهة، ومنسجمة مع المعايير العالمية لضمان تحقيق الجودة الأكاديمية ومواجهة التطورات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية. وإنتاجها العلمي الذي يظهر من خلال الأبحاث العلمية التي تقدمها لحلّ قضايا المجتمع.

وقد ظهر عامل المنافسة كعامل إضافي للضغط على المؤسسات التعليمية الجامعية للحفاظ على مكانتها العلمية، لاسيما في ظل التوسع الحاصل في الجامعات المحلية ودخول الاستثمار الخاص إلى عالم التعليم العالي، وانفتاح الحدود في مجال التعليم، وسعي الدول لجذب المتعلمين من كافة أنحاء العالم والعمل للاستفادة من الطاقات الفكرية المختلفة والكفاءات.

وفي ظلّ ما بات يُعرف بـ "اقتصاد المعرفة"¹ باتت المراكز التي تحتويها الجامعات أكثر ما دفع للاهتمام بها. إذ أنّ مراكز الأبحاث والمختبرات البحثية ذات الجودة العالية؛ التي تخضع لإشراف متخصصين من الأساتذة وتعتمد بشكل كبير على العمل المنهجي والموضوعي؛ باتت تلعب دوراً أساسياً في عملية التطوير لأي بلد من البلدان التي تتشد الرقي والتقدم.

يعتبر البحث العلمي أحد أهم الوظائف الأساسية للجامعة. التي لم تعد مجرد وسيلة لنقل المعرفة، بل لإنتاجها وجعلها مركزاً للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها والسعي لتوظيفها لحلّ المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع. فالبحوث التي تنتجها الجامعات تعتبر اليوم من أهم مؤشرات الجودة والتميز في سلم تصنيف الجامعات محلياً وإقليمياً ودولياً². وتعتبر هذه البحوث مصدراً مالياً مهماً لتمويل أنشطة الجامعات من خلال المنح والهبات التي تحصل عليها من المؤسسات المختلفة، أو من العقود التي تبرمها لإنجاز البحوث التي تحتاجها تلك المؤسسات للإسهام في حلّ المشكلات العلمية والتقنية التي تواجهها، أو تعيينها على تحسين جودتها وتحسين منتجاتها وفرص تسويقها في مختلف الأسواق الداخلية والدولية. فكلما كانت الجامعات متميزة ببحوثها العلمية، كلما زادت فرصها بالحصول على الإسناد المالي من القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى قدرتها في هذه الحال على جذب الباحثين من طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس من داخل بلدانها ومن خارجها، الأمر الذي سوف ينعكس حتماً على بيئتها الداخلية من خلال تطوير برامجها التعليمية وأنشطتها العلمية المختلفة. والخارجية عن طريق التنمية البشري، الفكرية والبنوية للمجتمع.

كل ذلك جعل من الجامعات عنصراً أساسياً من عناصر الدولة العصرية، ذات العلم والفكر المتطور الجديد القائم على المشاركة المجتمعية في إطار الإيمان المتزايد بأنّ التنمية البشرية هي إحدى الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة بأبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. والذي ينتج عنه مزيد من الاندماج العالم الخارجي وانفتاح

¹ ظهر أول استخدام لمصطلح "اقتصاد المعرفة" Knowledge Society في الفصل الثاني عشر من كتاب: The Age of Discontinuity لـ: Peter Drucker، وكثيراً ما تستخدم مصطلحات متعدّدة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات. وهنا يجب التمييز بين دالتين مختلفتين لتعبير "اقتصاد المعرفة"، حيث تتعلّق الدلالة الأولى باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، سواء من حيث التكاليف العملية المعرفية أو الذهنية مثل تكاليف البحوث والتطوير، أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارية أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة من جهة أخرى.

للمزيد من المعلومات مراجعة: عبد الخالق، فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي: مشكلاته وأفق تطوره، إصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتّحدة، 2005، ص: 05.

² آية، عبد الله أحمد النويهي، دراسة بعنوان "دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع"، المركز الديمقراطي العربي (DAC)، 15 يونيو 2014، ص 1.

على الحضارات والثقافات بين المجتمعات. إلا أن الجدير ذكره هو أن هذا الدور البارز للجامعات يختلف من دولة لأخرى باختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة، فضلاً عن مدى استقلالية هذه الجامعات أو مدى استخدامها من قبل السلطة السياسية كأداة لتكريس نظامها وإعطائه الشرعية. فتمتّع الجامعات بالاستقلال المالي والإداري وفصلها عن السلطة السياسية. يعطيها القدرة على القيام بدورها بفاعلية أكبر بعيداً عن التجاذبات السياسية والبيروقراطية الإدارية التي تحكم عمل المؤسسات العامّة عموماً.

انطلاقاً ممّا تقدّم، ونتيجة للدور الأساسي المتوقع من الجامعات اليوم والمهام البنيوية الموكلة لمراكز الأبحاث والدراسات التابعة لها، سوف يناقش هذا الفصل من التقرير مراكز الأبحاث، مهامها، وآلية دعمها وتطويرها، لتأتي مخرجاتها متوافقة مع حاجيات المجتمع المحلي الذي يسعى لبلوغ مراحل متقدّمة من التنمية لمواكبة تحديات العصر. فالمخرجات التي تصدر على شكل موارد بشرية من الجامعات، وفكرية عن مراكز أبحاثها باتت اليوم تعتمد في العديد من الدول كركن أساسي من أركان تطوير دعائمها وتطويرها. وبالتالي سينقسم هذا الفصل إلى مبحثين؛

- **المبحث لأول؛** سوف يناقش دور الجامعات، ومراكز الدراسات التابعة لها والعوامل التي تعيق أو تدفع إلى تحسين المخرجات الصادرة عنها، والتي من المتوقع أن تستجيب لحاجيات المجتمع المحلي.
- **المبحث الثاني؛** سوف يُخصّص لمركز الدراسات من خلال عرض أهدافه، خطته، رؤيته المستقبلية في تطوير الكلية ومخرجاتها. وفي هذا السياق سوف يصار إلى عرض المخطّط التوجيهي الذي أعدّه المركز، والذي يعتبره بمثابة خطة لإعادة هيكلة كلية الحقوق للسنوات القادمة بما يتناسب مع المتغيرات العالمية وحاجات المجتمع، فضلاً عن سعيه لتحسين جودة مخرجات الكلية.

المبحث الأول

التعليم العالي ومراكز الدراسات والأبحاث

تعتبر المؤسسات الجامعية الوعاء الذي يحوي المعارف الإنسانية والعملية التي تتطلبها العلوم عموماً من خلال دورها الكبير في تلبية معظم عناصر العملية الإنتاجية وتوافرها. فيتمثل دور الجامعات من خلال ما تحويه من مؤسسات تعليمية تُعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي الممثلة بالكليات والمراكز البحثية. فيتمثل دور الكليات بتوفير عنصر العمل والإدارة أو التنظيم بتخريج الدفعات الطلابية السنوية إلى سوق العمل، فيما يتمثل دور المراكز البحثية بزيادة الخبرات والمهارات من خلال النتاج الفكري والعلمي للباحثين¹.
فالبحث الذي من المتوقع أن تنتجه المراكز البحثية عبر عملية منظمة تسعى لتحقيق الابتكارات الجديدة، ودراسة الظواهر والمشكلات ووضع الحلول الكفيلة لمعالجتها خدمة للإنسان. فضلاً عما تنجزه الكليات من بحوث علمية ورسنية تكمل فيه عمل المراكز البحثية، فتكتمل حلقات السلسلة العلمية ما بين التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الدولة².

إذاً؛ التعليم العالي هو عملية صناعة أجيال المستقبل، وعليه فإنّ استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة؛ لأنّ المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في المجالات كافة³. ويقع بالتالي على عاتقها مسؤولية كبيرة تتمثل بـ:

1. تهيئة ملاكات وظيفية متقدّمة لخدمة المجتمع،
2. تهيئة قيادات علمية كفوءة لإدارة مؤسساتها،

وبالتالي، فإنّ نجاح التعليم العالي لا يقتصر على تهيئة المخرجات المطلوبة لسوق العمل، بل تتعداه لتهيئة مخرجات تحافظ على سياسة التعليم العالي وإستراتيجيته وبرامجه، ومن ثمّ تطويرها. وفي هذه الحالة فإنّ

¹ هيثم عبدالله، سلمان، يحيى، حسن، متطلّبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء لتعليم العالي والبحث العلمي في العراق (دراسة حالة: جامعة البصرة)، سلسلة بحوث الخليج العربي، العدد 60، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2013، ص 11.

² أمجد صباح، عبد العالي، هيثم عبد الله، سلمان، واقع البحث والتطوير العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 15، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2008، ص: 184.

³ ساجد، شرقي، 2009، دور الجامعات في تطوير المجتمع وتنميته، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (10)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2008، ص: 173.

مؤسسات التعليم العالي تقوم بوظيفة التغذية العكسية (Feedback)، ما يؤمن مخرجات علمية كفوءة تستجيب لمتطلبات سوق العمل والتي تعتبر جزءاً من متطلبات المجتمع وتنميته بما يؤمن تفاعله واستجابته لعالم سريع التغير والتبدل في متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته من جهة، والحفاظ على المتطلبات في البعيد من جهة أخرى¹.

وقد عرّفت منظمة اليونيسكو التعليم العالي وفق نص التوصية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته التي اعتمدها المؤتمر العام لليونيسكو في دورته السابعة والعشرين في تشرين الثاني 1993 على أنّه برامج الدراسة أو التدريب على البحوث عالي المستوى بعد المرحلة الثانوية التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفقتها مؤسسات التعليم العالي من السلطات المختصة في الدولة².

¹ ساجد، شرقي، مصدر سابق، ص: 173.

² المؤتمر العالمي للتعليم العالي، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل للمدة (5-9) تشرين الأول 1998، باريس، اليونيسكو، 1998، ص: 12.

الفقرة الأولى: مؤسسات التعليم العالي

تُعد مؤسسات التعليم عموماً بإعداد الفرد للحياة الخاصة وتزويده بالمعارف وجوانب خلقية، دينية واجتماعية. الأمر الذي جعل من التعليم خدمة استهلاكية وحق من حقوق الفرد وبالتالي مسؤولية على الدولة أن تهتم لها، تخطط وتنفق عليها. إلا أن صدور المؤلف الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم An Inquiry into the nature and causes of The Wealth of nations" سنة 1776 لـ A.Smith؛ الذي أكد على أن للتعليم فوائد تتخطى الفوائد الاستهلاكية، فهو يسهم في زيادة الإنتاج وثروة المجتمع على المدى الطويل، ويصبح عائداً فردياً عندما يتولى الفرد تمويله وعائداً على المجتمع عندما تتولى الحكومات تمويله؛ ما ساعد على ظهور نظرة جديدة للتعليم كـ "استثمار"، لتتطرق بعدها دراسات جديدة حول موضوع الاستثمار والعائد من الاستثمار في التعليم¹.

البند الأول: وظائف التعليم العالي وتمويله

يبقى للتعليم العالي خصوصيته لناحية دوره في إعداد الأفراد وتوجيههم نحو سوق العمل مع مهارات عالية ومتخصصة تسمح لهم بالتكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية، والتي بدورها تؤدي للمساهمة في تحقيق النمو. هذا الأمر يعطي لمخرجات التعليم العالي وجودتها أهمية بارزة خصوصاً فيما يتعلق بنوعية هذه المخرجات مثل: رأسمال بشري مؤهل وأبحاث تخدم المجتمع... وغيرها. مما يتطلب تأمين العديد من العوامل المالية، المادية والبشرية فضلاً عن تأمين بيئة مناسبة تسمح بدورها بالتفاعل الإيجابي والمرن بين الجامعة والمجتمع المحيط بها.

أولاً: وظائف التعليم العالي وعوامل توسّعه

للتعليم العالي العديد من الوظائف التي ترتبط مباشرة بالبيئة الخارجية المحيطة به، هذه الوظائف غير ثابتة، إلا أنها لا بدّ من أن تأتي منسجمة مع الحاجيات الفعلية والمرجوة منه. هذا التطور الذي يشهده قطاع التعليم العالي والحاجة الملحة له في عصر يتسم بالمعرفة تدفع بالكثيرين للبحث عن هذه المعرفة من خلال هذه المؤسسات التعليمية التي تُعبر مصدر إنشائها. فما هي هذه الوظائف وما هي العوامل التي تدفع باتجاه توسّعه؟

¹ نوال، نمور، "كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم" دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة منتوري قسنطينة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2011-2012، ص1.

1. وظائف التعليم العالي

تظهر أهمية التعليم العالي من خلال الوظائف المرجوة منه، وقد حدّد المؤتمر العالمي لمنظمة الأونيسكو، المنعقد سنة 1998، ثلاثة وظائف رئيسية هي:

أ. **التعليم:** وهي أوّل وظيفة للتعليم العالي، فالجامعات يقع على عاتقها مسؤولية إعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية، المهنية والإدارية ذات المستوى العالي¹.

ب. **البحث العلمي:** حيث أصبح البحث العلمي وإنتاج معرفة جديدة من أهمّ وظائف التعليم العالي². فالجمع بين التعليم والبحث العلمي هو ما أدّى إلى ظهور الجامعة الحديثة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في كل من اسكتلندا وألمانيا بعد أن عرفت اهتماماً بارزاً بالبحث العلمي.

وهو "عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معيّنة (موضوع البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج وإلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة (نتائج البحث)³.

يعتبر البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد، حيث تأتي الاكتشافات من خلال البحث والتحميص ومتابعة الأحداث والأفكار ومحاولة تطويرها، دعمها ورعايتها. والتي كانت بمعظمها نتيجة للأفكار الابتكارية لأساتذة الجامعات والطلاب المتميزين. على أن تُسخر نتائج هذه الأبحاث لخدمة المجتمع بما يحقّق التنمية والتطوّر في مجالات الحياة كافة.

تجدر الإشارة إلى أنّه بالرغم من أهمية البحث العلمي وإنتاج المعارف الجديدة التي هي أسس وظائف مؤسسات التعليم العالي من بعد التعليم، إلا أنّ معظم أعضاء هيئة التدريس لا يجرون إلا القليل من البحوث، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين، الأول يتمثّل بضيق الوقت حيث أنّ معظم وقتهم مخصّص للتدريس الأمر الذي يعيق أي عمل إبداعي لهم، والثاني مرتبط بالكلفة المادية للبحوث التي بمعظمها تتطلّب الكثير من الأموال سواء أكان ذلك للإنفاق على الباحثين أو لتوفير المصادر اللازمة.

ج. **خدمة المجتمع:** إذ يفترض على الجامعات أن تتأقلم وتتلاقى مع احتياجات المجتمع. وإذا كانت الجامعة في العصور الوسطى تهتم بعلم الدين وفكر أرسطو أكثر من اهتمامها في التنمية الاقتصادية، فإنّها وبعد الثورة الصناعية بدأت تتفاعل مع احتياجات المجتمع وإن بشكل جزئي. إلا أنّه ومع القرن العشرين بدأت

¹ حسين عبداللطيف، بعارة، ماجد، محمد الخطايبية، الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، ترجمة دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 26.

² لقد كان يقتصر التعليم العالي سابقاً على نقل المعرفة القديمة وحفظها.

³ هاشم فوزي، العبادي، وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم لجامعي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 554.

الجامعات تدرّس تقريباً جميع الاختصاصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما في ذلك الاجتماع، وإدارة الأعمال¹... وغيرها.

2. عوامل توسّع التعليم العالي؛

انطلاقاً من الوظائف التي باتت تقع على عاتق التعليم العالي اتجاه المجتمع باختلاف قطاعاته، ظهرت الحاجة للتوسّع بما يخدم تلبية احتياجات الطلب المتزايد عليه. ومن هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر:

أ. **العامل الديموغرافي؛** والذي يمثل الدافع الأول لزيادة الطاقة الاستيعابية بالتعليم العالي، وارتفاع نسب النمو السكاني لاسيما في الدول العربية. حيث وصلت نسبة النمو السكاني للفترة الممتدة بين 1982 و 2010 عربياً ما نسبته 2.4% وهي نسبة مرتفعة جداً تتجاوز ما هي عليه في الدول المتقدمة مثل: أمريكا: 0.8%، أوروبا 0.3%. وهي ترتبط بالعديد من العوامل مثل ارتفاع نسبة الخصوبة والإنجاب، خصوصاً في العالم العربي².

ب. **العامل السياسي؛** ويلعب دور المحرّك الأساسي للعملية التعليمية. إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ التحكم بالطاقة الاستيعابية للتعليم العالي (خصوصاً في العالم العربي) لا يخضع لضوابط موضوعية، بل إلى قرارات السلطة المركزية التي تضطرّ إلى زيادة فرص التعليم بناءً لحاجات سياسية تدفع للاستجابة السريعة لطلب اجتماعي ملحّ دون النظر إلى التوازن القائم بين أعداد الملتحقين بالتعليم مع الإمكانيات الحقيقية للبلد³.

وتجدر الإشارة إلى أنّ زيادة الطلب على التعليم العالي بالتوازي مع ارتفاع معدلات النمو السكاني عالمياً وعربياً، تعتبر بمثابة مؤشر إيجابي لاسيما في الدول العربية. إلاّ أنّ التحديّ يظهر في قدرة هذه الدول على رفع كلفة التمويل لتتناسب مع ارتفاع الطلب في ظل ارتفاع حدة المنافسة العالمية والسعي للحفاظ على معايير الجودة لاسيما في المخرجات التي ينتظر منها أن تأتي متوافقة مع حاجات المجتمعات للتطور والنمو. وعكس ذلك تجد هذه الدول نفسها أمام تحديّ البطالة والبطالة المقنّعة التي تزيد من أعباء دول تسعى في الأساس للخروج من مأزق التخلف للحاق بركب التنمية. من هنا يمكن الحديث عن تداعيات التوسّع السريع في التعليم، والتي تظهر جلياً في أزمة تمويلية حادة تتباين بين الدول، وتحديّ الجودة والنوعية⁴؛ فمسألة تكثيف أعداد

1 James JF Forest and Philip G Altbach, International handbook of higher education, Springer, 2007, p.195.

2 تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2014، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لعام 2013. (Word Population Prospects: The Population Division of the Department of Economic and Social Affairs, New York: United Nations of the United Nations Secretariat)

3 نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 9.

4 نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سبق، ص 11.

الطلاب من دون مراعاة الإمكانيات والقدرات المالية الحقيقية للدول¹، ينتج عنها العديد من السلبيات لا سيما تراجع مستوى الجودة في المؤسسات الجامعية والانعكاس السلبي على أدائها.

ثانياً: تمويل التعليم العالي

يحظى التعليم العالي مؤخراً باهتمام الجميع من الهيئات الاقتصادية والتربوية والسياسية لاعتباره شكلاً من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري عبر زيادة كفاءة الموارد البشرية وتحسين نوعيتها خدمة للنمو الاقتصادي والتنمية بمختلف أبعادها. إذ تعتمد مخرجاته التعليمية (الكمية والنوعية) على مدى الإمكانيات المالية التي يتم توفيرها للنظام التعليمي². ما جعل من هذه المسألة قضية مطروحة في جميع دول العالم، لعدة أسباب، منها:

- ارتفاع تكاليف التعليم العالي في ضوء تزايد الاهتمام بالجودة،
- الفرق الكبير بين تطّوع المجتمعات المتزايد للحصول على المعارف والمهارات وبين ما هو متاح من موارد مالية لدى المؤسسات التعليمية،
- تزايد الإنفاق على البحث والتجديد بحكم ما تفرضه المنافسة الدولية في مجالي البحث والتعليم من سعي دؤوب إلى التميّز.

ويُلاحظ اتجاه مشترك لدى كلّ الدول المصنّعة والصاعدة لإشراك المجتمع في تحمّل قسط من تكاليف التعليم العالي بأشكال مختلفة بهدف بين الزيادة في نسب الالتحاق بالتعليم والمحافظة على مستوى عالٍ للجودة³.

1. اتجاهات عالمية معاصرة في تمويل التعليم العالي

يلعب التعليم العالي دوراً بارزاً في إعداد رأس مال بشري قادر على الإنتاج والابتكار. فبرز ما عرف بعلم اقتصاديات التعليم الذي يضمّ في طياته أبرز القضايا التي تهم الاقتصاديين كما التربويين، كونه يشرح كامل مكونات العملية التعليمية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية¹.

¹ تتجاوز العديد من الجامعات العربية المعدّلات الدولية من حيث عدد الطلاب إذ تتراوح بين 25000 و 30000 طالب، مثل: جامعة القاهرة 187 ألف، جامعة عين شمس 176 ألف، جامعة دمشق 108 ألف، جامعة الملك عبد العزيز بجدة 83 ألف، والجامعة اللبنانية 73 ألف. في مقابل جامع هارفرد تعدّ حوالي 26 ألف طالب، بكين 32 ألف، طوكيو 30 ألف. ما يعني أنّ الجامعات العربية قد انخرطت في سياسة الكمّ التي تتجاوز قدراتها الأكاديمية والإدارية.

² علي بن عبدالله، الشنيفي، البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد العاشر، المجلد الثاني، ابريل 2018م، ص 70.

³ نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي" الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإسكندرية 22-26 ديسمبر 2015، ص 6.

تستند أنماط التمويل المعتمدة في الجامعات المرموقة في العالم، وفي الدول المتقدمة، إلى تجربة قرون من الخبرة في تدبير الشأن المالي والشراكة بين المؤسسة الجامعية والبيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بها. وتتعدّد مستويات تمويل التعليم والجهات المتدخّلة من بلد لآخر وفقاً للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد. ومع أنّ الدولة تتدخّل في دعم المؤسسات الحكومية والخاصة، فإنّ الاتجاه السائد في هذه الدول هو تقاسم التكاليف بين الجهات الرسمية والجامعية وهيئات المجتمع مع تحميل الطالب جزءاً أو كلّ تكاليف تعليمه. وتمثّل بعض المصادر التمويلية مثل الوقف إيراداً مهماً لأغلب الجامعات العريقة. وهناك العديد من النماذج الناجحة في تمويل التعليم العالي في الدول المصنّعة، منها:

أ. **نموذج التمويل في بريطانية²**؛ ويعتبر خدمة وطنية تُدار محلياً حيث اللامركزية من أهمّ سمات النظام التعليمي، وتحمّل بالتالي السلطات المحلية كامل المسؤولية في تمويل التعليم وإدارته، وتتكفّل بحوالي 40% من نفقات التعليم بجميع مراحلها. وتساعد الدولة السلطات المحلية بنسبة 55% إلى 60% من هذه النفقات وقد تصل هذه المساهمة إلى 90% من المصروفات، وذلك في حال عجزها عن تحصيل الضرائب. ومن أبرز الجامعات الخاصّة في بريطانيا جامعة أكسفورد وكمبردج ولانكشير.

وتعتبر الرسوم الدراسية، إلى جانب مساهمة المجلس البريطاني وما يمنحه، المصدر الثاني للتمويل الجامعي. وقد أصدرت الحكومة البريطاني عام 1999 تشريعاً جديداً يدعو الطلبة الجدد في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى المشاركة بنصيب أوفر من هذه المصروفات، مع إعفاء الطلاب من ذوي الأسر الفقيرة من هذه المصروفات أو دفع نسبة منها فقط. ويُشارك القطاع الخاص أيضاً في التمويل، بالإضافة إلى عائدات العقود البحثية والاستشارات العلمية والهندسية والأوقاف .

ب. **ألمانيا ونظامها التمويلي**؛ حيث يميّز النظام التعليمي في ألمانيا بعدم تدخّل الحكومة الاتحادية بدعم التعليم العالي بشكل مباشر. إذ أنّ دورها انطلاقاً من الدستور هو وضع إطار عام لسياسة التعليم العالي. فيما تقوم كل ولاية بمهام تنفيذ هذه السياسة، وتقديم الخدمات التعليمية داخل حدودها بحسب ظروفها الإقليمية وتماشياً مع المطالب والحاجات المحلية. وتقدّر مساهمة الولايات الألمانية بنسبة 92.7% من إجمالي الموازنة المخصّصة للتعليم العالي. في حين تساهم الحكومة الفدرالية بنسبة كبيرة في إنشاء وتشيد المباني الجديدة لمؤسسات التعليم العالي، وتشارك في تقديم المساعدات المالية للطلاب بنسبة 35% إلى 65% لكلّ منها على التوالي.

تساهم المؤسسات الاقتصادية والهيئات المعنية بالبحوث في تمويل التعليم العالي، ومن أبرز هذه المؤسسات "جمعية البحوث الألمانية". أمّا بالنسبة للبحوث التطبيقية فتجري تعاقدات بين مؤسسات التعليم

¹ بيارين، فريفر، اقتصاديات التعليم في لبنان: واقع أم حبر على ورق؟، دراسات وأبحاث تربوية، العدد العاشر، سنة 2020، لبنان، ص 112.

² نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 36.

العالي والشركات الصناعية على قاعدة دعم المختبرات العلميّة التابعة للجامعة مقابل الاستفادة من نتائج البحث¹.

ج. وضع التمويل في اليابان²؛ تتلقّى الجامعات الوطنية وعددها 99 جامعة، حوالي 2.8 بليون سنوياً على هيئة دعم قادم من وزارة التعليم. وتشارك السلطات المحلية الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي والجامعي، وتقدّم كلّ سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية بتخصيص جزء من الإيرادات الضريبية لدعم التعليم. بالإضافة إلى تبرّعات الأفراد والهيئات المحليّة التي تقوم بدور محوري في هذا السياق، وتساهم الرسوم الدراسية اليابانية بنسبة 10% إلى 30% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي. وتساهم أيضاً الشركات في تمويل البحث حسب نسب تختلف من جامعة لأخرى.

في مقابل ذلك، يمكن للطالب الاستفادة من نظام خصوصي للقروض لتغطية تكاليف تعليمهم، على أن يتمّ استردادها منهم بعد تخرّجهم، وحصولهم على دخل، وتستخدم طرق متنوّعة في عملية السداد، والهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم. وتعمل المؤسسات الخاصة داخلها هيئات مالية بمساعدة من الحكومة الوطنية والمحليّة ورجال الأعمال، وتعمل هذه الهيئات في شكل مؤسسات غير ربحية هدفها تقديم الدعم ومساعدة الطلبة على دفع الرسوم الجامعية.

د. تجربة الولايات المتحدة الأميركية³؛ يركز تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأميركية على ثلاثة مصادر، هي: مخصّصات الحكومة الفيدرالية وتكون على شكل منح أو عقود منافسة بنسبة 12%، مساهمة حكومات الولايات بحوالي 27% من كلفة التعليم العالي، بالإضافة إلى تبرّعات الهيئات المختلفة والرسوم التعليمية وغيرها من مصادر لتمويل مثل الوقف ومساهمات هيئات قداماء خريجي الجامعات. فالاعتمادات التي تخصّصها الحكومة للتعليم العالي لا تكفي لتغطية النفقات اللازمة لتسييره بالنظر إلى ضآلة الموارد التي توفرها مصادر التمويل الأخرى. فالقطاع الخاص وتبرّعات المجتمع المحلي والمعونة الخارجية هي مصادر متقلّبة للتمويل. ما يدفع الوقف⁴ لتوفير مورد تكميلي هامّ وتعتمد معظم الجامعات الأميركية على إيرادات الوقف كمصدر لتغطية جزء هام من نفقاتها.

¹ نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 37.

² نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 38.

³ نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 38.

⁴ للوقف دور بارز في تمويل التعليم العالي في الدول ذات التقاليد الجامعية العريقة سواء أكانت خاصة أو حكومية. وينتشر الوقف في الدول المتقدمة وفي الدول الصاعدة التي تشبه البلدان العربية في ثقافتها مثل تركيا. فالوقفية الجامعية ليست مصدر إيراد إضافي فقط، بل هي عبارة عن مشاركة مجتمعية في تحمّل قسم من مسؤولية التعليم العالي وتكاليفه.

2. تمويل التعليم العالي في العالم العربي

توجد في العالم العربي مقاربات كثيرة لقضية تمويل التعليم العالي، إلا أنها تشترك في اتجاهها نحو البحث خارج الموازنات الرسمية عن موارد مالية إضافية لمواجهة الزيادة في الطالب على التعليم¹.

أ. **أزمة التمويل؛** لم يترافق الارتفاع في أعداد المقبولين بالتعليم العالي مع ارتفاع في المخصصات المالية للتعليم. وتشير بعض المقارنات الدولية إلى أن حجم الأموال المرصودة للجامعات العربية لا تزال بعيدة عما يتم إنفاقه في الجامعات العريقة بالعالم، فبلغت الميزانية السنوية لجامعة هارفرد 28 مليار دولار أميركي عن العام 2014 وهو رقم يفوق مجمل ميزانيات الجامعات الفرنسية، علماً أن عدد طلاب هارفرد لم يتجاوز حينها 26260 طالباً، وقدرت وافية جامعة هارفرد بـ 37 مليار دولار. وبلغت ميزانية متوسطة مثل باركلي بكاليفورنيا 2.18 مليار دولار لـ 33500 طالب. أما في العالم العربي فقد وصلت ميزانية جامعة الملك سعود 9.5 مليار ريال أي 2.56 مليار دولار، وتملك الجامعة محفظة استثمارية عقارية وافية تتجاوز المليار دولار. أما جامعة القاهرة فقد بلغت ميزانيتها حوالي 2.5 مليار جنيه أي 0.320 مليار دولار².

يظهر الفرق الشاسع بين ما تبذله الدول المتطورة في سبيل السياسات التعليمية لاسيما الجامعية منها بما في ذلك الدعم المالي والبحثي والتركيز على جودة المخرجات، في مقابل تصوّر عربي سائد سرى في ضرورة جعل التعليم العالي خدمة اجتماعية مجانية. إلا أن تعميم التعليم وتحويل الجامعة من مؤسسة نخبية إلى مؤسسة ذات قاعدة طلابية عريضة له تكاليف عالية، ويبدو أن دوائر القرار في الدول العربية ذات الدخل المحدود لم تدرك مدى ارتفاع التكاليف الحقيقية للتعليم العالي الجيد، والذي يفترض نسبة منخفضة من الطلاب بالنسبة للأساتذة المؤهلين تأهيلاً عالياً ومنشآت ومختبرات وحواسيب ووسائط تعليمية وموارد تدريسية ومكتبات مجهزة بالكتب والمطبوعات الإلكترونية وقواعد البيانات من أجل التأكيد على الاتصال الوثيق والمباشر والعمل المشترك بين الطلاب والأساتذة.

ب. **آلية التمويل؛** ازداد مؤخراً اهتمام الدول العربية بالبحث عن بدائل مالية غير تقليدية نظراً لصعوبة التوفيق بين ما تفرضه قلة الموارد من قيود وما تتطلّع إليه المجتمعات من خدمات تعليمية جيدة وعالية الكلفة³. وتعتمد على ثلاثة مصادر في تمويل تعليمها العالي، هي:

(1) المخصصات الحكومية التي تأتي من الموارد الذاتية للدولة في البلدان ذات الدخل المرتفع.

¹ نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق.

² نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 11.

³ كما تعاني الدول العربية عموماً من تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وقد انعكس الانكماش الاقتصادي على الأسواق النفطية وعلى عوائد السياحة والصادرات والتحويلات الخارجية، وتأثر بالتالي قطاع الأعمال وحركة النشاط الاقتصادي بسبب تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي مما قلّص من فرص الدول العربية في تحقيق تحصيل ضريبي مناسب.

- (2) مساهمة الدولة والقروض الخارجية وخاصة قروض البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول متوسطة أو ضعيفة الدخل.
- (3) مساهمة المجتمع المحلي

ويتراوح ما تخصصه الدول من الناتج الداخلي الخام لتمويل قطاع التعليم ما بين 3 و 6%. وهي تنفق أكثر مما ينفق غيرها من الدول الشبيهة من حيث مستويات النمو، إلا أنّ هذه المعدلات على أهميتها لا تزال دون المطلوب لأنها تصدر في أغلبها عن بنى اقتصادية لا قدرة لها على توفير موارد مالية كبيرة. وتشارك عموماً في اعتمادها على الدعم الحكومي في تمويل التعليم العالي بنسب متفاوتة، وبحسب السنن السائدة في كلّ دولة. ويمكن تمّ تقسيم هذه الدول، انطلاقاً من طريقة توزيع تكاليف التعليم العالي فيها، إلى مجموعتين¹:

المجموعة الأولى: تتكوّن من الدول التي تضطلع فيها الحكومات بالدور الأوّل في تمويل التعليم حسب مقاييس تُخصّص لكلّ بلد. وتدخل هذه التمويلات في إطار التحويلات الاجتماعية، أي تمكين الشبّان المؤهلين لإتمام التعليم العالي دون تحميلهم أي تكاليف، ومهما كانت خلفياتهم الاجتماعية، ولا ترتبط الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المستفيدة من هذه التمويلات بأي شرط مسبق أو عقد يُخصّ تحقيق نتائج نوعيّة، ويقتصر إسناد المخصّصات الماليّة على توسيع الطاقة الاستيعابية. ومن هذه الدول: دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي ومصر.

المجموعة الثانية؛ حيث يقوم القطاع الخاص والمجتمع المدني بدور مركزيّ في تمويل التعليم العالي العالي، ويتمّ اعتماد منهج توفيق في التمويل يقوم على إشراك كلّ الجهات المعنية في تحمّل تكاليف التعليم. مثل: لبنان، الأردن وفلسطين.

وبالتالي، يعاني التعليم العالي في أغلب الدول العربية مشكلات في التمويل ينتج عنها انعكاسات سلبية على كفاءته في تكوين الرأس المال البشري المرغوب فيه. وفيما يلي صورة تعكس مشكلات التمويل في العالم العربي وانعكاساته².

وللحدّ من هذه الأزمة وتفعيل التمويل في مؤسسات التعليم العالي، لا بد من العمل على ثلاثة محاور هي³:

- ضرورة وجود مؤشرات أو معايير للحكم على كفاءة التمويل في مجال التعليم العالي.
- محاور الحوكمة⁴ ودورها في رفع كفاءة التمويل.

¹ نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 19.

² نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 67.

³ نور الدين، الدقي، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص 67.

⁴ ترتبط فكرة الحوكمة بفكرة الحكم الرشيد الذي يعتمد على الشفافية (توفّر المعلومات بشكل شامل دون أن تُطلب) والمساءلة، ما يعني وجود معايير محدّدة وواضحة لقياس الأداء. وتعتمد الحوكمة على أربع محاور هي: الشفافية- المساءلة- المسؤولية-

- البحث عن مصادر جديدة للتمويل ورفع كفاءة مؤسسات التعليم العالي بما يتوافق مع عناصر استراتيجية التعليم العالي.

3. تمويل التعليم العالي في لبنان

يتميز التعليم العالي في لبنان عن غيره من الدول العربية والأجنبية بالدور الرائد والمؤثر للقطاع الخاص. إذ يضم القطاع الحكومي جامعة واحدة هي الجامعة اللبنانية، بينما يضم القطاع الخاص 40 مؤسسة ومعهد تعليم عال. وتتفاوت كلفة التعليم العالي بين القطاعين العام والخاص، فمثلاً، تراوحت الكلفة الاجتماعية للطالب الواحد عن العام 2008 ما يعادل \$1400 للطالب الواحد مقابل \$6145 للطالب في الجامعة الجامعات الخاصة من نفس العام¹. وتتراوح بالتالي كلفة التعليم العالي في المؤسسات الخاصة بين ضعفين وخمسة أضعاف الكلفة في الجامعة اللبنانية.

ففي حين ترى بعض الدول أن التعليم العالي نشاطاً استثمارياً يتوخى الربح ويدعو بالتالي إلى إلغاء المجانية، هنالك رأي آخر يرى أن التعليم هو سلعة عامة يقع على عاتق الدولة مسألة تمويلها. يظهر لبنان في اتجاه وسطي يدعو للتمويل المختلط.

وقد أدى انتشار الجامعات الخاصة باعتبارها مشاريع تجارية لا مؤسسات ذات أهداف اجتماعية كما هو الحال في الدول ذات التجارب العريقة، إلى تقهقر جودة التعليم العالي وإخفاقه في تلبية احتياجات السوق والتنمية في آن معاً². كما عرف لبنان نمواً كبيراً في الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها. وقد حقق الإنفاق على التعليم العالي نمواً سنوياً يعادل 17% تقريباً في مقابل ما لا يزيد عن 8% نمواً أساسياً في الناتج الإجمالي في المدة نفسها (ما بين 1994 و 2010). وقد تضاعف الإنفاق الحكومي على التعليم العالي عشر مرات تقريباً خصص جزء صغير منه للإنفاق الاستثماري.

ترافقت الزيادة في الإنفاق مع ارتفاع ملحوظ في كلفة التعليم قياساً إلى المعدل العام، فبين 2007 و 2011 سجّل مؤشر أسعار الاستهلاك زيادة مقدارها 14.1% فيما ارتفعت كلفة التعليم في المدة نفسها بنسبة 21.7%. ويحتلّ لبنان الصدارة تقريباً في نسبة الإنفاق الخاص على التعليم إلى الناتج الإجمالي والبالغ 9.1% مقارنة بـ 1.2% لليابان، و 2.8% في كوريا، و 0.4% في فرنسا³، في حين لم يتجاوز الإنفاق العام

المساواة. وتهدف حوكمة المؤسسات لزيادة قيمة المؤسسة في نظر جميع الأطراف المعنية عن طريق إدخال تحسينات على الأداء التنظيمي والمساءلة.

¹ مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية 2009، بيروت 2010، ص: 184-197.

² عبدالحليم، فضل الله، كلفة التعليم العالي وفعاليتيه التنموية في لبنان: دراسة مقارنة من منظور اقتصاد المعرفة، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، بيروت، 2011، ص 5.

³ Charbel Nahas, Financing And Political Economy of Higher Education, Op. Cit, p: 23.

3.6% من الإنتاج الإجمالي، في مقابل 7.3% في تونس، و 5.9% في الولايات المتحدة الأمريكية و 5.9% لفرنسا¹. أي أنّ الصدارة التي يتمتع بها لبنان تعود إلى الإنفاق الخاص وليس إلى الإنفاق العام. بينما يستفيد القطاع الخاص أيضاً من المنح والتقديمات الحكومية التي لا تقل عن 3% من مجموع موازنات مؤسسات ومعاهد التعليم العالي في لبنان.

البند الثاني: مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بسوق العمل والتنمية المجتمعية

عرّفت منظمة اليونسكو التعليم العالي بحسب نص التوصية الخاص بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين في تشرين الثاني 1993 على أنّه برامج الدراسة أو التدريب على البحوث عالي المستوى بعد المرحلة الثانوية لتي توفّرها الجامعة أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفقتها مؤسسات للتعليم العالي من السلطات المختصة في الدولة². أي أنّ التعليم العالي هو عملية صناعة أجيال المستقبل الذي هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة، على اعتبار أنّ المؤسسات التعليمية يقع على عاتقها تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في المجالات كافة³. لا سيما مؤسسات التعليم العالي التي عليها تهيئة ملاكات وظيفية متقدمة لخدمة المجتمع، وتهيئة قيادات علمية كفوءة لإدارة مؤسساتها.

أولاً: التعليم العالي وسوق العمل

يشهد العالم اختلافاً في معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين الدول، والسبب الرئيسي هو التباين في مستويات تراكم رأس المال البشري بينها، والذي يعبر عن الوقت المستثمر للتعلم والتعليم الذي ركّز عليه أنموذج مينسر (Mincer) لرأس المال البشري الذي راج تطبيقه في مجال قياس معدّل العائد على رأس المال البشري من خلال التركيز على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بوساطة الأفراد وذلك باستبعاد كل القوى غير المنافسة التي يترتب عليها تفاوت في الدخل⁴؛ ممّا يجعل الاستثمار في التعليم هو المصدر الرئيسي لتحديد الدخل الفردي في ظل أسواق المنافسة التي تحكمها آلية السوق فقط.

¹ عبد الحسن، الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

² المؤتمر العالمي للتعليم العالي، التعليم لعالي في القرن الحادية والعشرين الرؤية والعمل للمدة (5-9) تشرين الأول 1998، باريس، اليونسكو، 1998، ص.12.

³ ساجد، شرقي، 2008، دور الجامعات في تطوير المجتمع وتنميته، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 10، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2008، ص. 173.

⁴ علي، عبدالقادر، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001، ص. 4.

تعتبر الجامعات الوعاء الذي يحوي المعارف الإنسانية والعلمية وتلبي معظم عناصر العملية الإنتاجية. وقد برز دور الجامعات من خلال ما تقدمه من عملية تعليمية والبحث العلمي عبر الكليات والمراكز البحثية. ويتمثل دور الكليات بتأمين عنصري العمل والإدارة أو التنظيم بتخريج الدفعات الطلابية السنوية لسوق العمل. ويتمثل دور المراكز البحثية بزيادة الخبرات والمهارات من خلال النتاج الفكري والعلمي للباحثين¹، والذي يسمح بدوره لتوفير اقتصاد معرفي عبر عملية منظمة تسعى لتحقيق ابتكارات جديدة ودراسة الظواهر والمشكلات ووضع الحلول الكفيلة لمعالجتها خدمة للإنسان². يُضاف إليها ما تنتجه الكليات من بحوث علمية رصينة ترفد وتكمل النتاج الفكري والإبداعي لمهام لمراكز البحثية، فتكتمل بالتالي حلقات السلسلة العلمية ما بين التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الدولة.

1. الأنشطة الرئيسية لمخرجات التعليم العالي وأقسامها

تعتبر مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة إلى حد كبير، وتعتبر وسيلة أساسية لتقدم وازدهار مجتمع في العالم. وجودة هذه المخرجات تتوقف على مدى طبيعة وتتوَع أهدافها مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف ومتطلبات البيئة المحيطة ومدى فاعلية المؤسسات التعليمية وكفاءتها.

مخرجات التعليم العالي، هي كلّ ما تنتجه عملية التعليم والتكوين من موارد بشرية، منتجات بحثية وخدمات اجتماعية. أي محصلة كلّ ما يجري من نشاط علمي في مؤسسات التعليم العالي.

أ. الأنشطة الرئيسية؛ تتمثل مخرجات التعليم العالي بثلاثة أنشطة رئيسية، هي:

(1) النشاط البحثي؛ فلمؤسسات التعليم العالي دور بارز ورئيسي في رعاية وإنتاج البحوث العلمية المتميّزة وتوليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث والتعمق العلمي، والإسهام في تقدّم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة³.

تكمن جودة المخرج البحثي في مستوى الفائدة المتحقّقة من نتائج البحث العلمي، ويشمل نشاط البحث العلمي عدّة أشكال من المخرجات من بينها ما يلي:

¹ هيثم عبدالله، سلمان، يحيى حمود، حسن، متطلبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق (دراسة حالة: جامعة البصرة)، سلسلة بحوث الخليج العربي، العدد 60، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2013، ص 11.

² أمجد صباح، عبد العالي، هيثم عبد الله، سلمان، واقع البحث والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 15، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2008، ص. 184.

³ زهير، صيفي، دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، مجمع مدخلات الملتقى الوطني الأول حول "تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطّاعات التنمية المحلية"، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2010/05/20، ص.ص. 296-297.

- إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في المجالات التي تعتبر إستراتيجية؛
 - تقديم بيانات ومعلومات ميدانية عن القضايا المطروحة من خلال القيام بالمسح الميداني واستطلاع الرأي العام؛
 - تقديم مبادرات إستراتيجية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية؛
 - تقديم حلول غير تقليدية من خلال تحليل المشكلات، التنبؤ بالأزمات، تسليط الضوء على كافة المتغيرات؛
 - دعم القرارات أو بناء السياسات ورسم الاستراتيجيات التي تتم على المستوى السياسي؛
 - خروج البحث بمنتج جديد له رواج اقتصادي أو تخفيض لتكلفة منتج قديم¹.
- (2) خدمة المجتمع؛** وتتمثل بكافة الأنشطة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، من خلال التفاعل الوثيق والمستمر بين مؤسسات التعليم العالي والواقع المجتمعي الذي يعمل فيه وتتمثل أهم مخرجات هذا النشاط في ما يلي²:
- التعرف على مشكلات البيئة المحيطة ووضع الإمكانيات في سبيل التوصل إلى الحلول المناسبة لعلاجها؛
 - توفير البيانات الخاصة بالمشكلات التي تواجه المجتمع الذي تقع مؤسسات التعليم العالي في نطاقه الإقليمي؛
 - تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن؛
 - تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة؛
- (3) المخرج التعليمي (الطالب)؛** تطرح مؤسسات التعليم العالي برامج تعليمية تهدف لإعداد خريجين يملكون المهارات والمعارف والقدرات العلمية والبحثية ليأخذوا مواقعهم في سوق عمل متغير باستمرار. وتسعى أيضاً إلى توسعة مداركهم، تنشيط خيالهم، إثارة فضولهم، مساعدتهم على كيفية التفكير وتزويدهم بالمهارات والمعرفة التي تمكنهم من النجاح وتحقيق الإنجازات. وتحقق بالتالي عملية التوافق بينهم كمخرجات تعليمية ومدخلات سوق العمل ومتطلباته المحلية والعالمية.
- تظهر كفاءة النظام التعليمي من خلال إنتاجه للمخرجات المطلوبة بأقل تكلفة، وأقصى عدد من الطلبة الذين اكتسبوا المهارات والمعارف اللازمة التي تتناسب مع المجتمع. أي بما ينتجه من موارد بشرية ومالية ومادية كما ونوعاً عبر مدخلات محددة يتطلبها سوق العمل. وهي تتميز كونها تلازم الخريج طوال حياته ولا تقتصر على فترة زمنية محددة كالعمر الإنتاجي للأبنية والأجهزة وغيرها. لا تقتصر المخرجات التعليمية

¹ عبد العزيز، حدار، نحو بناء نسق لتقييم الجودة البحثية في الجامعة الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول "آفاق الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية"، جامعة الجزائر، يومي 23-24/04/2012، ص 186.

² صباح، غربي، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي "دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بيسكر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بيسكر، الجزائر، 2014، ص 152.

على الخريج نفسه، بل يتعدى ذلك كونه يطال المجتمع بأكمله وقد يبقى أثره لأجيال متعاقبة. فنتاج العملية التعليمية لا تظهر آثارها مباشرة بقدر ما تحتاج لحقبة زمنية أطول من غيرها في مختلف الصناعات الأخرى¹،

ب. أقسام المخرجات التعليمية؛ يمكن تقسيم المخرجات التعليمية إلى مخرجات تعليمية كلية، تخصصية وجزئية.

(1) مخرجات تعليمية كلية؛ تكون على مستوى المؤسسة التعليمية، وهي مخرجات أكثر شمولية ينتقل أثرها من المستفيد (الخريج) إلى البيئة المحيطة به (سوق العمل). ويستفيد ممثلو سوق العمل من المهارات والمعارف التي اكتسبها الخريج من العملية التعليمية أثناء أداء المهمة الموكلة إليه في موقع العمل بجدارة، مما يعني تحقيق التوافق بين مخرجات العملية التعليمية وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة.

(2) مخرجات تعليمية تخصصية؛ تكون على مستوى البرنامج، وتتضمن المعرفة والفهم والمهارات الإدراكية والذهنية، والمهارات الخاصة والمهارات العامة المكتسبة من التخصص المدروس بعد إتمام كامل متطلبات الدراسة في البرنامج الدراسي. فتعمل مؤسسات التعليم العالي عن صياغة مخرجات برامجها إلى طرح الأسئلة الأساسية التي تساهم بصياغة مخرجات البرامج والهدف الأساسي منها، وتتمحور الأسئلة حول ماهية جوانب الحداثة والتميز التي سنفرد بها البرنامج؟ وما هي المعرفة والمهارة التي سيحصل عليها الخريج بع مغادرته المؤسسة؟، ثم ما هو دور الأستاذ في تحقيق مخرجات التعلم وتطوير قدرات طلابه ومهاراتهم؟

(3) مخرجات تعليمية جزئية (الفصلية)؛ وتتعلق بمستوى المقرر، ويعبر عنها بالنواتج التعليمية المكتسبة من كل وحدة دراسية تم إنهاء دراستها على حده. وتشمل الحد الأدنى من المهارات والقدرات والخبرات التي يجب أن يكتسبها عند إنهاء دراسة المقرر الدراسي.

2. سوق العمل وعلاقته بمخرجات التعليم العالي

تسعى مؤسسات التعليم للاهتمام بجودة خريجها وتنمية قدرتهم على مواكبة التغيرات التي تطرأ في مجال تخصصهم وسوق العمل. مما يستدعي أن يكون الخريج حاصل على مزيج توليفات معينة من الاتجاهات المعرفية والمهارات التي تمكنه من أداء الدور الجديد في إطار متطلبات السوق ومستلزمات القطاعات العامة والخاصة. وقد جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO بأنّ على مؤسسات التعليم العالي العمل على أن تبني في الفرد عدداً من المهارات التي تفيده وتمكّنه من الانسجام ومواكبة عصر

¹ عائدة، بنت خليل الحجل، فانت بنت أسعد أشرف، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل من واقع المجتمع السعودي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، أعمال المؤتمر "التعليم العالي العربي وسوق العمل"، 2013، ص. 300.

العولمة ومتطلبات العمل المتغيرة، منها¹: المهارات الأكاديمية، المهارات الشخصية، مهارات عالم العمل والعيش المشترك².

أ. مفهوم سوق العمل وخصائصه

(1) **مفهوم سوق العمل**؛ عرّف المكتب الدولي للعمل (BIT) سوق العمل على أنه الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينياً، فيما تشكّل اليد العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين، وسوق العمل هو الإطار الذي تتشكّل فيه القوى العاملة والمحيط الذي تسبح فيه، وتتأثر باتجاهاته مثل العولمة وتنامي السمة غير المنظمة في العمل.

(2) **خصائص سوق العمل**؛ لا يتسم سوق العمل بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الاقتصاد والمجتمع عموماً³. ويتميّز سوق العمل عن غيره من الأسواق بالعديد من الخصائص، منها⁴:

- يختلف سوق العمل عن غيره من الأسواق بأنّه محكوم بلوائح ترتبط بحقوق الإنسان؛
- تتداخل فيه الجهات المستفيدة وتتعدّد فيه جوانب الجودة الأكاديمية المعرفية، المهارية والسلوكية. وتحكمه المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية؛
- متغيّر بشكل مستمر وسريع، ويتغير وفق تغير احتياجات الحياة ومتطلباتها، ويتطوّر بتطور الإمكانيات والوسائل والتقنيات، الأمر الذي يتطلّب المواكبة باستمرار؛
- عدم إمكانية تخزين سلعة العمل؛

وعليه؛ تسعى الدول للمواءمة المستمرة بين العرض والطلب من حيث الكمّ والنوع المرتبط بالاختصاص ومستويات المهارات المطلوبة والزمان والمكان اعتماداً على تخطيط القوى العاملة من خلال دراسة المرتكزات الأساسية لسوق العمل.

ب. علاقة مخرجات التعليم العالي بسوق العمل؛ يعتبر تحديد التخصصات ومطابقتها مع المتطلبات

الفعلية الحالية والمستقبلية لسوق العمل، وتضمن المعارف والمهارات والخبرات المتعلقة بممارسة المهن في البرامج والمقرّرات الدراسية العلمية والتطبيقية والتركيز على إكسابها للخريج، ووضعها في دليل إرشادي

¹ عبد الواحد سعود سعيد، الزهراني، ضعف موائمة مخرجات التعليم لعالي السعودي: الواقع- والأسباب- الآثار- والحلول، أطروحة دكتوراه، غير منشورة في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم لقرى، السعودية، 2009، ص 81.

² ملحق رقم 1، جدول: المهارات المتوقعة من خريج التعليم العالي في عصر العولمة.

³ International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009, P. 49.

⁴ عمر أحمد، سعيد، جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، القرية الذكية، القاهرة، مصر، يومي 2- 3/ 2012/09، ص 112.

لاستخدامها كمعيار للنجاح بمؤسسات التعليم العالي، واعتبارها أساساً للاختيار والقبول لدى مؤسسات سوق العمل، عاملاً أساسياً يهدف لتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وهي بالتالي تساعد في تقويم عمل المؤسسات التعليمية من جهة، وتفيد في إمداد سوق العمل بحاجاته الفعلية من اليد العاملة المزودة بمهارات عالية تساعد على تنمية وتطوير سوق العمل ومن ثم المجتمع.

1) مبررات جودة المخرجات التعليمية؛ وتساعد جودة مخرجات التعليم وتقويمها على¹:

- تحديد دور الطالب ودرجة استفادته من البرنامج التعليمي؛
- المساعدة في عملية تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي؛
- يعتبر بمثابة نقطة انطلاق لنموذج عملي لتصميم المناهج الدراسية في التعليم العالي الذي ينتقل التركيز فيه من المدخلات والعمليات ليركز على جودة الخريج؛
- المساهمة في اختيار طرائق التدريس المناسبة وتحديد مصادر التعلم المختلفة؛
- المساهمة في اتخاذ القرارات حول تحسين نوعية التعليم، وضع سياسات تعليمية تتماشى مع تغيرات المهن في سوق العمل؛
- تعدّ مرجعية للمساءلة على مستويات الأداء.

تظهر أهمية تحديد مواصفات الخريج حتى تصبح أكثر ارتباطاً بخصائص المجتمع وقطاعاته المختلفة وتلبية لحاجاته وأهدافه، وانطلاقاً من أهمية ربط مخرجات التعليم بالواقع وزيادة فاعليته، فالمطلوب من مؤسسات التعليم العالي اتخاذ قرارات جذرية من أجل الإصلاح والارتقاء إلى مستويات الجودة في العمل الأكاديمي وتحديد المواصفات التي من المفروض أن يكتسبها الخريج بهدف تلبية طموحات الطلبة واحتياجات القطاعين العام والخاص لزيادة الفعالية الإدارية والإنتاجية فيهما.

2) مرتكزات سوق العمل؛ يتطلب سوق العمل توافر عنصري العرض والطلب ليصبح سوقاً بالمعنى

الاقتصادي، وعليه يجب أن تتم دراسة كل من العرض الحالي ومحدداته واتجاهاته والطلب الحالي ومحدداته واتجاهاته من أجل تحقيق التوازن فيه، وتكون بالتالي مرتكزات سوق العمل هي:

- **الطلب على العمل؛** حيث يشتري أو يستأجر صاحب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعامل، ويتميز الطلب عن العمل بأنه لا يُطلب من أجل استهلاكه بل من أجل الاستفادة من إنتاج سلع وخدمات أخرى تدرّ عليه ربّما أضعاف ما أنفقه في الحصول عليه. وهو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معيّن².

¹ Harden, R.M, "Learning outcomes and instructional objectives; is there a difference?". 2002, Vol. 24, No. 2, pp 151- 155.

² محمد، طاقة وآخرون، اقتصاديات العمل، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 49.

– عرض العمل؛ حيث يعرض العامل خدماته في السوق مقابل أجر يعتبره كافٍ للتخلي عن سلعة هي الفراغ. أي أنّ العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها واستعمال وقت فراغه وبين المنفعة التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء من وقته. فعرض العمل يتمثل باليد العاملة المتمثلة بالجهد المعروف فعلاً أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، ويتمثل بال1سكان الذين أعمارهم ما بين 15 و 65 سنة، ويسمى بالقوة البشرية¹.

إذا؛ لم تعد تقتصر مهام مؤسسات التعليم العالي على نقل المعرفة أو إنتاجها فقط، بل تعدت ذلك ليُضاف إليها دور بارز وأساسي من خلال العمل على إعداد الطالب إعداداً كاملاً وتزوّده بالمهارات المختلفة التي تسمح له بالنجاح والقدرة على المنافسة في سوق العمل وتلبية احتياجاته. ممّا يؤثّر بدوره في المساهمة بتحقيق التنمية المجتمعية في مختلف المجالات.

لا يقتصر نجاح التعليم العالي على تهيئة المخرجات المطلوبة لسوق العمل فقط، بل تتعدى ذلك لتهيئة مخرجات تحافظ على سياسة التعليم العالي واستراتيجيته وبرامجه، ومن ثم تطويرها. بمعنى أن تعمل مؤسسات التعليم العالي بوظيفة التغذية العكسية Feedback، ممّا يسمح بتأمين مخرجات علمية كفوءة تفي بمتطلبات سوق العمل على المدى القصير، والذي يعتبر جزءاً أساسياً من متطلبات المجتمع وتنميته الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم يتغيّر وتتبدّل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بنحوٍ متسارع من جهة²، وتحافظ على المتطلبات في المدى الطويل من جهة أخرى.

يرجع الاهتمام بالتعليم العالي بشكل عام لأهميته في التنمية الاقتصادية التي تعتمد بشكل رئيسي على الاستثمار برأس المال البشري. ومن بين أهم النماذج التي تطرقت إلى علاقة النمو بالتعليم هو نموذج Lucas للنمو الذي يستلزم توافر بعض المتطلبات الرئيسية لتطبيقه. والتي تختلف من دولة لأخرى، لاسيّما ذلك المتعلق بتقسيم الوقت على ثلاثة أجزاء: وقت العمل، ووقت التعليم، ووقت الفراغ. وبالتالي فإنّ سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقير ما بين الدول يعود إلى اختلاف المدّة الزمنية المخصّصة للتعليم. فالدول المتقدمة لديها معدّلات نمو جيدة نظراً لكونها أعطت أهمية كبيرة للوقت المخصص للتعليم، في حين أنّ الدول النامية تمتاز بمعدّلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها بالوقت اللازم للتعليم. وعليه؛ فإنّ السياسة التي لها القدرة على استثمار الوقت المخصّص للتعليم بنحوٍ دائم (رأس المال البشري) سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي³.

¹ محمد، طاقة، وآخرون، اقتصاديات العمل، مصدر سابق، ص 47.

² ساجد، شرقي، مصدر سابق، ص 173.

³ رحمان سمير، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي: حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص 16.

ثانياً: التعليم العالي والتنمية المجتمعية

تعتبر التنمية المجتمعية من الوظائف الأساسية لمؤسسات التعليم العالي على اعتبار أنها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الذي أوجدها لتطويره وخدمته، ولا يمكن لها القيام بهذا الدور ما لم تلتزم بقضاياها. ويتكامل دور مؤسسات التعليم العالي مع المجتمع ويؤثر فيه بشكل كبير، تماماً كما لدور المجتمع أثر في تطوير بنى هذه المؤسسات ومدخلاتها، ودعمها مادياً ومعنوياً، مما يقتضي التعاون والشراكة في حلّ المشكلات التي تواجه المجتمع.

وقد شهدت الآونة الأخيرة تسليط الضوء بشكل متزايد على المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي التي لم يعد يقتصر دورها على تقديم المعرفة وحسب، إنّما تطوّر ليشمل أدواراً جديدة مثل التعليم من أجل التنمية والتمكين الاجتماعي وبناء القدرات بين المجتمعات تماشياً مع التطلّع لبناء بيئة تعليم عالي أفضل تصميمياً وأكثر شمولياً ومسؤولية¹. ويحتلّ قطاع التعليم العالي مركزاً مرموقاً في خطط التنمية للدول المختلفة لما له من أهمية في رسم مستقبل الشعوب²، الأمر الذي يظهر جلياً في "الدور الثالث" الذي يلعبه قطاع التعليم من خلال الانخراط مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي³.

هذا الدور الراسخ لمؤسسات التعليم العالي في توفير وإنتاج رأس المال البشري اللازم للنهوض بعملية التنمية وتلبية متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة لفت انتباه السياسات الحكومية، فتركز عملها على توجيه مؤسسات التعليم العالي للقيام بدور متزايد بهدف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول. وانتقل دور هذه المؤسسات التعليمية في التنمية باعتبارها منسئ للمعرفة ورأس المال البشري إلى مؤسسات مكلفة بتوفير وتعديل وظيفتها ودورها لتشمل "ديمقراطية التعليم والمعرفة" وإتاحة التعليم لكل فئات المجتمع، الأمر الذي تطلّب زيادة الانفتاح على المجتمع ودمجه وتنقيفه من أجل تحقيق تنمية مستدامة بشكل أكبر⁴. فالدور الاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التعليم العالي يتجاوز بمراحل فقط منح الدرجات الجامعية وعلاقة أطول مع أولئك الذين حصلوا على درجتهم الجامعية بالفعل، ليمتد إلى علاقة طويلة الأمد بين أفراد المجتمع ككتلة واحدة بين

¹ Symaco, L. P., & Tee, M. Y. (2019). Social responsibility and engagement in higher education: Case of the ASEAN. *International Journal of Educational Development*, 66, 184.

² زهرة، بن قايد، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي - استشراف لدور الجامعة كمنظمة أخلاقية - أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعة للجامعات العربية، الزرقاء، عمان، 2017.

³ Ahrens, L., & McNamara, V., Cambodia: evolving quality issues in higher education. In: Symaco, L.P. (Ed.), *Education in South East Asia*. Bloomsbury Academic, London, pp. 47-70.

⁴ Symaco, L. P., & Tee, M. Y. (2019). Social responsibility and engagement in higher education, p. 192.

مؤسسات التعليم العالي لتمثل هذه المؤسسات منارة وعي وأداة فعّالة في قيادة المجتمع وتوجيهه نحو متطلّبات التنمية المستدامة.

1. مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع

يمكن تعريف خدمة المجتمع على أنّها تحديد للاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق مؤسسات التعليم العالي وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بهدف إحداث تغييرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها¹. وهي بالتالي تلك العملية التي من خلالها يتمّ تمكين أفراد المجتمع وجماعته ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي عبر وسائل وأساليب متنوّعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية².

أ. أهداف الخدمة المجتمعية للتعليم العالي؛ يعرف كل من شانون وشونفلد الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنّها "نشاط ونظام تعليمي موجّه إلى الغير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة"³. وبالتالي تصبح مؤسسات التعليم العالي ملزمة لوضع جميع إمكانياتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع والعمل على معرفة احتياجاته وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه، فتختلف بالتالي الخدمات التي تقدّمها الجامعات باختلاف طبيعة المجتمعات المحلية، احتياجاتها ومشكلاتها. وعليها العمل لتحقيق الأهداف التالية⁴:

- 1) أهداف معرفية؛ وهي كل ما له علاقة بالمعرفة عبر نشرها وتطويرها،
- 2) أهداف اقتصادية؛ تتعلق بتطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خدمات بشرية وحل مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

¹ إيهاب، السيد أحمد، "دور بعض المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع"، ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2002، ص 12.

² وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي، توجيه البحوث لخدمة المجتمع، دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 20-23/2000، ص. 79-80.

³ Shanon. T.J & Shoenfeld, C. A. university Extension the center of Applied Research in Education, Newyork 1965, p.3.

⁴ إيداس، عبد المجيد حسن، "تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوّقات تحقيقها"، دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي "الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل"، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي 10/21 - 11/2 1995، ص 522.

3) أهداف اجتماعية؛ تساهم بتحقيق استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية، وذلك من خلال العمل على:

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب مع طبيعة تغيّر المهن،
- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيره،
- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع المحلي،
- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة،
- الربط بين نوعية البحث العلمي ومشاكل المجتمع المحلي،
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها والاستفادة منها في المجتمع،
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة،

ب. العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع؛ تتميز العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع بأهدافها وفعاليتها ومدخلاتها ومخرجاتها، لاسيّما وأنّ العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري حيث تستقطب هذه المؤسسات من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة. وتتأثر هذه العلاقة بنظم الحكم وتختلف باختلافها واختلاف الفلسفات التي تقوم عليها. كما أنّها تتفاعل مع المتغيّرات التي تطرأ على المجتمع في مقابل أنّ أيّ تطوّر يطال هذه المؤسسات سوف ينسحب حكماً لتطوير المجتمع.

الجدير ذكره أنّ العلاقة المتبادلة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع مرّت بمراحل مختلفة حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم. فمن علاقة منفصلة تماماً في العصور الوسطى¹، إلى عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية حيث بدأت الجامعات تهتم بالبحث العلمي للتعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها، تليها مرحلة الثورة الصناعية والتكنولوجية التي حوّلتها إلى مؤسسات تعنى بإعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة وباتت تعرف مراكز للأداب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية والدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد بدأت تظهر شيئاً فشيئاً العلاقة الوثيقة بين الجامعة والمجتمع مع التغيّرات العالمية والمحلية التي بدأت تفرض أنقالها على هذه المؤسسات من خلال المشاكل التي طرأت على البيئة وقطاعات الإنتاج والخدمات والحاجات الخاصة بالأفراد فكان لزاماً عليها أن لا تقتصر خدماتها على طلابها بل تمتد لتطال جميع أبناء المجتمع الذي أوجدها فتمتد هذه العلاقة خارج أسوارها وبدأت تتداخل مع المجتمع أكثر فأكثر من خلال الاعتماد عليها في حل مشكلاته، وصولاً إلى الدور الكبير والأساسي لها اليوم والذي فرض عليها أعباء جديدة في عالم يتسم بسرعة التغير من ناحية وشموليته وعالميته وتعدّد أبعاده من جهة أخرى.

¹ نشأة الجامعات في العصور الوسطى ولم تكن تهتمّ إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، وهي المرحلة الأولى لنشأة الجامعة.

وقد بات الاستثمار في التعليم أعلى وأكثر إيجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، وشكلاً من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري طويل المدى يستفيد منه كل من الأفراد والمجتمع. وهنا يمكن الحديث عن نوعين من فوائد الاستثمار في التعليم هما على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع ككل¹:

(1) على مستوى الفرد؛ وتتمثل في:

- تحقيق الرضا؛ عن طريق تلبية رغبات الفرد وحاجاته للتعلّم وشعوره بتوفير مستوى نوعي أفضل لحياته؛
- العائد المادي؛ ويتمثل بارتفاع دخل الفرد نتيجة ارتفاع مستواه التعليمي مقارنة بالتكاليف²؛
- التأقلم مع المتغيّرات؛ حيث يجعل الفرد أكثر مرونة تسمح له بالتأقلم مع التغيرات الحياتية وتجعله أكثر تقبلاً للاختراعات الجديدة مقارنة بغير المتعلّم؛
- تحمّل المسؤولية؛ يهدّب التعليم النفس ويجعل المتعلّم أكثر قدرة على الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية والتطوّر والمساهمة في الأنشطة الترفيهية، ممّا يؤدي إلى خفض الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية وزيادة التنمية الاقتصادية؛
- زيادة المهارات؛ حيث يفترض التعليم والتدريب أن يُصقلا مهارة العامل التي تجعله يتميز بكفاءة في مجال ما، وتجعله عنصراً مطلوباً في العملية الإنتاجية؛
- استثمار واستغلال الوقت؛ إذ يساعد التعليم الفرد على استغلال وقت فراغه بما يعود بالنفع عن طريق توسيع أفق الثقافة عنده؛

(2) على مستوى المجتمع؛ وتتمثل في:

- دفع عملية التنمية؛ إذ يعتبر التعليم كمدخل أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتعليم قدرة على إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهيئة الظروف الاقتصادية المناسبة الأمر الذي يعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية؛
- نشر المعرفة³؛ حيث يسهل التعليم عملية نقل ونشر المعرفة التي يحتاجها الفرد في المجتمع لفهم ومعالجة المعلومات الجديدة وتطبيق التكنولوجيا الجديدة المبتكرة من طرف الآخرين؛

¹ خامرة، بو عمامة، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - قسم علوم التسيير، نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ 2018/05/14، ص. ص. 125-126.

² يعتمد حساب العائد الخاص على المقارنة بين التكاليف المتمثلة بمصاريف المدرسة والكتب والمصاريف الشخصية، وتكلفة الفرصة البديلة والتي تعادل ما يفقده الفرد نتيجة التحاقه بالتعليم بدلاً من التحاقه بسوق العمل والمقارنة تتم بين التكاليف السابقة وبين الدخول المكتسبة نتيجة التعليم، وذلك بعد خصم الضرائب، ويحسب المعدل الخاص للعائد من التعليم عن طريق حساب تكاليف الأفراد الخاصة، وحساب إجمالي الدخول على مدى الحياة العاملة بعد خصم الضرائب، وبمقارنة العائد الناتج منها بإجمالي التكلفة الخاصة، نحصل على المعدل الخاص بالتعليم.

³ and Economic growth, the World Bank, Washington DC, Eric A.Hanushek, Education quality

- القضاء على الفقر؛ حيث يلعب التعليم دور كبير في تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة في المجتمع، وأكدت على ذلك الكثير من الدراسات والأبحاث التي قام بها العلماء مثل: لويس، كولز، أندرسون؛
- تحديث المجتمع؛ فالتعليم دور كبير في عملية التحديث الذي يعتبر عملية هامة في حراك الأفراد والمجتمعات، وخصوصاً في المجتمعات النامية، فهو وسيلة للحركة من الواقع إلى المستقبل؛
- زيادة الإنتاج؛ تشير التقديرات الإحصائية الحديثة إلى أن تراكم رأس المال المادي يؤدي إلى أقل من نصف الزيادة السنوية في الإنتاج للدول النامية، أما الباقي وهو ما يزيد على نصف الزيادة في الإنتاج يرجع إلى رأس المال البشري أي زيادة الكفاءة والمهارة البشرية وتحسين تنظيم الإنتاج؛
- التحكم في التكنولوجيا؛ فالحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال استيرادها ليس شرطاً كافياً وحده لدعم النمو الاقتصادي، فالتقدم التكنولوجي يرتبط بشكل وثيق بتراكم رأس المال البشري، إذ لا يعقل أن تمتلك دولة ما مستوى مرتفع من التقدم التكنولوجي من دون أن يقترن بتراكم في الخبرات والمهارات البشرية الذي يعدّ المحفز والضامن لحدوث النقلة التكنولوجية والتحكم فيها؛

لقد تطوّرت وظائف مؤسسات التعليم العالي وأصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءاً أساسياً من استراتيجيات هذه المؤسسات، والتي تسمح لها بالتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة، وأصبح دورها في التنمية والتنمية المستدامة جزءاً من مسؤولياتها الاجتماعية. وقد بات دورها المجتمعي ثنائي الاتجاه وهو نسخة مختلطة من التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الأعمال الأمر الذي يسمح لها بالمساهمة الفعّالة في عملية التنمية المستدامة والوصول إلى اقتصاد المعرفة. الأمر الذي يتطلب نظام تعليمي ذي كفاءة ومؤسسات تعليم راقية تواكب معايير الجودة العالمية، تساهم في تغيير أنماط التفكير والعمل لدى الأفراد تسمح بتوفير نوعية تعليم وتعلّم تنعكس إيجاباً في مسار التنمية المستدامة في جميع المستويات وجميع البيئات الاجتماعية. وتتطلب وضع رؤية إستراتيجية للتعليم العالي تعمل على تحقيق تعاضد بنيوي بينها وبين المجتمع لتحقيق توليفة تشتمل على دمج وظائف التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة.

2. الاقتصاد القائم على المعرفة

يعرف الاقتصاد القائم على المعرفة على أنه اقتصاد قادر على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها وتشكل فيه المعرفة العامل الأساسي في النمو وتكوين الثروة والتوظيف في مختلف القطاعات التنموية، ويعتبر رأس المال البشري ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة، وذلك بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات كأداة مساعدة. حيث تتجه دول العالم المتقدمة والطامحة للتقدم نحو تعزيز مجتمع المعرفة وتطويرها باستمرار من أجل الاستفادة من معطياتها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتركز بنى مجتمع المعرفة حول ما يدعى "بدورة المعرفة"، التي تتضمن ثلاث محطات رئيسية تشتمل على: "توليد المعرفة" من خلال البحث العلمي والإبداع والابتكار، و"نشر المعرفة" من خلال التعليم والتدريب والإعلام، ثم "توظيف

المعرفة" والاستفادة منها في تقديم منتجات وخدمات متجددة تسهم في توفير فرص عمل ومصادر جديدة من الدخل تؤدي إلى تعزيز التنمية وتحقيق استدامتها¹.

أصبحت المعرفة مطلباً ملحاً هدفها تعزيز القدرات التنافسية للدول خلال القرن الحادي والعشرين، وتؤكد النظريات والممارسات العالمية المعاصرة على اختلاف العوامل المحركة للنمو الاقتصادي عما كانت عليه في السابق، وأن الاقتصاديات اليوم تعتمد في نموها على المعرفة وإنتاج المعرفة أكثر من أي وقت مضى². فالتعليم هو رديف المعرفة والمعرفة هي رديفة الثروة والرفاهية والقوة المحركة للتنمية المستدامة. فمن خلال التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً يرتقي الإنسان والمجتمع، ويزدهر النمو الاقتصادي وتزداد الإنتاجية وتظهر فرص انبثاق صناعات جديدة تعتمد على كثافة المعرفة وإنتاج اقتصاد المعرفة. وكل ذلك لا يمكن تحقيقه من دون وجود نظام تعليمي كفوء ومؤسسات تعليم عالي راقى قادر على مواكبة معايير الجودة العالمية ودون الوصول إلى شراكة مجتمعية تهدف لإيصال التعليم إلى جميع أفراد المجتمع.

لقد أيقنت الدول المتقدمة أن الاستثمار في المعرفة الوسيلة الأساسية للوصول لاقتصاد قائم على المعرفة، والتي بدورها تشمل الاستثمار في الأبحاث، البرمجيات، التعليم والعلوم الأساسية. بالإضافة إلى الاستثمار في الاختراعات والآلات والمعدات والبنية التحتية، وهي بالتالي تستثمر بكثافة في المعارف الجديدة سواء في صناعتها أو نشرها وتكيفها مع العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى استثمارها في الآلات والمعدات منذ منتصف التسعينات³. وبحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999، فإن مؤسسات العالي تساهم بنسبة 20% من أنشطة البحث والتطوير لدى المنظمة⁴. هذه الأهمية التي يتمتع فيها قطاع التعليم العالي جعلت منه محطة نقاش خارج المنصات التربوية والتعليمية ليمتد إلى المنتديات الاقتصادية العالمية، حيث تم تصنيف التعليم العالي وفق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، كخدمة وبالتالي ستسعى إلى ضمان الخفض التدريجي للقيود المفروضة على الخدمات التعليمية مثل نقل التكنولوجيا والاستشارات والتعليم عن بعد، وبالتالي الوصول لإنشاء سوق دولية للتعليم⁵. ومن الملاحظ أن الدول النامية تتخلف عن الركب في سوق

¹ حروش، لامية؛ طولبية، محمد، دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، 2017، ص. 13.

² وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، خطة التنمية التاسعة- الاقتصاد القائم على المعرفة، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، 2018.

³ George, E. S., Positioning higher education for the knowledge based economy, Higher education, 52 (4), 2006, p. 589.

⁴ OECD, The Knowledge-Based Economy: A set of facts and figures. Paris: OCED, 1999.

⁵ George, E. S., Positioning higher education for the knowledge based economy, Higher education, 52 (4), 2006, p. 610.

عالمية تسعى بكل طاقتها للاهتمام بالاقتصاد القائم على المعرفة في حين أنّ هذا الاهتمام لا يجد صдаاه في بلداننا حتى الآن.

وبالتالي؛ فإنّ توظيف واستخدام المعرفة والمشاركة المجتمعية بين قطاع التعليم العالي والمجتمعات هو السبيل لبلورة دوره حياة المعرفة للوصول إلى إنتاج معرفي يستفيد منه المجتمع ككلّ، إذ أنّ قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة وتكييفها وتوظيفها لهو أمر حاسم من أجل تحقيق نموّ اقتصادي مستدام ولتحسين مستويات المعيشة. وقد باتت المعرفة أهم عامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والتقدّم في القطاعات الأساسية في أي مجتمع يعتمد بشكل خاص على إمكانية هذا المجتمع في تطبيق المعارف والابتكارات الناتجة عن مراكزه التعليمية¹.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التعليم العالي العربي عموماً لا يزال دون هذا المستوى لأسباب كثيرة من أهمّها مشكلة تردّي النوعية وحدائثه جامعاته، بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤيا الإستراتيجية التي تحكم العملية التعليمية وانخفاض الإنفاق على التعليم والبحث العلمي وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية. بالإضافة لكون الجامعات العربية لا تزال بعيدة عن المجتمع ومعظم أنشطتها متركزة على تقديم الخدمة التعليمية فحسب وبالتالي فإنّ مشاركتها ودورها في علاج المشكلات التي تواجه قطاع الأعمال لا يزال محدود ودون المستويات المطلوبة².

يضاف إلى ذلك أنّ مؤسسات التعليم العالي العربية لا تزال تراوح مكانها في وظيفة التعليم الأولى وتكافح بكل جهد لتحقيق الوظيفة الثانية وهي البحث العلمي. ولا تزال الفجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلّبات سوق العمل مع ما يعانيه الخريجين من عجز على التكيف في سوق العمل الدول ممّا يؤدي إلى خروجهم من سوق العمل أو تهميشهم في النهاية. الأمر الذي يُحتّم على الدول العربية البحث عن الطريقة الأفضل في إدارة العملية التعليمي خصوصاً على مستوى التعليم العالي حتى تتّمكّن من أداء وظائفها الثلاث، والسعي لتعديل أنظمتها في التعليم العالي لتتمكّن من مجاراة العالم في ظل اقتصاد قائم على المعرفة.

3. التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة

يتطلب الوصول إلى التنمية المستدامة العمل على تغيير طريقة تفكيرنا وعملنا ممّا يفرض تأمين نوعية تعليم وتعلّم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات الاجتماعية³. ويُقصد بالتعليم من أجل التنمية المستدامة التعليم مدى الحياة بغية إكساب القيم والمعارف والمهارات التي تساعد الأفراد على

¹ حروش، وآخرون، مصدر سابق، ص 13.

² ياسين، سعد، دور التعليم العالي في تنمية صناعات المعرفة: رؤية إستراتيجية 2018.

³ اليونسكو، التعليم من أجل التنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2019.

إيجاد حلول جديدة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية¹. ويتضمن هذا التعريف عنصرين رئيسيين هما الاحتياجات والقيود المفروضة. فالاستدامة هي نمط تفكير يتعلّق بالمستقبل الذي يجب فيه مراعاة التنمية لتحسين الحياة البشرية وتأمين التوازن البيئي والاجتماعي والاقتصادي وهي مجالات مترابطة².

أ. **التعليم من أجل التنمية المستدامة**؛ يهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة العمل على تمكين الأفراد في المجتمع العمل على مواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية لمواجهة بناءة وخلاقة، وفي إنشاء مجتمعات أكثر استدامة وسهولة في التكيف. فالنظام التعليمي القوي يعزّز قدرة الوصول للفرص، ويحسن الصحة، ويعزّز من متانة وصلابة المجتمعات، ويساهم بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي بشكل يعزّز من تلك العمليات ويسرّعها. فالتعليم يوفر المهارات التي تحتاجها المجتمعات من أجل الوصول لاقتصاد مستدام والعمل في مجالات مثل الطاقة المتجددة والزراعة الذكية وإعادة تأهيل الغابات وتصميم مدن تستخدم الموارد بفعالية بالإضافة إلى الإدارة السليمة للأنظمة البيئية الصحية³.

يتيح التعليم من أجل التنمية المستدامة لكل فرد في المجتمع اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والقيم اللازمة لتشكيل مستقبل مستدام⁴. وبحسب مجلس الاتحاد الأوروبي 2010، يعدّ التعليم من أجل التنمية المستدامة مهم جداً لتحقيق مجتمع مستدام، والذي يحتاج بشكل ملح لإدماجه في التعليم الرسمي وغير الرسمي⁵.

ب. **التعليم ومحركات التنمية المستدامة**؛ إنّ الوصول إلى التنمية المستدامة من خلال التعليم بحسب اليونيسكو يحتاج إلى أربعة محركات أساسية؛ هي⁶:

(1) تعزيز وتحسين جودة التعليم؛ والتي تتطلب التركيز على أساليب التعلّم والتعليم الفعّالة التي تدعم باستمرار قدرات المتعلّمين ومواهبهم المتنوّعة لاكتساب المعرفة اللازمة والمهارات العمليّة والسلوك التطبيقي الناتج عن منظومة فكريّة متطورة وملائمة لاحتياجات العصر وتحدياته ودعم احتياجات المتعلّمين. فيتخرج أجيال

¹ هيا بنت عبد العزيز، البراهيم، تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، رسالة التربية وعلم النفس 44، 2014، ص.ص. 1-32.

² Yuniarti, Y. S., Hasan, R., & Ali, M, (Competencies of Education for Sustainable Development Related to Mathematics Education in Senior High School. In Journal of Physics: Conference Series (Vol. 1179. No. I, p. 012075), IOP Publishing, July 2019.

³ اليونيسكو، التعليم من أجل التنمية المستدامة، مصدر سابق.

⁴ Dannenberg, S., & Grapentin, T. Education for Sustainable Development– Learning for Transformation. The Example of Germany. Journal of Futures Studies, 20 (3), 2016, p.p. 7–20.

⁵ Yuniarti, Y. S., Hasan, R., & Ali, M, (Competencies of Education for Sustainable Development Related to Mathematics Education in Senior High School.

⁶ Yuniarti, Y. S., Hasan, R., & Ali, M, (Competencies of Education for Sustainable Development Related to Mathematics Education in Senior High School

متعلّمة قادرة على اتخاذ القرار ومساعدة أنفسهم وغيرهم على حلّ المشاكل وإيجاد الحلول المبتكرة للقضايا الشائكة، مع توفير بيئة آمنة للتعليم والإبداع والصحة والتفاعل الإيجابي بين الشرائح التعليمية المختلفة والمجتمع المحيط.

- (2) إعادة توجيه مؤسسات التعليم العام والعالي على جميع المستويات لتتناول قضايا التنمية المستدامة، وتصبح المدارس والجامعات مختبرات تعليمية للتنمية المستدامة، ويتمّ إعداد شباب قادر على التأقلم والمساعدة في التخفيف من الآثار البيئية على مستوياتهم المحليّة.
- (3) رفع مستوى الوعي العام بمفهوم التنمية المستدامة.
- (4) تدريب القوى العاملة حول متطلبات التنمية المستدامة.

فالدور المهم الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي؛ ومن خلال برامج الشراكة المجتمعية؛ تعتبر الأداة الأهم لتحقيق أهداف التنمية. إذ تمتلك الجامعات كافة الموارد البشرية التي تحتاجها من أجل توثيق الشراكة مع المجتمع المحلي وقطاع الأعمال من أجل خلق حالة وعي عام في مجتمعاتهم حول متطلبات التنمية المستدامة، بالإضافة على برامج التأهيل والتدريب، الأمر الذي يتطلّب دمج استراتيجيات تعليمية وأدواتها وأهدافها في سياسات التنمية الوطنية.

وعليه، فإنّ على مؤسسات التعليم العالي والهيئات الحكومية العمل بشكل أساسي على أن تزرع في كل إنسان: المعرفة والمهارات والأساليب والقيم اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام. والذي يحتاج بدوره لبرامج تعليمية فعّالة وأساتذة مدربين بشكل جيّد ومجهّزين بالمناهج والموارد المناسبة مع وجود أجندة تنمية مستدامة متبناة من قبل صانعي سياسات التعليم العالي.

باتت العلوم باختلاف مجالاتها عموماً، والتكنولوجية والابتكارية خصوصاً، تعتبر حجر الزاوية في الاقتصاديات النامية والمتقدّمة على حدّ سواء. وأصبحت هذه العلوم مدرجة بشكل واضح على جدول أعمال الدول لما لها من دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ومن بين أهم متلازمات هذا التطور هو التحوّل البنوي نحو اقتصاديات المعرفة، فأصبحت المعرفة هي التي تدلّ على ثروة الدول ومصدر أساسي للنمو ومحرك فعلي لجميع الأنشطة الاقتصادية، وقد تحوّلت بنفسها إلى صناعات جديدة تمتدّ على مساحة واسعة متنوعة من صناعات تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، البرمجيات، أنشطة الأعمال الإلكترونية، التجارة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية. وأصبح التعليم عموماً والعالي خصوصاً قلب اقتصاد المعرفة والحقول الأخرى المرتبطة بها وإدارتها انطلاقاً من أنّ التعليم هو المنبع الأصيل للمعرفة تكويناً وابتكاراً وتخزيناً وتوزيعاً. وباتت مؤسسات التعليم العالي المصدر الأساسي لأنشطة البحوث والتطوير وبناء نظم الابتكار، بالإضافة إلى دورها في إعداد أصحاب المعرفة والعاملين في شتى مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كل ذلك يدفع الدول المتقدمة والنامية وتلك الساعية نحو التقدم للعمل على تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي ومدّها بالإمكانات التي تحتاجها لتمكين من القيام بالدور المنشود منها سواء أكان على صعيد التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الآنية والمستقبلية، وتعزيز النمو الاقتصادي وتقديم خدمات شتى للمجتمع المحلي والإقليمي والدولي. وذلك عبر وضع رؤية إستراتيجية واضحة للتعليم العالي تعتمد مبدأ التعلّم مدى الحياة، تعزيز الترابط والدمج بين المجتمعات الصناعية والمجتمع الأكاديمي، تحويل الجامعات إلى مراكز بحثية حاضنة للمشاريع الصناعية والمعرفية ووضع برامج محفزة للبحث العلمي فيها تعمل على تقوية العلاقة بين البحث العلمي والتدريس الأكاديمي، مع عدم إغفال الدور الحكومي في توجيه التمويل للمجالات التي تخدم المشاريع التنموية على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

الفقرة الثانية: البحث العلمي ومراكز الأبحاث الجامعية

تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات عالمياً بشكل واضح وملحوظ في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وأصبحت تكتسب أهميتها وضرورة وجودها من الحاجة لها ومن مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية والتنموية، لكونها "الطريقة الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة من خلال ما تقدّمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعد على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري"¹.

لقد أصبح لمراكز الأبحاث دوراً ريادياً في توجيه عالم اليوم بكونها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي معرفي، ومؤشراً للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية وعنواناً للتقدم وأحد مؤشرات التنمية ورسم السياسات. وتعتبر عملية دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع والدولة وتحليلها من أهم الأدوار التي تضطلع بها المراكز البحثية عموماً؛ إذ تهدف لمعرفة الأسباب التي تكمن وراءها وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلقة بها، ووضع الحلول المناسبة لها. كما أنها باتت تلعب دور رائد وريادي في قيادة السياسات العالمية وأداة رئيسية لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفاعلة. وبالتالي أصبحت جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من الدول المتقدمة وأحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثرين فيها والمشاركين في وضع الحلول لها عبر توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بالإضافة إلى تقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم السياسات عالمياً.

تزايد الاهتمام في العالم العربي بمراكز الأبحاث والدراسات وأصبحت موضع اهتمام بشكل واضح منذ بداية التسعينات في القرن الماضي. واتسعت دائرة نشاطاتها من حيث الحجم الكمي، ومن حيث نوعية المساهمات التي تقدّمها، وتولّى القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات وأبحاث متنوّعة ومتخصصة كمبادرات نوعية في عدد من البلدان، وأصبحت جزءاً من المكونات الثقافية في عدد من الدول. وتختلف أسباب هذا التطور ودوافعه من بلد لآخر ومن مركز لآخر. وترافق ذلك مع تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية والمنشورات العلمية التي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية.

إلا أنّ الجدير ذكره هو أنّ انتشار هذه المراكز وتزايد الاهتمام بها جاء بعد أن اكتسبت المراكز البحثية في الغرب عموماً والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً خبرة واسعة ونجاحاً باهراً ومكانة مرموقة وباتت تلعب دور

¹ مراكز البحوث وصناعة التغيير مطابح صنّاع القرار وخلايا تفكير للإبداع، شبكة النّبأ، 2009/6/9،

[Htmwww.annabaa.org/nbanews/2009/06/100](http://www.annabaa.org/nbanews/2009/06/100) . تمت الزيارة بتاريخ 2018/02/06.

بارز في دعم مؤسسات صنع القرار السياسي، وإعداد الدراسات، وتحليل السياسات العامة والقضايا الهامة¹. غير أن الدور الذي اضطلعت به المراكز البحثية في الوطن العربي، مختلف عما هو عليه الأمر في الغرب؛ وذلك بسبب المعوقات والمصاعب والتحديات التي تواجهها، ولأنها لم تُعطى الدور والمكانة الحقيقية، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار أو في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة. فبدأ دور معظمها باهتاً وغير فاعل في عملية التنمية المجتمعية بكافة أبعادها في ظل عدم تكليفها بهذه المهام نتيجة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها وبعدها عن العمل المؤسسي المعمول به في الولايات المتحدة والغرب².

البند الأول: مراكز الدراسات والبحث العلمي (مراكز الفكر Think-Tanks)

يعتبر البحث العلمي من أسمى النشاطات التي يمارسها العقل البشري، فهو جهد منظم من الإنتاج الفكري الذي يهدف لصناعة الحياة وتحقيق التطور والنهضة أو العمران وبناء مستقبل أفضل. فنقدّم الأمم ونهضتها الحضارية ارتبط بعدة عوامل كان أهمها اهتمامها بالبحث العلمي وتطبيقاته، الأمر الذي يدفع للاهتمام بالبحث العلمي عبر الاهتمام بمؤسساته وأدواته وعلى رأسها الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات الحكومية أو الخاصة، لما تمثله من مصدر أساسي للإنتاج المعرفي اللازم للتطور والبناء الحضاري للمجتمعات الإنسانية. فقد أصبحت مراكز الأبحاث العلمية ظاهرة عالمية وفاعلاً أساسياً في عملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة للدول، وخاصة في المجتمع الغربي.

أولاً: نشأة مراكز الدراسات وأنواعها

تعاضم الانتشار المتسارع في خريطة مراكز الأبحاث في العالم بعد الأحداث التي طرأت على العلاقات الدولية مثل انهيار القطبية الثنائية، وظهور العولمة والتغيرات التي طرأت على تلك البلدان وعلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والأكاديمية والأمنية فيها، والتحديات التي باتت تواجهها. مما دفع باتجاه الحاجة إلى المزيد من المراكز البحثية لمواكبة العولمة وتأثير النظام العالمي الجديد خصوصاً في كل من الولايات المتحدة وأوروبا اللتين تضمّان أكبر عدد لمراكز الدراسات والأبحاث عالمياً بنسبة تصل إلى 57%³. وتصنيف تلك المراكز يرتبط بالمعايير والتخصصات التي تحكم طبيعة عملها وظروف وعوامل نشأتها، والتي تختلف من مركز لآخر ومن بلد لآخر.

¹ سُميت هذه المراكز بـ "الثينك تانكس Think-Tanks"، وأصبحت عاملاً مهماً في تحديد أولويات القضايا الإستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة، وبات لها تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار فيها داخلياً وخارجياً.

² هشام، الشهواني، مراكز الأبحاث وأهميتها، موقع دنيا الوطن، عبر الرابط التالي:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/07/234398>، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/02/08.

³ خالد وليد، محمود، دور مراكز البحث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، يناير 2013، م.س.،

1. نشأة مراكز الدراسات

كانت البدايات الأولى لتأسيس مراكز الأبحاث في حقبة العشرينات والثلاثينات، وكانت أولى مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام الدولي عام 1910 Carnegie Endowment for International Peace، ومعهد بروكينغز Brookings Institute عام 1916، وعهد هوفر Hoover Institute عام 1918، ومؤسسة القرن 1919 Century Foundation، ومجلس العلاقات الخارجية 1921 Council on Foreign Relations، المكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد عام 1920 وغيرها من المراكز البحثية.

وفي بريطانيا تأسس المعهد الملكي للشؤون الدولية عام 1920، وفي فرنسا تأسس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، وفي ألمانيا تأسست الأكاديمية الألمانية للسلام عام 1931. وتأسس عام 1920 معهد غالوب Gallup في أمريكا وهو مركز بحثي متخصص يُعنى بقضايا وشؤون استطلاعات الرأي.

في هذه الحقبة لم تستطع معظم هذه المراكز أن تؤثر بشكل مباشر في صانعي السياسات العامة على الرغم من أنها كانت تحظى باحترام خارج محيط عالم السياسة النشط، وكان يُنظر إليها كمؤسسات أكاديمية "نظرية" بعيدة كل البعد عن التأثير في السياسات الوطنية أو الدولية، وكان تأثيرها بشكل غير مباشر من خلال صياغة مواقف الرأي العام أكثر متن عملية تأثيرها في صانعي السياسات¹.

تطورت الاهتمامات البحثية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث بدا التركيز على قضايا محورية ومعقدة Baffling Issues، وأصبحت مراكز الأبحاث والدراسات ومراكز استطلاعات الرأي تملك في الدول الديمقراطية تأثيراً ونفوذاً واضحاً في التأثير على صنّاع القرار وصياغة السياسات العامة سواء على الصعيد الوطني والسياسات الخارجية للدول².

وفي حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت مراكز الدراسات والأبحاث تطوراً كبيراً في واقعها سواء من حيث الزيادة الكبيرة في عددها، أو من حيث انتشارها في دول العالم. ومن أشهر هذه المراكز التي تأسست في هذه الحقبة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن عام 1958 IISS، وفي أمريكا معهد دراسات الشرق الأوسط The Middle East Institute عام 1948، ومعهد انتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسات العامة AEI عام 1943 وغيرها من الدول الأوروبية مثل: هولندا، فرنسا، إيطاليا، السويد، النرويج...

¹ Robert O'NEILL, "Think Tanks & Their Impact", Asia-Pacific Review, Vol. 15, No. 2, pp9-12, 2008, p.10.

² Robert O'NEILL, "Think Tanks & Their Impact", p.p.9-11.

شهدت مرحلة الستينات وحتى نهاية القرن الحادي والعشرين انتشار هذه المراكز البحثية في جميع مناطق العالم وازداد نفوذها، وتوّعت طبيعة الاختصاص والمجالات البحثية لمراكز الدراسات حتى في الحقل العلمي الواحد. فنشأت على سبيل المثال في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية العديد من المراكز العلمية المتخصصة، بعضها في دراسات السلام والصراع وبعضها في الشؤون الأمنية والإستراتيجية وبعضها في المنظمات الدولية والقانون الدولي الإنساني، وأخرى في الشؤون الخارجية. وبالمثل تنوّعت اختصاصات المراكز البحثية المعنية في المجالات الأخرى، سواء اقتصادية ومالية أو اجتماعية أو شؤون الهجرة والسكان وغيرها من المجالات.

وتطورت في هذه الحقبة أعداد مراكز الأبحاث والدراسات في العالم، ووصل عددها بحسب مشروع مؤشرات مراكز الفكر والأبحاث إلى 6480 مركز بحثي متخصص في مجال السياسات العامة في تسعة مجالات بحثية¹، وهي تتوزع عالمياً على الشكل التالي²:

المنطقة الجغرافية	عدد المراكز البحثية	نسبة المراكز البحثية في هذه المنطقة إلى مجموعها في العالم (%)
إفريقيا	548	8%
آسيا	1200	18%
أوروبا	1757	27%
أميركا اللاتينية والكاريبين	690	11%
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	333	5%
أميركا الشمالية	1913	30%
أوقيانوسيا	39	1%
المجموع	6480	100%

أمّا عربياً؛ فقد بدأت نشأة وتطور المراكز البحثية بشكل أساسي في الخمسينات في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956 في القاهرة ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام 1968، ويرتبطان بهيئات حكومية. وقد تأسس معهد البحوث والدراسات العربية عام 1952 ويرتبط بالجامعة العربية إلاّ

¹ تغطي هذه المراكز 9 مجالات تخصص وهي: التنمية الدولية، السياسة الصحية، البيئة، الأمن والشؤون الدولية، السياسة الاقتصادية المحلية، السياسة لاقتصادية الدولية، السياسة الاجتماعية، السياسات العامة في العلوم والتكنولوجيا، الشفافية والحكم الرشيد.

² James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2010", Thank tanks and Civil": Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2011, p.16.

أنه تحوّل لاحقاً للتركيز على الأداء التدريسي والتأهيل الجامعي على حساب العمل البحثي. كم تأسس في بيروت عام 1975 مركز دراسات الوحدة العربية كمؤسسة بحثية غير ربحية أكاديمية أو علمية المنحى، تركز نشاطها البحثي في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تهم المجتمع العربي.

انتشرت عموماً في جميع الدول العربية المراكز البحثية منذ عقد الثمانينات حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين، وارتبطت في بداياتها بالجامعات والقطاعات الحكومية ثم انتشرت لاحقاً مراكز الأبحاث الخاصة في تخصصات متعدّدة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وغيرها، حتى المجالات البحثية التطبيقية الهندسية والتكنولوجية وبشكل متأخر في المجالات الطبية.

وفرضت ظاهرة مراكز الأبحاث وجودها في العالم العربي مع اتساع انتشارها وتتنوع أنشطتها وزيادة حراكها العلمي وتطور علاقتها مع صنّاع القرار في العديد من الدول العربية، إلا أنّها لا زالت ظاهرة حديثة تحتاج إلى المزيد من الرعاية والدعم¹. والجدير ذكره أنّ العديد من مراكز الأبحاث في الوطن العربي جاءت نتيجة امتداد أيديولوجي وسياسي لنظام سياسي معيّن يسعى لتوسيع رقعته الجغرافية أو إلى استيعاب النخبة الثقافية والفكرية في إطار هذا المركز أو المعهد البحثي، الأمر الذي يجعل من المركز البحثي جزءاً من الترسانة الفكرية والأيديولوجية التي تسعى من خلال نشاطاته وأعماله البحثية والأكاديمية إلى توظيفها بما ينسجم مع نزعة الهيمنة ومنطق المركزية الثقافية².

2. أنواع مراكز الدراسات

يتمّ تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات بناءً على معايير وأسس ترتبط بالاختصاصات التي تعمل عليها. فهناك مراكز بحثية تركز على قضايا السياسة والشؤون العالمية، وأخرى تتبنّى الأبحاث المعنية بالسياسات المحلية بما فيها القضايا الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وسياسات البيئة والطاقة والزراعة...إلخ.

ويمكن تقسيم هذه المراكز وفق معايير أخرى تتعلق بارتباطها بالقطاع العام أو الخاص، بالإضافة إلى المراكز الأكاديمية التي ترتبط بالجامعات وتتبع لها. وهي معايير لا تختلف عن تلك التي تعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية وأول هذه المعايير يتمثل باستقلالها عن الأجهزة الحكومية أو تبعيتها لها أو لإحدى المؤسسات التعليمية مثل الجامعات، وثاني هذه المعايير هو تخصصها أو مجالات اهتمامها، فتوجد مراكز متخصصة في مجال معيّن وأخرى ذات اهتمامات متنوّعة واختصاصات متعدّدة. فعلى سبيل المثال مؤسسة راند Rand Corporation متخصصة في التعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية

¹ سامي، الخزندار، طارق، الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاثر السياسة والقانون، العدد 6، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2012، ص. ص. 11-12.

² خالد وليد، محمود، دور مراكز البحث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، م.س.، يناير 2013، ص. 18.

والإستراتيجية وغالباً ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأمريكية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي، وهي في الوقت عينه مؤسسة مستقلة غير حكومية تأسست عام 1948 بتمويل خاص كمؤسسة لا تهدف للربح، وتعرف مؤسسة أميركا أنترا برايز American Enterprise Institute For Public Policy research بميولها اليمينية ذات الاهتمامات بالسياسة الاقتصادية للحكومة وهي التي تقدم لها مقترحات اقتصادية¹.

فهناك إذاً تهتم مراكز الأبحاث عموماً بالسياسة الخارجية والعلاقات والشؤون الدولية، وأخرى تهتم بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع. ويبين الجدول التالي² عملية تصنيف مراكز الأبحاث، يتضمن إظهار طبيعة التباين في ما بينها وخصائص كل مركز على حدة.

نوع المراكز البحثية	خصائصها
مراكز الأبحاث الحكومية وشبه الحكومية	ترتبط مراكز الأبحاث الحكومية بالدولة إدارياً ومالياً. وتدور مجالات عملها حول متطلبات الحكومة وسياساتها، واحتياجات صانع القرار. ومن المآخذ عليها، هو اتسام هذه المراكز بالبيروقراطية في اتخاذ قراراتها، وضعف استقلاليتها، ومحدودية حريتها في إنجاز البحوث. كما أنّ هذا النوع من المراكز لا يشكّل بيئة مواتية للأفكار. "إنّ أغلب ما تطلبه الدول مثلاً من مراكز الدراسات ينحصر في استطلاعات الرأي، غير أنّ هذه الاستطلاعات تحوطها تساؤلات منهجية من ناحية وتبقى موضع تشكك من قبل المجتمع من ناحية ثانية" ³ . وكثير من نتائجها العلمي لا يتم نشره بسبب بيروقراطية القرار الإداري. يُذكر أنّ هذه المراكز لا تشكو من مشكلة التمويل؛ لأنّ تمويلها يُصرف من ميزانية الدولة. أمّا مراكز الأبحاث شبه الحكومية فهي تعرف نفسها بأنّها غير ربحية، ولكنها تجمع بين أكثر من مصدر للتمويل. وبعض المصادر حكومي، وبعضها الآخر غير حكومي (مؤسسات داخلية، أو منظمات، أو مانحون دوليون).

¹ Brawn Mats, "A Sociological Study of European Policy Think-Tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?", Conference Papers presented at The International Studies Association 51st Annual Convention, New Orleans, 17-20/2/2010. P.1,14.

² خالد وليد، محمود، دور مراكز البحث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، 2013، مصدر سابق، ص. 15.

³ وليد، عبد الحي، "دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني 1989-2010"، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية-بيروت، 2012، ص 6.

<p>مما يميّز هذه المراكز عن المراكز الحكومية وشبه الحكومية هو عدم ارتباطها مالياً أو إدارياً بالقطاع الحكومي. وهي تنتمي إلى مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية، وتتصف باستقلالها في إعداد أبحاثها واهتمامها البحثي وبرامجها. وتنتج تلك الاهتمامات نحو قضايا المجتمع والدولة أو الشؤون الدولية. تستمدّ مصادر تمويلها من مشاريعها البحثية التي تتعاقد فيها مع منظمات مانحة أو رجال أعمال أو هيئات داعمة للبحث العلمي أو الوقف المالي. وتنتشر هذه المراكز بشكل واضح في الدول العربية.</p>	<p>مراكز الأبحاث الخاصة</p>
<p>هي مراكز تابعة أو خاضعة لجامعات أو مؤسسات تعليمية، بعضها يكون مستقل ويعتمد على أكاديميين لتطبيق منهجيات البحث العلمي والتحليل العميق. يتأتى تمويل هذه المراكز من مصادر غير مشروطة: إنّا من ميزانية الجامعة، أو من مؤسسات دولية داعمة للبحث العلمي، أو من شركات كبرى، أو من رجال أعمال. تتركز اهتماماتها حول توفير التحليل المعمق للقضايا الساخنة والسياسات الأكاديمية والعامة، وتقديم الدراسات الإستشرافية بعيدة المدى. وتميل هذه المراكز أحياناً إلى الطروحات المثالية والأخلاقية؛ خاصة في مجال السياسة الدولية، أو بهدف تفسير سلوك صراعي معين ليس لدى صانع القرار الوقت أو الرغبة في التعامل معه بالعودة إلى تلك الطروحات. بعض هذه المراكز يمارس العملية التعليمية ويمنح درجات أكاديمية عليا.</p>	<p>مراكز الأبحاث ذات الطابع الأكاديمي</p>

ثانياً: أدوار مراكز الدراسات ومهامها عالمياً وعربياً

لمراكز الدراسات أو التفكير Think Tanks مهام عديدة تتمثل في كونها بمنزلة جسر بين المجتمع والدولة والعلم وأن تخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار¹. إلا أنّ الدور الأساس الذي تقوم به هذه المراكز يعتبر مؤشر على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلى تطوّر الجماعة العلمية والبحثية.

1. مراكز الدراسات عالمياً

تضطلع مراكز الأبحاث في الدول المتقدّمة، خصوصاً الولايات المتّحدة الأمريكية، بالعديد من الأدوار، وقد باتت تلعب دوراً ريادياً في توجيه عالم اليوم كونها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي

¹ Braun, Mats, OP. Cit

تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي ومعرفي. ومن هذه الأدوار على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء الأبحاث والدراسات وتقديم التحليلات المعمّقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة. وهي تلعب في الدول الغربية دوراً أساسياً في رسم السياسات وترشيد عملية اتخاذ القرار.
- دعم صنّاع القرار عبر بلورة الخيارات وتوضيح السياسات وتفصيل القضايا بشكل دقيق وعلمي. فتعتمد العديد من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم على أبحاث هذه المراكز ودراساتها وخبراتها، فتساعد على: تحديد الأولويات عبر إعداد جداول بحثية توجّه الاهتمام إلى موضوعات معيّنة في مجال سياسة عامة كالتعليم والصحة وغيرها...- اقتراح البدائل وطرح الخيارات بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة- تحديد التكلفة والعائد وطرح المكاسب المتوقّعة.
- وهي بالتالي تعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات والنصح بالنسبة إلى صنّاع القرار على مختلف مستوياتهم، وهي في الولايات المتحدة تؤدي دوراً أساسياً في مجال اتخاذ القرار¹، ويذهب البعض للقول بأنّ بعض تلك المراكز يُشكّل خطوط خلفية للبيت الأبيض أو لوزارة الدفاع الأمريكية².
- تقديم الإرشادات والاستشارات لصانع القرار حول الأولويات والمستجدّات العاجلة أو الفورية من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.
- إشاعة روح البحث العلمي والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في الكتابة والتأليف وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور.
- البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار إليها وإعطاء تصور لسبل حلّها، وتساهم مراكز الأبحاث في توجيه الأنظار إلى المعضلات المجتمعية التي تواجهها التنمية المحلية والدولية.
- تطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والأفراد، كما تلعب مراكز الأبحاث دوراً في تطوير نظم التعليم والسياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

¹ Roberts Brad, Stanton H. Burnett & Murray Weidenbaun, "Think Tanks in a new world", The Washington Quarterly, Vol. 16, n.1 (winter 1993), p.p. 169-182; Xinhua Wang, "Trends towards globalization and a global think talk", Futures, Vol. 24, no.3 (April 1992), p.p 261-268.

² جواد، الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، "برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي"، ورقة مقدّمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، 23-24/11/2005، منشورة على الرابط التالي:

<http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html> تمّت زيارة الموقع بتاريخ 2018/02/08.

– تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجنداث السياسية Policy Agenda، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام، وتطوير الحياة الفكرية والمعرفية عن طريق أنشطتها الثقافية ومنابرها الإعلامية المختلفة، ورفد الساحة بالمعلومة الجديدة والموثقة وبالتحليل العلمي الرصين. كما تبلور آفاق المستقبل وتوضّح الغامض من القضايا والأمور¹.

2. مراكز الدراسات في العالم العربي

يتّضح من واقع مراكز الأبحاث العربية أنها غير متقدّمة في مراحل تطوّرها كما هو حاصل في دور الغرب والولايات المتّحدة الأمريكية. فهي وبالغرم من انتشارها وتأثيرها بحدود ضيقة في معالجة بعض القضايا، إلا أنّ مهامها وأدوارها لا تزال خاضعة للعديد من الاعتبارات منها: موافقة متطلّبات الممولّ في كيفية طرح الموضوع وترتيب أولوياته وكيفية التعاطي معه- الترويج لأيديولوجية معينة أو لسياسة معينة- قلة إسناد التخطيط لرؤيا إستراتيجية تتعلّق بالاحتياجات المجتمعية أو معتمدة على معطيات بحثية وأكاديمية².

وتتّسع بالتالي الفجوة بين صنّاع القرار من جهة والمفكرين والباحثين من جهة أخرى، فيُخيل للمراقبين أنّ الأجهزة الأمنية في الدولة هي وحدها المعنية بما يُنشر من الأبحاث والدراسات في تلك المراكز. ما دفع للاكتفاء بمعالجات آنية محدودة لا ترتقي إلى مستوى التفكير الإستراتيجي ممّا أوجد نوعاً من الهدر المعرفي وضياًعاً في الجهد العلمي. ومن ناحية أخرى؛ يُبزر الباحثين عمومية التوصيات التي يخرجون بها بامتناع الأجهزة الحكومية عن تزويدهم بالبيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة اللاّزمة للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق. وبأنّ الجهات الحكومية لا تأخذ النتائج التي يتوصّلون إليها مأخذ الجد، وأنّ العديد من المسؤولين يعتقدون أنّهم يعرفون كلّ شيء، وأنّه ليس لدى مراكز الأبحاث ما تقدّمه لهم أو تضيفه إليهم³.

ومن الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث العربية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

– نشر الكتب والمجلات والدوريات لترويج ما تنتجه، ولدى بعضها مجلات علمية محكمة تتناول قضايا تهّم الرأي العام العربي وتهّم صنّاع القرار أو الجهات المانحة.

¹ He Li, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy", Problems of post-Communism, vol. 49, n. 2, Mar/Apr 2002, P. 33.

² جواد، الحمد، "برامج وأجنداث مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي"، مصدر سابق.

³ علي الدين، هلال، دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع"، مركز الخليج للأبحاث، ورقة مقدّمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق، مركز الخليج بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، 23-24/11/2005، متوقّر على الرابط التالي:

http://www.grc.net/data/contents/uploads/Dr_Ali_EIdeens_paper_5787.pdf، تمّت زيارة الموقع بتاريخ

- تنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات في مجالات عديدة، وإعداد الدراسات الخاصة لمعالجة مشكلة معينة، ووضع الاقتراحات والتوصيات لها بناءً لتكليف من مؤسسة أو صناع القرار أو جهات مانحة، وقد لا تنتشر نتائج هذه الدراسات أو يتم نشر فقد ما يخدم أهداف الدراسة أو صانعي القرار.
- إجراء استطلاعات للرأي لقياس قضية تهم صانع القرار لو لإجراء دراسة تتطلب وجود استطلاع رأي.
- التعامل مع الأبحاث وفق منهجية أكاديمية تطبق عليها نظريات علمية وتتعامل معها باستقلالية لإعداد السياسات العامة التي تحاول توفير الأفكار والحلول العلمية لها. وتمنح بعض مراكز الدراسات الأكاديمية العربية درجات علمية وتتخصص بقضايا معينة، وهو نوع قد لا يفيد صانعي القرار.
- يصبح لبعض مراكز الدراسات والأبحاث دوراً فاعلاً وناشطاً نسبة لعلاقة إدارتها بصانع القرار (العلاقات الشخصية)، مما يسهل دورها في عملية معرفة احتياجات صانع القرار واتجاهاته والتأثير في خياراته.

وبحسب Widrwa J. Haward¹؛ فإنّ هناك مؤشرات يمكن من خلالها معرفة مدى تأثير مراكز الأبحاث في صانع القرار والسياسات العامة، منها: علاقة إدارة المركز (المدير) بصانع القرار وحجم مركز الأبحاث ومدى تأثيره، وجودة مخرجاته، واتساع رقعته ونفوذه، وسمعته وطبيعة البيئة السياسية التي تحيط به وما يتصل بها من مستويات التمتع بالحرية وطبيعة النمط الثقافي... إلخ.

لقد أصبحت مراكز الدراسات جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية والتنموي في معظم البلدان الديمقراطية والمتطورة، إلا أنّها عربياً لم تبرز بعد هذه المكانة نتيجة لخصوصية البيئة التي تعمل فيها والإشكاليات والتحديات التي تؤثر على دورها وعملها وحراكها، سواء في مجال البحث العلمي عموماً أو في مجال صنع السياسة العامة خصوصاً. والجدير ذكره أنّ بعض هذه تشكّل غطاء للعمل السياسي لبعض صناع القرار السابقين أو كبار المسؤولين الذين تقاعدوا من العمل، ويقتصر دورها على المحافظة على دورهم السياسي بمعزل عن الاهتمامات البحثية المعرفية بحد ذاتها.

إذاً؛ فإنّ أدوار مراكز الأبحاث والدراسات العربية تتقاطع مع بعض الأدوار المتعارف عليها في دول غربية، وتختلف عنها في أدوار ومهام كثيرة، لاسيّما في ما يتعلّق برسم السياسات العامة وتقديم المشورة لصانع القرار، وإلى حدّ ما بخدمة البحث العلمي والمعرفي. إلا أنّه لا بدّ من الإضاءة على أنّه لا دور لبعض مراكز الأبحاث العربية إلاّ إعداد تقارير أمنية استخبارية وتكون بذلك بعيدة كل البعد عمّا تعرف نفسها به².

¹ Wiarda, Op. Cit., p.p.12-13.

² خالد وليد، محمود، دور مراكز البحث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، مصدر سابق، يناير 2013، ص.30.

البند الثاني: البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي

أدى التوظيف الكثيف لرأس المال المعرفي في إنتاج وتوليد معارف جديدة في مختلف قطاعات المجتمع إلى ثورة معرفية في شتى المجالات الحياتية، مما ساعد على ظهور ما يسمّى بـ "مجتمع المعرفة" وأصبحت الثورة المعرفية هي القاسم المشترك لجميع أنشطته¹. وتتعدّد مؤشرات الاقتصاد المعرفي حيث تشتمل على: مؤشرات العلم والتكنولوجيا، مؤشرات علمية، تنمية معرفية².

ولمؤسسات التعليم العالي دور بارز في إيجاد هذه المؤشرات، ويزداد دورها أهمية في مجتمع المعرفة لأنها من أهمّ مصادر المعرفة فيه، كما أنّها المسؤولة بدرجة كبيرة عن مدى تقدّمه نظراً لما تنتجه من معرفة من خلال البحث العلمي³. والذي بدوره أصبح من أهمّ الأنشطة التي لا بد من أن تمارسها مختلف المؤسسات بأشكالها المتنوعة ممّا يمكنها من مواكبة التطورات التي تظهر في عالم متغير وسريع. فتقدّم الأمم بات يُقاس بمدى التقدّم العلمي والتقني الذي هو أحد نتائج تطوير الدراسات العليا في الجامعات، والموارد الأساسي للبحث العلمي لاعتبارها الأسلوب المثالي لتكوين وصناعة العلماء والباحثين سواء في الجامعات، المعاهد أو المراكز البحثية⁴.

وأكد تقرير التنافسية العالمي أنّ جودة التعليم العالي والتدريب تعتبر واحدة من اثنتي عشر ركيزة تقاس بها تنافسية الدول، وتعتبر جودة التعليم العالي والتدريب أمراً حاسماً للاقتصادات التي ترغب في التقدم في سلسلة القيمة إلى ما هو أكبر من عمليات الإنتاج والمنتجات البسيطة، لاسيّما في ظل العولمة واقتصاد المعرفة التي تتطلب الرهان على القوى العاملة المتعلّمة القادرة على التكيف بسرعة مع البيئة المتغيّرة. ومن أجل أن تكون الجامعة قادرة على صناعة المستقبل يجب أن تتّصف بصفات أهمها: الإبداع والتنافسية، الشفافية والاتجاه نحو الجودة⁵.

¹ أشرف، السعيد، احمد، محمد، "دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ج 1، ع 68، سبتمبر 2008، ص.ص. 3-4.

² محمد، أحمد، عوض، البربري، "نحو رؤية مصر 2025 لمواكبة الاقتصاد المعرفي بالإفادة من تجربة ماليزيا التعليمية"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع 77، ج 2، سبتمبر 2011، ص.ص. 193-194.

³ رانيا، مناعي، "دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مج 25، ع 4، 2011، ص. 1060.

⁴ رانيا، مناعي، مصدر سابق، ص. ص. 1059-1084.

⁵ GCR., The Global Competitiveness Report. World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2009, p.9.

أولاً: ماهية البحث العلمي

يرتبط البحث العلمي بالتعليم العالي في كل أنحاء العالم من خلال علمائه ومفكره وباحثيه، فأصبح من أهم وأبرز وظائفه وهذا باعتباره الوسيلة الأمثل لتحقيق التقدم العلمي والفكري والاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى مساهمته في عملية الابتكار في شتى المجالات العلمية والاقتصادية. فالابتكار يعبر عن القدرة على تطبيق أفكار مبتدعة تنتج عنها أعمال جديدة مقبولة وذو فائدة للجميع من خلال توفير الظروف الملائمة للأساتذة والباحثين لإنجاز أبحاثهم العلمية وبالتالي تشجيعهم على المزيد من الابتكارات.

وقد شهدت نهاية القرن العشرين اهتماماً متزايداً بالبحث العلمي لاسيما في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، الأمر الذي نتج عنه اكتشافات متتالية غير منتظرة في الكثير من الميادين. الأمر الذي يدفع للإضاءة على مفهوم البحث العلمي، خصائصه وأهميته.

فالهدف الأساسي للبحث العلمي يتمثل بالكشف عن الحقائق والوصول إلى المعرفة الدقيقة واستخلاص المبادئ والقوانين العامة بمختلف الظواهر، ويمكن الحديث هنا عن نوعين من الأبحاث العلمية من حيث طبيعتها وهي:

– بحوث أساسية (أو البحوث النظرية)؛ والتي تجري بهدف الحصول على المعرفة النظرية دون العمل على تطبيق الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها، والهدف منه تطوير معارف موجودة أو إضافة معارف جديدة¹.

– البحوث التطبيقية؛ وهدفها التوجه لميدان الممارسة والفعل، وتشمل بحوثاً طويلة المدى أو قصيرة الأمد، وتشمل غالباً بحوث فرق العمل العملية التي ينخرط فيها الممارسون بشكل يُكسبها مصداقية². ويقدم هذا النوع من البحوث في الجامعات معارف جديدة يمكن توظيفها والاستفادة منها، وقد يعطي منتجاً جديداً أو متجدداً أو قد يستنبط خدمة جديدة أو متجددة بإمكانه تحقيق قيمة متميزة في السوق المحلية أو الدولية، ويؤدي أيضاً إلى توظيف اليد العاملة وجني الأرباح وتعزيز التنمية وتحقيق استدامته³.

¹ رحبي، مصطفى عليان، البحوث العلمية ومشروعات التخرج والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 29.

² احمد إسماعيل، حجي؛ حسام حمدي، عبد الحميد، الجامعة والتنمية البشرية (أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة)، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب، القاهرة، 2012، ص 17.

³ بسمينة، خدنة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج الطلبة "طلبة الماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2018/2017، ص 157.

1. مفهوم البحث العلمي

نتيجة الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي وما يتعلّق به لتنمية المجتمعات على اختلافها وتحقيق التنمية الشاملة، فقد أولته معظم الدول اهتماماً كبيراً. هذا ما يدفع للبحث حول مفهومه وأهميته.

تعددت تعاريف البحث العلمي بشكل كبير، بحسب الدوافع والمصالح المرجوة منه والقائمين عليه. والبحث العلمي عبارة تتكوّن من كلمتين هما البحث والعلم. البحث هو التقصي والاستقصاء المنظم، أمّا العلم فهو مجموعة القواعد والمبادئ التي تشرح بعض الظواهر¹.

- **مفهوم البحث؛** البحث لغةً هو الطلب والتفتيش والتتبّع والتحري، ومعناه طلب وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمراً من الأمور ويتطلب التنقيب والتفكير والتأمل وصولاً إلى الشيء الذي يريد الباحث الوصول إليه². أما علمياً؛ فيمكن تعريف البحث على أنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول لحلّ مشكلة محدّدة عبر التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحدّدة³.

- **العلم؛** لغةً مصدرها "علم" بمعنى عرف، ويعرّفه قاموس Oxford بأنه "ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلّق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنّفة، والتي تحكمها قوانين عامة تحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة..."⁴. أمّا اصطلاحاً فيرى المؤرّخ هربرت بترفيلد Herbert Butterfield أنّ العلم هو طور جديد من المعرفة واتجاه فكري جديد، استوجب البحث في أسسه، فضلاً على أنه استوجب دراسات جديدة ومناهج مبتكرة لمعالجة ظاهرات المجتمع ومشكلاته⁵.

- **البحث العلمي؛** هو عملية هادفة منظمة للوصول إلى المعرفة باستخدام وتوظيف جميع الإجراءات والأساليب والأدوات⁶، وهو ركن من أركان الجامعة والرأسمال الفكري الذي تعتمد عليه الجامعات وتسعى لتطويره والحفاظ على ثقافة الأمة وجديتها وبناء رأسمال ثقافي من خلال البحث وأعمال الفكر⁷.

¹ كتاب جماعي، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص 34.

² حمداوي، عمر؛ أحمد، بخوش، انعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، جامعة ورقلة، جوان 2012، ص 146.

³ أحمد، بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة التاسعة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص 28.

⁴ احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة التاسعة، مصدر سابق، ص 20.

⁵ رجا ووحيد، دويدري، البحث العلمي (أساسياته النظرية وممارساته العملية)، بيت الأفكار الدولية، الأردن، ص. 19.

⁶ محسن علي، عطية، البحث العلمي في التربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 24.

⁷ فلوح، أحمد، مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013/2012، ص. 33.

فالبحث العلمي إذاً؛ عملية هادفة منظمة هدفها الوصول إلى المعرفة أو حلّ مشكلة قائمة. وهو أهم وظيفة تتميز بها الجامعة عن باقي المؤسسات التعليمية والتكوينية، والوظيفة الثانية لها بعد وظيفة التدريس، لكونها أساس التطور العلمي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي والأمني فتتمثل نشاطات البحث العلمي بكتابة المقالات ونشرها والمشاركة في التظاهرات العلمية وإنجاز مشاريع البحث المبرمجة من طرف الجهة الوصية، والابتكار والاختراع، واعتماد منهجية علمية في مسارها للوصول إلى نتائج علمية، الأمر الذي يتطلب أن يتوفر في البحث العلمي الخصائص التالية: الموضوعية، التكرار والتعميم، الدقة وقابلية الاختبار، التبسيط والاختصار، الغاية والهدف، التنبؤ¹.

2. أهمية البحث العلمي

يمثل البحث العلمي اليوم أهم خاصية للمجتمعات المتقدمة، فالبحوث لا تساهم في إنتاج المعرفة الضرورية فحسب بل تُعد أيضاً المجتمع لمواجهة التحديات القائمة والمستقبلية، وتكمن أهمية البحث العلمي في كونه²:

- النواة الأساسية للتطور وخلق التقنيات الحديثة التي تساعد على خلق منافع للإنسان.
- المساهمة في تحريك الموارد المتاحة بكفاءة عالية من أجل تنميتها والاستفادة منها في مجالات علمية أخرى مستقبلاً.
- يعتبر عنصراً من عناصر التقدم الاقتصادي من جهة والتقدم الاجتماعي من جهة أخرى والذي يتطلب توفر ثلاث عناصر مهمة، هي: الباحث، المختبر ومركز المعلومات.
- يشمل جميع الجوانب باختلاف حجمها وأهميتها وهو ما يؤدي للحصول إلى أفضل النتائج عن طريق التحليل والتدقيق في الأمر.
- المساهمة في الارتقاء بمستوى الإنسان فكرياً وثقافياً ومدنياً.
- يجلب الكثير من المنافع التي تعود بالخير على البشر كافة.
- مواجهة التحدي لحلّ المسائل العلمية.

الجدير ذكره؛ إن البحوث العلمية هي ذات كلفة مالية عالية، الأمر الذي يتطلب توافر الجهود من قبل مجموعة من الأفراد يعملون كفريق، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات في مجالات متعددة تحاول مساندة الباحثين ودعمهم مادياً ومعنوياً من أجل النهوض والارتقاء بالبحث العلمي في مجالات المعرفة

¹ للمزيد من المعلومات راجع: عبير، سماتي، دور لبحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي (دراسة حالة جامعة بسكرة) مذكرة مقدّمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، إشراف د. صولح سماح، جامعة محمد خيضر - بسكرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2018/2019، ص.ص. 12-12.

² عبير، سماتي، دور لبحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي (دراسة حالة جامعة بسكرة) مذكرة مقدّمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، إشراف د. صولح سماح، جامعة محمد خيضر - بسكرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2018/2019، ص.ص. 20-21.

المختلفة والعمل على معالجة مشكلاتها وتطوير خدماتها ومنتجاتها، ويمكن الحديث عن أربع مؤسسات للبحث العلمية هي: المؤسسات العلمية الجامعية، المؤسسات العلمية الحكومية، المؤسسات العلمية الاقتصادية والمؤسسات العلمية الخيرية.

إلا أنّ الجامعات تبقى البيئة العلمية المناسبة والصالحة لإعداد هذه البحوث العلمية، نظراً لكونها امتداد لمراحل علمية سابقة تخرّج منها الباحثون الأذكياء والموهوبون، والتي تؤهّلهم ممتلكاتهم العلمية وفطنتهم الذهنية للالتحاق بالدراسات المتخصصة في الجامعات، ومن ثمّ إعداد البحوث العلمية. وعلى اعتبار أنّ خريجي الجامعات من رجال العلم الذين تقع على عاتقهم مسؤولية النهوض بالمستوى الفكري للمجتمعات، وتقنية الذوق العام، والارتقاء بالفكر العلمي والرفع بمستويات العلم وضروب المعرفة، ومدّ العلوم والمعارف بالإضافة والاكتشافات الجديدة لها ونشرها حتى تعمّ الفائدة¹.

ثانياً: العلاقة بين الجامعة والبحث العلمي

البحث العلمي هو وسيلة الإنسان لحلّ مشاكله في مختلف المجالات من جهة، والنموّ والتطور من جهة أخرى. ويلعب دوراً كبيراً في عملية التطور في مختلف المجالات الاجتماعية والتطبيقية وفي تقدّم الدول والمنظمات على حدّ سواء. إذ يعمل على رفع الكفاءة والفعالية وتقليل التكاليف، وهذا ما جعل للبحث العلمي سياسات واستراتيجيات على مستوى الدول والمنظمات. كما أنّ تحوّل اقتصاديات الدول الغربية إلى اقتصاديات المعرفة زاد من أهمية البحث العلمي وأصبحت تُرصد له ميزانيات كبيرة.

1. عوامل نجاح البحث العلمي وإنتاجيته في الجامعات

وتعتبر الجامعات من أهمّ المؤسسات في المجتمع لما لها من أثر كبير في تطوير المجتمع والعمل على حلّ مشاكله المختلفة، فهي مراكز تجمع الشباب الذين يشكّلون عماد المستقبل والشعلة المضيئة التي تضيء الطريق وتعطي بصيص من الأمل للتطور والسير في الطريق الصحيح.

فالبحث العلمي من أهمّ الأدوار التي تلعبها الجامعات في خدمة المجتمع، ووسيلة تطوره وتحقيق غايات وجوده، كما أنّ النشرات البحثية والمجلات العلمية والنتائج العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية باتت تعتبر اليوم من أهمّ معايير تصنيف الجامعات عالمياً. وقد أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوراً مهماً في أدوات البحث العلمي من حيث القدرة على الوصول إلى المعلومات ونوعيتها وتحليلها. كما أنّها زادت من حجم

¹ عناية، غازي، البحث العلمي (منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية "بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه")، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2014، ص. 48.

المعلومات المتوفرة في أي مجال للباحثين كمّاً ونوعاً. ولتحقيق الهدف المرجو من البحث العلمي لا بد من توفّر العوامل التالية¹:

- على الباحث العلمي أن يمتلك قدرات ومهارات البحث العلمي من مهارات معينة ومستوى معرفي في مجال البحث وقدرات شخصية تؤهله لعملية البحث العلمي وتجعل منه باحثاً علمياً ولمشاركته قيمة عالية.
- توفّر الدوافع والمحفزات التي تلعب دوراً رئيسياً للبدء في البحث، وهذه الحوافز على نوعين: ذاتية ترتبط بالباحث نفسه، وموضوعية. وهي التي تسمح وتساعد على الاستمرار بالبحث.
- توفّر البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي، إذ لا بدّ للجامعة من توفير خطة للبحث العلمي، ووضع سياسات البحث العلمي وتوجّهاته، وتوفير قاعدة بيانات حديثة للأبحاث المنشورة، والاشتراك في المجالات العلمية حتى يستطيع الباحث الوصول إلى آخر ما توصل إليه العلم، وتوفير المكتبات والوقت اللازم لأعضاء الهيئة التدريسية لإجراء الأبحاث، وتوفير المكافآت المالية لتشجيع البحث العلمي.

وتجدر الإشارة إلى أنّه عربياً؛ يعاني البحث العلمي على مستوى الكم والكيف، ويعتبر إخفاق الدول العربية في البحث العلمي من الأسباب الرئيسية لما تعانيه من تراجع على المستوى الاقتصادي والعلمي والثقافي، وهو من الأسباب الرئيسية لتراجع ترتيب جامعاتها عالمياً. ويعود ذلك للإخفاق للعديد من العوامل منها²:

- عوامل تتعلق ببيئة البحث العلمي؛ وعدم توافر المعلومات البحثية والأدوات اللازمة له وعدم قناعة قطاعات المجتمع بأهمية البحث العلمي وغياب قواعد البيانات لمؤسسات البحث العلمي وعدم التمتع بالمرونة في القوانين والخشية من المساس بجوانب حساسة ووجود تناقضات في تعليمات التعليم العالي...إلخ.
- عوامل متعلّقة بالباحث، إذ ينشغل أعضاء هيئة التدريس بالعبء التدريسي فينتج عن ذلك قلة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس مقارنة بالدول المتقدّمة.
- عوامل مالية؛ ترتبط بضعف الميزانية المخصّصة للبحث العلمي إذ لا يتجاوز الإنفاق العلمي في العلم العربي الـ 1%، مقابل ضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، ومحدودية الدعم اللازم لحضور المؤتمرات والندوات العلمية، وعدم وجود حوافز مالية ومعنوية للباحث مع عدم ربط الراتب والمكافآت بالبحوث المنشورة وعدم متابعة وزارة التعليم العالي لموازنات البحث العلمي.

¹ عماد، ولد علي، العلاقة بين عوامل نجاح البحث العلمي وإنتاجية البحث العلمي في الجامعة الفلسطينية: دراسة حالة أعضاء الهيئة الأكاديمية في الجامعة العربية الأمريكية، قسم إدارة العمليات، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة العربية الأمريكية- فلسطين، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد5، العدد1/2019، ص. ص. 16-17.

² عماد، ولد علي، العلاقة بين عوامل نجاح البحث العلمي وإنتاجية البحث العلمي في الجامعة الفلسطينية، مصدر سابق، ص.ص. 25-26.

- عوامل تتعلق بمخرجات البحث العلمي؛ منها التركيز على الأبحاث النظرية وإغفال الأبحاث التطبيقية، وعدم تطبيق نتائج البحث العلمي الذي تمّ التوصل إليه، وعدم ربط البحث العلمي بأهداف التنمية الشاملة وبمشكلات المجتمع المحلي واحتياجاته ومشكلاته.

2. البحث العلمي مدخل لتشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي

يعتبر توفير البيئة الملائمة والإجراءات اللازمة لإنجاز البحوث العلمية أمر ضروري لإعطاء الباحث الدافع الحقيقي للإنجاز والإبداع والابتكار¹، ومن بين أهم هذه الإجراءات ما يلي²:

- رسم سياسة واضحة للبحث العلمي في الجامعات؛ إذ لا بدّ من أن ينطلق البحث العلمي من سياسات واضحة يتمّ الاتفاق عليها مسبقاً، ومعلومة بالنسبة لجميع أعضاء تلك المؤسسات التعليمية في ضوء خطط واضحة ووفق سياسات ثابتة للبحث العلمي بحيث تنطلق من الواقع المجتمعي في ضوء مجموعة من الاعتبارات، منها:

- أن ترتبط الخطة البحثية بخطة التنمية في المجتمع وأولويات محدّدة.
- أن تركز الأبحاث التطبيقية على معالجة مشاكل الإنتاج وتطويره.
- مراعاة الخطة المقترحة لمتطلبات ومتغيّرات العصر واهتماماته.
- إنشاء هيئة مستقلة مكونة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للتخطيط ومتابعة جميع أنشطة قطاع الدراسات العليا والبحوث.
- دعم المشاريع البحثية بالجامعة، وتقديم جوائز وطنية كبيرة لتشجيع الابتكار.
- رسم السياسات العامّة الكفيلة بتبني القطاع الخاص للاستثمار في البحث العلمي.
- إعداد استراتيجيات ذات أهداف محدّدة للبحث العلمي، بحيث:
- تكون ذات مراحل وتأخذ بعين الاعتبار القدرات والموارد المتوفّرة.
- تكون ذات اهتمام بالمجالات البحثية الأكثر تقدماً وتطوّر البنية الأساسية للبحث العلمي وتوفّر الكوادر اللازمة للقيام بتنفيذ البرامج البحثية.
- يقدّم صنّاع القرار الدعم المادي للباحثين.
- تطوير البنية الأساسية والتحتيّة المشجّعة للبحث العلمي في مجال المعلوماتية، وذلك من خلال:
- التأكيد على الدور الهام للمكتبات سواء بشكلها التقليدي أو الحديث الذي يعتمد على شبكة الانترنت.

¹ فتيحة، زايدى؛ عبد الباسط، هويدي، المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية "وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، ديسمبر 2016، ص. 481.

² هاني محمد يونس، موسى، دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة "دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس"، بحث منشور في مجلة كلية التربية، العدد 2، 2014، ص.ص. 28-27-36-35.

- تدريب جميع الباحثين على أساليب البحث التكنولوجية الجديدة بما يمكنهم من الاطلاع والحصول على المعلومات التي تهمهم في مجال التخصص.
 - بناء قاعدة علمية معرفية للتعليم العالي وفق معايير معتمدة عالمياً.
 - طرح آليات جديدة تشجّع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية والابتكارات، وعدم اختزالها في الحصول على الترقية، بل جعلها الشغل الشاغل له وذلك من خلال:
 - زيادة الدعم المخصّص للنشر العلمي.
 - زيادة عدد الجوائز العلمية المقدّمة من الدولة والجامعة.
 - ربط الإنتاج العلمي والنشاط البحثي كشرط للترقية.
 - إيجاد نوع من الشراكة بين الجامعات والمؤسسات لتنشيط تسويق الأنشطة الابتكارية ونتائج البحوث ووضعها حيّز التطبيق.
 - زيادة الاهتمام بالباحث وتحسين وضعه المادي ومستوى معيشته لكي يتفرّغ بشكل كامل للبحث العلمي.
 - عقد اتفاقيات وشراكات بحثية بين الجامعات وبين مؤسسات الإنتاج وتحقيق والتعاون والربط الفعّال فيما بين مراكز البحوث والجامعات من جهة وبين المؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى. وتشجيع القطاع على المساهمة في دعم وتمويل البحث العلمي.
 - توفير الدعم المالي والإمكانات اللازمة للبحث العلمي والابتكار بالجامعات، من خلال:
 - إنشاء صندوق تمويل للبحث العلمي بميزانية مستقلة.
 - إعداد كوادرات إدارية وفنية معاونة للباحثين في الجامعة.
 - إنشاء قاعدة معلومات مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص.
 - تشجيع الهيئات والتبرّعات والأوقاف والمنح الموجّهة للبحث العلمي بالجامعات.
 - تهيئة المناخ التنظيمي المناسب
 - تبني آليات واضحة لتسويق الابتكارات، مع أهمية التنسيق مع القطاع الخاص في ذلك ومع إمكانية إنشاء هيئة لتسويق الاختراعات والابتكارات والأبحاث العملية في ظل توفير إعلام علمي عن إمكانات الجامعة.
- لقد باتت مراكز الدراسات والأبحاث حلقة الوصل المفقودة في علاقة الجامعة بمحيطها الخارجي (المجتمع والسلطات). فتقوم بدور محوري وأساسي من خلال تحوّلها لقناة أساسية تعبر من خلال حاجيات المجتمع التتموية والنهضوية إلى الجامعات على هيئة مشاريع وأبحاث ودراسات، فتظهر استجابتها لهذه الحاجيات من خلال تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع حاجيات المجتمع وسوق العمل من جهة، ودراسات وأبحاث علمية تتمحور حول أبرز القضايا المحلية وتتضمن حلول علمية لها، وتدخل في صلب سياسة الدولة.
- فلم تعد هذه المراكز مجرد ترفاً فكرياً أو مراكز لجمع المعلومات وتخزينها، بل لإنتاج وتوليد الأفكار النيرة والهادفة التي يحتاجها صانعي القرار في الجامعات وفي الدولة في أي عملية نهضوية تسعى لها. ممّا يتطلّب

إجراء تحديثات إدارية لهذه المراكز تتماها مرحلياً مع الحاجة والنتيجة المتوقعة منها بحسب أهداف إنشائها والتي تطوّرت عبر الزمن وقد باتت تشتمل على سبيل المثال: تقديم المشورة لصانعي القرار وتعزيز دور وأهمية البحث العلمي الأكاديمي ونشر جو المعرفة وتجسير الفجوة بين المعرفة وتطبيقاتها.

كلّ ذلك دفع بمركز الدراسات القانونية والسياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للعمل على إعداد "المخطط التوجيهي لكلية الحقوق للخمس سنوات القادمة" كخطوة أولى في سبيل التطوير والارتقاء بدور مراكز الدراسات من جهة والجامعة والمجتمع من جهة أخرى. فيتحوّل المخطط كتجربة نموذجية يُحتذى بها في غيرها من الكليات على اعتبار أنّ أي عملية إصلاحية في المجتمعات لا بدّ من أن تبدأ من إصلاح التعليم عموماً والعالي خصوصاً وتطويره بما يتناسب مع المرحلة الراهنة.

المبحث الثاني

مركز الدراسات القانونية والسياسية والإدارية ودوره في تطوير وإعادة

هندسة مقرّرات كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

(المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية)

يلعب البحث العلمي الذي تنفّذه الجامعات اليوم دوراً ريادياً في أي عملية تنموية تسعى إليها الدول التي تتشدّ النقْدَم والرقِيّ. فهو اليوم أحد أهمّ وظائفها الأساسية، والتي تجعل منها مركزاً للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها والسعي لتوظيفها لحلّ المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع.

فالبحث العلمي الجامعي بات اليوم مؤشراً للجودة والتميّز في سلّم تصنيف الجامعات محلياً وإقليمياً وعالمياً. الأمر الذي يتطلّب تعاوناً وثيقاً بين الجامعات والمؤسسات الخاصة والعامة على اختلافها، بهدف التعرف على احتياجات المجتمع وتحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تُسهم برقيّ وتقدّم مجتمعاتها، والتنسيق فيما بينها بما يعود بالنفع على جميع الأطراف. ممّا يدفع بالدول المتقدمة للعمل على أن تولي اهتماماً خاصاً لبرامج البحث والتطوير التي تنفّدها مراكز الدراسات الجامعية، ومدّها بالدعم والإمدادات اللازمة عبر توفير بيئة علمية مناسبة تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ورصد الأموال اللازمة لهذا الغرض.

من هنا كان على الجامعات تطوير مناهجها التعليمية لتصبح أكثر انسجاماً مع هذه التطوّرات، وأن تتحوّل من نقل المعرفة إلى عملية استحداث المعرفة وفق ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي¹. وأن تتخذ موقفاً استباقياً في عالم الأعمال من خلال تحليل مجالات وأشكال العمل الناشئة والتنبؤ بها والاستعداد لها، وتأمين عملية التدريب والتأهيل المستمر للعاملين. بالإضافة لإعداد جيل من الباحثين عبر تمكين طلابها وإشراكهم في إعداد البحوث العلمية وجعلها أساس لحصولهم على الشهادات الجامعية. على أن تكون البحوث تتجاوب مع احتياجات المجتمع المحلي في سعيه للتنمية والتقدّم.

¹ البيان الختامي لمؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي 2009، المنعقد في باريس في مقرّ اليونسكو، من 5 إلى 8 تموز، عبر الموقع التالي: <https://news.un.org/ar/story/2009/07/107202>، تمّت زيارة الموقع بتاريخ 2018/02/08.

الفقرة الأولى: التعليم العالي والبحث العلمي في لبنان

يأتي النظام التربوي لأي مجتمع كاستجابة لمجموعة من العوامل والمؤثرات التي تحكم ذلك المجتمع، وهي البيئة التي تشكل هذا النظام. فالدائرة الواسعة التي تشمل البيت، المدرسة، الإعلام، المؤسسات العلمية، مواقع العمل والنشاطات اللامنهجية والجمعيات هي المسؤولة عن تنشئة جيل من العلماء والمبدعين والعمل على تنمية قدراتهم الإبداعية. الأمر الذي يتطلب تحديد أهدافاً تربوية وإستراتيجية في السياسة التربوية يُضاف إليها إعداد متكامل في جميع الجوانب العملية التربوية من إدارة وهيئة تعليمية ومناهج تتسجم مع محيطها الخارجي وتتجاوب مع متطلباته.

لقد بدأت الدول المتقدمة بالاهتمام بالبحث العلمي منذ فترة بعيدة وأدخلته في كلياتها المختلفة كمادة أساسية في معظم التخصصات إيماناً منها بدورها الفاعل في عملية التطوير والتنمية بكافة أشكالها ومجالاتها. أما في لبنان وعلى غرار الدول العربية؛ بدأ الاهتمام بالبحث العلمي في أوساط القرن الماضي، إلاّ أنّا بقيت محاولات خجولة تحتاج إلى الكثير من الرعاية والاهتمام لاسيّما وأن المشكلات التي يعانيتها البحث العلمي فيها عديدة، منها غياب خطط واضحة للبحث العلمي على المستوى الوطني والنقص الواضح في ميزانيات البحث العلمي وغياب التنسيق بين المؤسسات البحثية في البلدان العربية وحتى على مستوى البلد الواحد.

البند الأول: الجامعة اللبنانية والبحث العلمي في لبنان

البحث العلمي هو نشاط منظم تقوم به الجامعة اللبنانية بهدف إنتاج المعرفة ونقلها وتوثيقها واستثمارها في تنمية المجتمع اللبناني إنسانياً، اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً. هذا ما جعل المشرع يضع البحث العلمي في صلب مهام الجامعة¹، أي أنّ دور الجامعة لا يكتمل من دون السعي للقيام بهذه المهمة. وعلى الرغم من ذلك لم تقم الجامعة اللبنانية وعلى مدى أربعين عاماً بإصدار قرارات تعنى بتنظيم عملية البحث العلمي وإدارتها بكافة جوانبها، ما يسمح بتأطيرها في سياسات متكاملة للبحث العلمي تتضمن أهدافاً وخطط عمل، أنظمة، آليات وبرامج تنفيذ.

¹الفصل الأول من قانون تنظيم الجامعة اللبنانية رقم 67/75 بتاريخ 1967/12/26، المادة الأولى: "الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروع ودرجاته، ويكون فيها مراكز للأبحاث العلمية الأدبية العالية، متوخية من كل ذلك تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين".

وقد اكتفى نظام الأبحاث في الجامعة اللبنانية¹ بتوضيح بعض الإجراءات المتعلقة بالمادة العاشرة من قانون تنظيم أعمال الهيئة التعليمية².

وفيما خص مراكز الدراسات والأبحاث الجامعية، فقد اتضح من خلال فترة التدريب في المركز (موضوع التقرير) أنها تعمل بشكل منفصل عن بعضها وانطلاقاً من الصلاحيات الممنوحة لها في أنظمة تأسيسها في ظل غياب واضح لأي عملية تنسيق باستثناء بعض المحاولات الخجولة والتي تأتي على هيئة مؤتمرات أو ندوات. وتأتيير الدعم المالي لها، في ظل موازنات شحيحة لا تمكنها حتى من تسيير أعمالها.

أولاً: الجامعة اللبنانية ما بين الإنجازات والتحديات

تتوزع مؤسسات التعليم العالي في لبنان ما بين جامعة رسمية واحدة هي الجامعة اللبنانية، و40 جامعة ومعهد جامعي خاص. وتضم الجامعة اللبنانية نسبة 45.5% من مجمل الطلاب في لبنان³. هذا التوسع في التعليم العالي في لبنان يُشكل تحديّ كبير لا سيما أنّ إدارة التعليم العالي تفتقر لهيكلية وأنظمة وموارد بشرية تمكنها من تحقيق الرقابة عليها فيما يتعلّق بتطبيق شروط الترخيص وتأمين مستلزمات توفير تعليم عالٍ بنوعية جيّدة. وهي تعمل انطلاقاً من السياسات المعتمدة في مجال التعليم العالي⁴؛ والتي تنص على:

- إتاحة فرص التعليم العالي على نطاق واسع أمام المؤهلين من السكان وتأمين تكافؤ الفرص
- تحسين نوعية التعليم العالي
- نشر الثقافة المتعلقة بالمواطنة والتسامح والمشاركة الاجتماعية
- إدارة شؤون التعليم العالي بصورة فعّالة وتوفير استقلالية الجامعة الرسمية

¹قرار رقم 126/م.ع./ بتاريخ 75/3/15

²القانون رقم 6/70(تنظيم أعمال الهيئة التعليمية) بتاريخ 1970/2/31، يشير ضمن المادة العاشرة بطريقة غير مباشرة إلى موضوع البحث العلمي على النحو التالي: "على الجامعة تأمين وسائل البحث من كتب ومخطوطات وصور وأجهزة ومستندات وما إلى ذلك مما تقتضيه ضرورة البحث العلمي".

³ نورما، غمراوي، التقرير الوطني حول التعليم العالي في لبنان، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (+10) 2009، وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، أيار 2009، ص. 6.

⁴ نورما، غمراوي، التقرير الوطني حول التعليم العالي في لبنان، مصدر سابق، ص 27.

1. أبرز انجازات التعليم العالي في لبنان¹

شهدت الجامعة اللبنانية مؤخراً تقدماً هاماً حيث أنشئت عدّة وحدات حديثة (كلية طب الأسنان وكلية السياحة) وثلاثة معاهد عليا للدكتوراه تهتم بإدارة شهادات الدكتوراه والبحث العلمي في الجامعة، كما أنشئت فروع جامعية في المناطق تعزيزاً لانتشار الاختصاصات والعلوم التطبيقية داخل العاصمة وخارجها.

أ. **توسيع مراحل التعليم الجامعي**؛ سعت الجامعة اللبنانية لزيادة فرص التعليم العالي لذوي الدخل المحدود وللشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتدني، فتضاعف عدد طلابها حيث تجاوز العدد 70 ألف طالب في العام 2008، ما نسبتهم 45% من عدد الطلبة التعليم العالي في لبنان. وذلك للعديد من الأسباب، منها: توسّع فروع كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية، إقامة مجمع جامعي كبير هو مدينة الرئيس الشهيد رفيق الحريري الجامعية في الحدث قرب العاصمة بيروت، يستقبل عشرات ألوف الطلبة، استحداث دبلوم دراسات عليا في حقلي البحث والمهن وفي اختصاصات عديدة، علماً أنّ معظم هذه الدبلومات أنشئت باتفاقيات تعاون مشتركة (توأمة) مع جامعات أجنبية وداخلية ووكالة الجامعات الفرنكوفونية، تنظيم برنامج لدعم الأبحاث للأساتذة الباحثين في مختلف وحدات الجامعة فساهمت في تمويل عشرات المشاريع البحثية لمجموعات من الأساتذة الباحثين، تعزيز التنوع التعليمي، فتح أو زيادة شعب التدريس باللغة الإنكليزية بعد أن كان التعليم في بعض الكليات محصوراً باللغة الفرنسية².

ب. **تطوير النظام التعليمي**؛ أطلقت الجامعة اللبنانية في السنوات الأخيرة ورشة لتطوير النظام التعليمي فيها يتوافق مع نظام الأرصدة الفصلي الأوروبي ECTS، بمراحله الثلاث: الإجازة والماستر والدكتوراه، وتمّ تأليف لجان لصياغة المناهج وتطويرها بما يتوافق مع هذه التوجّهات. وقد بدأ العمل في معظم الكليات والمعاهد في الجامعة اللبنانية (مرسوم رقم 14840، تاريخه 2005/5/28).

لقد أصبح هذا التطوير للنظام التعليمي في الجامعة اللبنانية أمراً ملحاً عالمياً لاسيّما مع دخول العولمة للتعليم العالي ونموّ الحراك الأكاديمي عبر الدول، ومحلياً لأن جميع مؤسسات التعليم العالي الخاصة تعتمد نظام الأرصدة الفصلية في برامجها، بعضها قريب من النظام الأوروبي وبعضها يعتمد نظام الأرصدة الإنكلوسكسوني الأميركي.

¹ للمزيد من المعلومات، مراجعة التقرير الوطني حول التعليم العالي في لبنان

² نورما، غمراوي، التقرير الوطني حول التعليم العالي في لبنان، مصدر سابق ص.ص. 9-10.

وتَمَّ التركيز في تطوير نظام التعليم في الجامعي على العديد من النقاط الهامة¹، إلا أن يفيد التقرير هو تنظيم المراحل المتقدمة من الدراسة، التي تبنى أكثر على الجهد الشخصي البحثي للطالب (الماستر والدكتوراه) في أطر وأنظمة توفّر فرصاً أكبر للمتابعة وتأمين منح دراسية. والتي بدورها استلزمت أطراً جديدة للبحث العلمي فأنشئت ثلاثة معاهد عليا للدكتوراه في الجامعة اللبنانية (المرسوم رقم 74، تاريخ 2007/2/22) يقع على عاتقها²:

- تنسيق الخطط البحثية وتفعيل وتطوير النشاطات البحثية ومتابعة تنفيذها وإجراء تقييم دوري لها.
- اقتراح محاور بحثية أو مشاريع إنشاء مراكز بحثية أو إبداء الرأي بها.
- إدارة ومتابعة إجراءات الحصول على شهادة الأهلية للإشراف على الأبحاث HDR.
- اقتراح برامج التعاون البحثي ومتابعتها بين الجامعة اللبنانية والجامعات والمؤسسات البحثية في لبنان والخارج.
- اقتراح أنظمة الدكتوراه وإدارة ومتابعة تنفيذ مواضيع وأطروحات الدكتوراه.

على الرغم من المهمات والاختصاصات والشهادات التي تتصوي ضمن دائرة كل من هذه المعاهد، لا تزال موضع نقاش في الجامعة، إلا أن انطلاقها وتعاون الهيئة التعليمية المعنية بالبحث العلمي، يؤشّر على إيجابيات إنشائها في سياق تطوير النظام التعليمي في الجامعة.

ج. تعزيز قدرات الموارد البشرية؛ تأثرت الجامعة الرسمية والجامعات الخاصة بالأوضاع السياسية التي عرفها لبنان طوال عقدين من الزمن، وبشكل خاص في تطوير القدرات للموارد البشرية، أو الحفاظ عليها من ظاهر نزع الكفاءات وهجرتها. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط العمر للهيئة التعليمية نتيجة الحدّ من فرص تفرغ الأساتذة أو التعاقد مع أساتذة جدد، وأثر سلباً على التزام الأساتذ الجامعي متابعة البحث والتعليم والتفرغ للمهمّات المطلوبة في الجامعة.

وقد سعت الجامعة اللبنانية لمعالجة هذه الظاهرة، حيث وافق مجلس الوزراء على تفرغ حوالي 700 أستاذ جامعي في الجامعة. إلا أن ذلك لا يعدّ حلاً أكاديمياً ناجحاً³ ومن الضروري العمل على أن يكون باب الجامعة مفتوحاً سنوياً أمام الأساتذة من أصحاب الكفاءات لضخ دم جديد وعناصر شابة وكفوءة

¹ للمزيد من المعلومات: نورما غمراوي، التقرير الوطني حول التعليم العالي في لبنان، مصدر سابق، ص 13.

² نورما، غمراوي، التقرير الوطني حول التعليم العالي في لبنان، مصدر سابق، ص. 14.

³ أي إن عملية إدخال مجموعات كبيرة بالتفرغ على فترات متباعدة من السنوات (كل عشر سنين تقريباً).

للهيئة التعليمية، الأمر الذي يؤدي إلى حركية عدوى الكفاءة بين الأساتذة وتفعيل العمل الأكاديمي والنشاط البحثي.

د. إعداد مشاريع تنظيمية وفق الأصول القانونية؛ من خلال سعيها للتطوير، عملت الجامعة اللبنانية لإعداد مجموعة من المشاريع التنظيمية، منها:

- مشروع قانون تنظيم التعليم العالي
- مشروع الإستراتيجية للتربية والتعليم، والتي تتضمن إضافة إلى وثيقة الرؤيا، وثيقة الخطة الإستراتيجية بكل مكوناتها: القضية، الاستراتيجيات، الأهداف البعيدة والأهداف التمكينية¹.

2. التحديات التي تواجه التعليم العالي في لبنان

يواجه التعليم العالي في لبنان جملة من التحديات، منها:

- أ. تحديات على المستوى الوطني؛ تتعلق بدور التعليم العالي ذي العلاقة بالظروف والحاجات والمتطلبات المحلية اللبنانية وتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية.
- ب. تحديات على المستوى العربي؛ وتمثل بالتعامل مع المستجدات العالمية في نشر التعليم العالي ودور هذا التعليم في صنع المستقبل، في إطار الحافظ على الهوية والأمن القومي الشامل، في سياق الأنماط الجديدة للتعليم العالي ودخول مؤسسات وشركات ما وراء الحدود، ما أصبح يسمّى سوق خدمات التعليم العالي.
- ج. تحديات تتعلق بتوفير فرص الالتحاق الجامعي من جهة وفي ضمان الجودة والتنوعية للخدمات التعليمية وللبيئة المرتبطة بها من جهة أخرى. كما أنّ التنوع اللبناني في مصادر وأنماط الخدمات التعليمية (الجامعة الرسمية والجامعات الخاصة) يستلزم إصدار تشريعات ضابطة لانتظام هذه الخدمات وتصويب مظاهر الخلل في إطار التوجّهات الإستراتيجية للتنمية الوطنية.

3. المبادرات والتجديدات

توجد في لبنان العديد من المبادرات والتجديدات، منها:

- أ. مشروع سيدر - تقييم البحوث وتطويرها بين لبنان وفرنسا

Cooperation pour l'Evaluation et le Developpement de la Recherche (CEDRE)

ويهدف لتفعيل الأبحاث في الجامعات والمعاهد اللبنانية والفرنسية، وتبادل الخبرات مع الاختصاصيين الفرنسيين في مختلف المجالات، تكوين مجموعات وفرق بحثية. وهو من مسؤولية وزارة التربية والتعليم العالي - مكتب "سيدر" وهو مشروع ممّول الدولتين اللبنانية والفرنسية.

¹ للمزيد من المعلومات حول الاستراتيجية مراجعة: نورما غمراوي، التقرير الوطني حول التعليم العالي في لبنان، م. س. ص.

ب. مشروع تمبوس لضمان الجودة في لبنان

Quality Assurance for Higher Education in Lebanon (QAHEL)

من مسؤولية كل من جامعة سنرلند (بريطانيا) الحاصلة على التمويل (Grant holder) ووزارة التربية والتعليم العالي، وبشارك في تمويل المشروع الاتحاد الأوروبي (مشروع: Tempus SCM project). يهدف المشروع لجعل مؤسسات التعليم العالي في لبنان على بيئة من جودة التعليم العالي في دول المجموعة الأوروبية والاستفادة من الخبرات الأوروبية في هذا المجال، وذلك من خلال:

- تطوير ثلاث مقررات تدريبية في مجال ضمان الجودة
- إعداد مدرّبين متخصصين في مجال ضمان الجودة
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على إنشاء وحدات ضمنها لضمان الجودة
- الاستفادة من هذا البرنامج كأساس للتحسين الذاتي المؤسسي

ج. مشروع تمبوس - اعتماد البرامج الهندسية في الجامعات اللبنانية

Creation of a Lebanese Engineering programs Accreditation Commission

من مسؤولية اتحاد نقابات المهندسين الأوروبية في بلجيكا، الجهة المنظمة والمشاركة في التمويل هي الاتحاد الأوروبي (برنامج تمبوس)، ويهدف إلى:

- تدريب أخصائين في مجال التقييم والاعتماد في كليات الهندسة في لبنان
- تشكيل لجنة فنية من بين هؤلاء الاختصاصيين تعمل على: إعداد دراسة لمعايير تقييم واعتماد البرامج الهندسية، إعداد آليات لعملية وخطوات التقييم والاعتماد، إعداد معايير تصنيف لبرامج الهندسة في الجامعات المرخصة في لبنان، اقتراح نصوص قانونية لتشكيل هيئة ناظمة لتقييم واعتماد البرامج الهندسية، اقتراح تشكيل هيئة في لبنان لتقييم كليات الهندسة والاعتراف بشهادات الهندسة في الجامعات اللبنانية.

ثانياً: إستراتيجية البحث العلمي في الجامعة اللبنانية

تتطلب إستراتيجية البحث العلمي في الجامعة اللبنانية من رسالتها التي تنصّ على أنّها "أنّها مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته، ويكون فيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية العالية متوخية من كل ذلك تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين"¹. لذلك تسعى الجامعة اللبنانية لإعداد طلابها ليكونوا مواطنين فاعلين يساهمون في بناء المجتمع اللبناني وتنميته وتمنحهم الأدوات المعرفية والكفاءات الضرورية لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقدرة على الاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

¹ المادة رقم 1 من قانون تنظيم الجامعة اللبنانية

تلعب الجامعة اللبنانية دور أساسي في بناء المجتمع اللبناني وتطويره وتنميته إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وثقافياً. وينبع هذا الدور من موقعها كجامعة رسمية وطنية وحيدة في لبنان، ومن أنها تحتوي على طاقات علمية كبيرة كمّاً ونوعاً، وتستقبل أكثر من نصف الطلاب الجامعيين في لبنان من جميع الشرائح الاجتماعية والمناطق اللبنانية. ومن مهامها أيضاً إعطاء الفرصة لشريحة واسعة من المجتمع للترقّي الاجتماعي والحصول على حياة لائقة كريمة من خلال حرية الوصول إلى التعليم الجامعي بكافة درجاته. فالجامعة اللبنانية مؤهلة لأن تكون قاطرة العملية التنموية من خلال دورها في تعليم وتدريب أكثر من نصف المجتمع اللبناني المستقبلي بما يتلاءم مع حاجات وطموحات هذا المجتمع من خلال مشاركة هيئتها التعليمية في الأبحاث والدراسات واقتراح الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتقديم الاستشارات البيئية والتربوية والخبرات التقنية والصناعية والإدارية وغيرها.

1. دور البحث العلمي من منظور الجامعة اللبنانية

بالإضافة إلى دور البحث العلمي في تمكين الجامعة اللبنانية من إنتاج ونقل وتوثيق المعرفة واستثمارها في تنمية المجتمع. تسعى الجامعة إلى توظيف البحث العلمي من أجل:

- التطوير المهني لأفراد الهيئة التعليمية وتعميق معارفهم وقدراتهم العلمي والتعليمية من خلال اطلاعهم الدائم على المستجدات والتطورات العلمية في مجال أبحاثهم
- تدريب الطلاب على التقنيات المتقدّمة بما يمنحهم خبرات علمية ومهارات عملية وتطبيقية لا يمكن اكتسابها في الإطار التعليمي البحث.
- تنمية التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب والأساتذة، والقدرة على مقارنة المشاكل واقتراح الحلول بمنهجية علمية موضوعية.
- أ. **الغايات الإستراتيجية؛** تسعى الجامعة اللبنانية لتعزيز دور البحث العلمي من خلال العمل وفق إستراتيجية تستوجب عليها أن:
 - توفر لأساتذتها بيئة أكاديمية وإدارية وبحثية سليمة وحاضنة تسمح لهم بالانخراط في العمل البحثي العلمي والإبداع الأدبي والفني في جوّ من الشفافية والتعاون والاحترام المتبادل.
 - تؤمّن لطلابها وأساتذتها قدرة النفاذ إلى مصادر المعرفة واستيعابها ونقلها وتبادلها
 - تطمح إلى توطين البحث بحيث تشارك الجامعة بالإنتاج البحثي النوعي المستقلّ، إبداعاً أدبياً وفنياً وابتكاراً تكنولوجياً.
 - تسعى إلى بناء وأرشفة مرجعية للعلوم والثقافة واللغة والفن والعمارة والتراث الوطني وفق مواصفات علمية.

- تؤمن الخدمات العلمية على أنواعها للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال منصات تكنولوجية ومراكز ومختبرات بحثية وفق معايير الجودة
- تنظم المعارض والمتاحف والمؤتمرات والندوات الخاصة والعامة والمباريات العلمية والفنية والأدبية.
- تعمل على توظيف المعرفة العلمية في حل المشكلات والنمذجة وتصميم المنظومات المادية وتنظيم الكيانات الاجتماعية وتسعى لتصبح مرجعية للاستشارات: أساتذتها خبراء معتمدون.
- تسعى إلى الربط الوثيق بين التعليم والبحث في كافة المستويات والنشاطات التعليمية كون البحث هو مادة التعليم والتعلم.
- تسعى إلى توطين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وتقنيات التمثيل والنمذجة ومعالجة المعلومات ومعالجة المعارف في كافة نشاطاتها واختصاصاتها.
- تساهم في النشر العلمي والأدبي وترجمة التراث العلمي الحديث والمصطلحات العلمية والتكنولوجية إلى اللغة العربية مع التأكيد على أنّ البحث العلمي يفترض معرفة لغات متعدّدة.
- تساهم في دراسة نشوء اللغة العربية وتراثها المعرفي ومعاجمها وأسسها والتراث الثقافي العربي الثابت والمنقول مما يتوافق مع تقاليد الجامعات العالمية.

ب. الأهداف التنفيذية؛ تنطلق الإستراتيجية من تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء هيكلية تنظيمية للبحث العلمي على مستوى الإدارة المركزية وعلى مستوى المعاهد والكليات بهدف وضع الخطط وتنظيم وتحفيز وتوثيق وتقييم عملية البحث العلمي على صعيد الجامعة بكافة جوانبها.
- وضع موازنة موحدة للبحث العلمي تتضمن كافة مخصّصات البحث العلمي في موازنة الجامعة.
- إنشاء هيكلية مرنة للإدارة المالية للبحث العلمي تسمح بوسائل تمويل جديدة من خارج موازنة الجامعة من خلال تثمير الطاقات البحثية ونتائج البحث.
- تطوير البنية التحتية للبحث العلمي من خلال إنشاء مختبرات بحثية ومراكز أبحاث في كافة وحداتها.
- تأطير الأساتذة-الباحثين في فرق بحثية مرتبطة بالمختبرات والمراكز.
- تطوير وسائل وآليات التواصل والتنسيق مع مؤسسات المجتمع اللبناني المعنية في الاستفادة من الخبرات البحثية ومن نتائج البحث العلمي (المؤسسات الرسمية والقطاعات الإنتاجية والتربوية و الصحية).
- تطوير آليات التواصل مع المؤسسات العلمية خارج لبنان.
- إنشاء منصات للخدمات البحثية المشتركة في معاهد العليا لدكتوراه الأخرى.
- إنشاء هيكلية مرنة للإدارة المالية للبحث العلمي تسمح بوسائل تمويل جديدة من خارج موازنة الجامعة.
- إنشاء هيكلية دائمة لتقييم كافة جوانب عملية البحث العلمي وفق معايير الجودة العالمية وبالأخص تقييم أصالة المنتج البحثي.

- إنشاء منصة مركزية لتقنيات المعلوماتية (Information Technology) وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، والنمذجة (Modeling) والمحاكاة (Simulation))

ج. برامج دعم البحث العلمي في الجامعة اللبنانية؛ تعتبر برامج دعم البحث العلمي من الأدوات الأكثر نجاحاً المعتمدة عالمياً لتفعيل وتنشيط عملية البحث العلمي في الجامعات. وتعتمد الجامعات، وخاصة الجامعات في البلدان الناشئة بحثياً، أنواعاً متعدّدة من برامج الدعم. اعتمدت الجامعة أربعة برامج أطلقت تباعاً ابتداءً من عام 2003:

1) برنامج دعم الأبحاث الأكاديمية الفردية (2003)؛ هو برنامج عام يهدف إلى تطوير الخبرات في إجراء الأبحاث وإدارتها وبالأخص مساعدة الأساتذة المساعدين والمعيرين حديثي التخرج على بدء أنشطتهم البحثية عن طريق توفير الدعم المالي وشراء الأجهزة الصغيرة والمستلزمات والدعم التقني. وتساهم المنحة في تعريف الأساتذة الجدد بأنظمة الجامعة البحثية كما تساهم في ضمان استمرارية النشاط البحثي الذي بدأه الأستاذ أثناء أداءه لرسالة الدكتوراه. تعطى الأفضلية لمشاريع الأبحاث المرتبطة بالرسائل والأطروحات التي يشرف عليها أو يشارك بالإشراف عليها الباحث.

2) برنامج دعم الأبحاث المشتركة في محاور بحثية محدّدة (2008)؛ هو برنامج متخصص لدعم مشاريع أبحاث ودراسات تطبيقية في أولويات تحددها الجامعة وفق احتياجاتها العلمية والبحثية. يهدف البرنامج إلى دعم إنشاء فرق بحثية في محاور محدّدة وتأمين الحاجات التشغيلية من مواد استهلاكية وتجهيزات صغيرة مكتملة للمختبرات البحثية في الكليات، بغاية إنشاء "كتلة حرجة" في هذه المحاور.

3) برنامج دعم المشاريع البحثية التطبيقية ذات العلاقة بالمجتمع (2012)؛ هو برنامج متخصص مبني على أولويات رئيسية تلبي الحاجات المجتمعية. يهدف البرنامج إلى دعم أبحاث تطبيقية تعالج قضايا حيوية ملحة في المجتمع وتكون لنتائجها دور إيجابي يؤهلها في حل مشاكل المجتمع وتنميته (الأمن البيئي والصحي والغذائي، ترشيد تنمية الموارد الطبيعية، ضمان الجودة، المواطنة)

4) برنامج دعم أبحاث الابتكار والتطوير (2012)؛ برنامج متخصص لدعم مشاريع أبحاث تطويرية مبتكرة et Innovation Developpement ذات تطبيقات صناعية وتكنولوجية. يهدف البرنامج إلى دعم أبحاث تطويرية متقدمة جاهزة للتطبيق والاستثمار عملياً. يشترط، على الأقل، قرب الحصول على نموذج تكنولوجي (prototype).

2. مراكز الدراسات وكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

تعتبر كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية المصدر الأول في لبنان للكوادر القضائية والقانونية والإدارية ويُغذّي خريجوها القطاعات العامّة والخاصة على حدّ سواء.

أما مراكز الدراسات؛ فهي عموماً تلعب دوراً محورياً في صياغة السياسات للدول المتقدمة وصنع القرار السياسي فيها، وذلك من خلال الدور المتوقع منها القيام به من دراسة وتحليل القضايا المتعلقة بالدولة من مختلف جوانبها، وتقديم النصيحة لصناع القرار في الدولة عبر دراسات يقوم بها متخصصين أكاديميين يعاونهم طلاب من الدراسات العليا. وقد تم ربط هذه المراكز بمراكز القرار في الدولة نظراً لدورها وعلى اعتبار أنها مؤسسات غير ربحية وتمتلك منتج هو الأبحاث، وهدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة وتركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة، وذلك من خلال البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الأفراد في المجتمع¹.

هذا الدور الذي تقوم به هذه المراكز يحظى بالكثير من الاهتمام لدى الدول المتقدمة وتلك التي تسعى نحو التقدم. وعليه أصبح ضرورة ملحة للدولة اللبنانية العمل عليها وإعطائها الأولوية لا سيما تلك الجامعية عموماً والتابعة لكليات العلوم الإنسانية وكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية خصوصاً. لما لها من دور أساسي وبارز في المساهمة بنهضة الدولة التي أشرفت على الانهيار كنتيجة للسياسات العشوائية المعتمدة.

يُضاف إلى ذلك، فإنّ الدور الأساسي لمخرجات كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية لا يقتصر فقط على ما تقدّمه من موارد بشرية عبر قادة إداريين وقضائيين وغيرهم، بل بما تطرحه من دراسات وأبحاث علمية وتقدمه لمختلف الهيئات الاقتصادية في كل القطاعات العامة والخاصة.

في مقابل ذلك، نجد أنّ كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية تضم ثلاث مراكز دراسات، إلاّ أنّها غائبة بشكل شبه كليّ عن أصحاب القرار. وما تقوم به لا يعدو كونه محاولات خجولة لا تسهم بشكل بارز في رسم مسار واضح للسياسات العامة للدولة في قطاعاتها المختلفة. بالإضافة إلى لجنة الاستشارات القانونية والإدارية ومن مهامها تقديم المشورة لكل جهة رسمية تحتاج إلى مشورتها. وتتمثل رسالة كلية الحقوق² بـ:

- فتح مجال التحصيل العلمي والمعرفي أمام جميع الطلاب المنتسبين إليها وإعدادهم أعداداً عالياً ومتمخصصاً، وتزويدهم بالخبرة والأسس العلمية والمنهجية والتقنية لتحمل المسؤولية القيادية في مجال المهن القانونية بغية إحقاق الحق والعدالة في القطاعين العام والخاص.
 - المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع اللبناني وتعزيز الوحدة الوطنية وانفتاحه الحضاري وتوسيع مجالات التعاون العلمي والثقافي اللبناني مع الخارج.
- أ. مراكز الدراسات في كلية الحقوق؛ تضمّ الكلية ثلاثة مراكز أبحاث هي³:

¹ Howard J Wiarda, "The New power houses: think tanks and foreign policy interests, vo 103, no, 2 (March– April 2008) p. 96.

² الموقع الرسمي لعامة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية عبر الرابط التالي: <http://droit.ul.edu.lb> تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/01/06.

³ الموقع الرسمي لعامة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، مصدر نفسه.

- مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، المنشأ بموجب المرسوم رقم 3144 تاريخ 1986/4/11 ويهدف لإجراء الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية والاهتمام بتطوير وسائلها والإفادة منها، والقيام بالتوثيق الممكن للمعلومات القانونية وتوزيعها.
- مركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية¹، المنشأ بموجب القرار رقم 345 تاريخ 1998/3/16، ويهدف للقيام بالدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية ووضعها في خدمة الجامعة والكلية والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة.
- مركز التعاون الأكاديمي البحثي، المنشأ بموجب القرار رقم 400 الصادر بتاريخ 2015/2/19، ويهدف لتبادل المعلومات والخبرات الأكاديمية والبحثية في مجال الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بين الجامعة اللبنانية والجامعات ومراكز الأبحاث والهيئات العامة والخاصة والمساهمة في تفعيل النشاط البحثي في لبنان.

ب. لجنة الاستشارات القانونية والإدارية

- تساهم كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في كافة الأنشطة العامة التي تُدعى الكلية للمشاركة فيها، وتُسهّم في اللجان التشريعية والإدارية والسياسية وترفد المسؤولين والوزراء والنواب بالمستشارين.
- وقد أعلنت الكلية عن جهوزيتها لتقديم المشورة لكلّ جهة رسمية تحتاج إلى مشورتها، وقد أنشأت لهذه الغاية لجنة الاستشارات القانونية والإدارية بموجب القرار رقم 2910 تاريخ 2014/10/30 تقديم استشارات قانونية وإدارية لمؤسسات القطاع العام، وتقوم اللجنة بواجباتها في تقديم الفتوى المتوافقة مع القانون لكل طالب رأي².
- بالإضافة إلى ما تقدّم، يصدر عن الكلية مجلة دورية متخصصة بنشر أبحاث أو تعليقات أو آراء في مختلف فروع القانون والعلوم السياسية والإدارية، وباللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. تهتمّ المجلة بالدرجة الأولى بنشر أبحاث أفراد الهيئة التعليمية في الكلية، ولكنّها وبسبب الإقبال أخذت قراراً بقبول نشر دراسات لباحثين من خارج الكلية بل ومن دول عربية أيضاً.

البند الثاني: مركز الدراسات القانونية والسياسية والمخطط التوجيهي

- يُعتبر مركز الدراسات مركزاً متخصصاً بكل ما له علاقة بالدراسات والأبحاث العلمية، ويعمل على تنميتها وربطها بالواقع على أن يسهم من خلال البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع وتنميته. ويسعى للتمييز في الدراسات والأبحاث العلمية والتطبيقية، كما أنّه يهتم للبحث العلمي للعديد من الاعتبارات التي تتعلّق بغائية العمل وفوائده المتمثلة بـ:

- أهميّة البحث العلمي بالنسبة لمن هم في موقع اتخاذ القرار، فالبحث العلمي يجعل من متّخذ القرار يرتكز على أسس تربطه بالواقع من جهة وتبعده عن التسرّع والارتجال من جهة ثانية.

¹موضوع التقرير، وقد أصبح اسمه بعد التعديل "مركز الدراسات القانونية والسياسية"

²الموقع الرسمي لعامة كلية الحقوق، مصدر سابق.

- ربط البحث العلمي بحاجة المجتمع، فما قيمة البحث إذا لم يترجم إلى أعمال تلبي حاجة المجتمع ونموه.
- ربط البحث العلمي بالواقع وتحليل مشاكله بشكل يوازن بين الأهداف المرجوة والإمكانيات المتاحة.
- ربط الأبحاث العلمية بأهداف المجتمع الإستراتيجية، لكي تتحرر الإنجازات من الهدر في الأموال والطاقات، ذلك أن عدم التخطيط الجيد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة ويؤخر التنمية.

أولاً: الدور المنوط بمركز الأبحاث بحسب نظامه التأسيسي وآلية عمله

يسعى المركز للقيام بدوره استناداً إلى نظامه التأسيسي، والعمل على إنتاج المعرفة ونشرها محلياً وإقليمياً. وقد حقّق خلال فترة إعادة إحيائه بتسليط الضوء على العديد من القضايا الهامة في كلية الحقوق لعلّ أبرزها تفعيل دور المركز كركيزة أساسية من ركائز العملية التنموية والتطويرية وقد حجز لنفسه موقعاً على الصعيد الكلية خصوصاً والجامعة اللبنانية عموماً، وذلك من خلال الإنجازات التي حقّقها ودوره في تصويب اختصاصات الماستر وتوجيه مواضيع أبحاثها، والعديد من الأمور التي سيتمّ تنازلها في هذا الباب.

1. رؤية المركز، رسالته، أهدافه، مهامه واختصاصاته

أ. رؤية، رسالة المركز ومهامه؛ في إطار تحقيق الأهداف التي لأجلها تمّ إنشاء مركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية، وضع المركز رؤية ورسالة كانت على الشكل التالي:

(1) الرؤية والرسالة: تتمثل رؤية المركز بـ "إقامة مركز متميز في الدراسات والأبحاث العلمية والتطبيقية، بحيث يكون الركيزة الأساسية لتلبية الحاجات البحثية والمساهمة في تطوير الفكر القانوني والسياسي والإداري، ووضع حلول لقضايا التنمية والتطوير على الصعيد الوطني".

أما الرسالة فهي "يسعى المركز للقيام بالدراسات والأبحاث وعقد المؤتمرات والندوات وإنشاء بنك المعلومات، ووضع مخرجاتها في خدمة الجامعة والكلية خاصة، والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة والإسهام في نشرها، والمساهمة في حلّ مشكلات المجتمع بتقديم خدمات البحوث والدراسات والإرشاد والتدريب في القضايا الأساسية التي تهتمّ الوطن والمواطنين، بما يتيح إمكانية طرح نماذج ملائمة لحلّ هذه المشاكل بطرق علمية متميزة وبمهنية وجودة عالية تواكب تطورات العصر".

(2) مهام المركز؛ تشمل مهام المركز ما يلي:

- تنفيذ الدراسات والأبحاث العلمية والعملية في حقل تحقيق أهدافه وبخاصة تلك التي تتعلّق بالمواضيع والمسائل القانونية والإدارية والسياسية.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية ضمن نطاق اختصاصه.
- تمثيل الجامعة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية ذات الصلة بالعلوم القانونية والإدارية والسياسية.
- إنشاء وإدارة بنك المعطيات القانونية والإدارية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية، الذي ينظم بقرار من الهيئة العلمية بناء على اقتراح رئيس المركز، على أن يتمّ كل ذلك وفق الأصول والأحكام القانونية والتنظيمية النافذة في الجامعة اللبنانية، ووفق أحكام هذه النظم الإدارية والفنية والمالية.

ب. أهداف المركز واختصاصاته؛ يستند المركز في أهدافه واختصاصاته إلى قرار إنشائه ونظامه الداخلي

(1) أهداف المركز؛ تتمثل أهداف المركز بحسب نص المادة الثانية من قرار نظام المركز بالتالي:

- القيام بالدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية ووضعها في خدمة الجامعة والكلية خاصة والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة عامة.
 - تلبية الحاجات البحثية للكلية وللأفراد والمؤسسات خارج الجامعة.
 - القيام بدراسات متعددة الميادين والمسارات والدراسات المقارنة، والأبحاث النظرية والتطبيقية ضمن سلم أولويات.
 - توثيق الدراسات والأبحاث والمعلومات والمعطيات وفق أساليب وطرق علمية تساعد على تخزينها في الحاسوب واسترجاعها للإفادة منها ونشرها.
- ولتحقيق هذه الأهداف، وضع المركز لنفسه مجموعة من الأهداف تتناسب وتتجاوب مع أهداف إنشائه، وقد جاءت على الشكل التالي:

- ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية، والبعد عن الازدواجية والتكرار.
- تقديم الخدمات في مجال الأبحاث والدراسات والاستشارات العلمية، وذلك من خلال آلية دعم البحث العلمي، وتطوير الحلول والعلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث والدراسات التي تطلب إعدادها الجامعة والمؤسسات الحكومية أو الهيئات الأهلية.
- تنمية جيل من الباحثين المتميزين، وتدريبهم على إجراء البحوث الأصلية ذات المستوى الرفيع، عن طريق إشراك طلاب الدراسات العليا مساعدي الباحثين والمعيرين والمحاضرين في تنفيذ البحوث.
- إنشاء وإدارة بنك المعلومات والمعطيات، وفهرسته، وتحقيقه، وتيسيره للباحثين، وإجراء الدراسات والبحوث حوله.
- توثيق الروابط العلمية والتعاون مع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية في جميع الأنشطة التي يزاولها المركز.
- تنشيط الحركة الفكرية والإبداعية من خلال عقد ندوات وإقامة مؤتمرات وتنظيم ورش عمل ومحاضرات ذات الصلة بالعلوم القانونية والسياسية والإدارية، بالمشاركة مع أهل العلم والاختصاص من مختلف أنحاء العالم والإسهام في الأنشطة الدولية كالمؤتمرات والمعارض التي تقيد في خدمة أنشطة المركز.
- إعداد ونشر مجلة ونشرة علمية.

(2) اختصاصات المركز؛ يختص المركز بالأمر التالية:

- القيام بالأبحاث والدراسات والاستشارات ووضع البرامج العلمية والعملية والزمنية لتحقيق أهدافه.
- تنظيم المؤتمرات، الندوات والحلقات البحثية والعلمية ضمن نطاق اختصاصه، سواء بمفرده أو بالمشاركة مع الجهات النظرية داخل الوطن وخارجه.

- إعداد وتنشئة وتدريب وتطوير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة اللازمة لتحقيق أهدافه.
- التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة داخلياً وخارجياً فيما يتعلق بتحقيق أهدافه.
- تمثيل الجامعة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية ذات الصلة بالعلوم القانونية والسياسية والإدارية داخلياً وخارجياً.
- إنشاء وإدارة بنك للمعطيات القانونية والسياسية والإدارية والمحلية والإقليمية والدولية ينظم بقرار من الهيئة العلمية بناء على اقتراح رئيس المركز.

2. كيف تقوم هذه المراكز عملياً بدورها

لتيسير وإدارة شؤون مركز الدراسات، نص القرار 345 على أن تتشكل هيكلية المركز من أربع وحدات تعمل تحت إشراف عميد الكلية، وهي: رئاسة المركز - الهيئة العلمية - الأقسام العلمية - الوحدة الإدارية.

كما نص القرار على تأليف هيئة استشارية بقرار من رئيس الجامعة، من ممثلي القطاع العام (الإدارات العامة والبلديات والمؤسسات العامة) والقطاع الخاص؛ لتقديم المشورة والآراء والاقتراحات المناسبة بهدف التعاون لإجراء مشاريع الدراسات والأبحاث التي تهتم هذه القطاعات وذلك حسب الأصول والأحكام التي ينص عليها النظام العام بتقديم خدمات وإعداد دراسات وأبحاث تؤمنها الجامعة.

إلا أنه عملياً، يقوم المركز بمهامه ضمن فريق عمل يتألف من: رئيس المركز - الأقسام العلمية - مدرّب عدد 2 يقوم بمختلف المهام الإدارية، الفنية وغيرها. في ظل إمكانيات متواضعة مادياً.

كما وتجدر الإشارة إلى أنه وبحسب قرار إنشاء المركز، فهو يلحظ مبدئياً تعيين ما لا يقل عن 20 متدرّب للقيام بمهام المركز، بما يتوافق مع تحقيق الأهداف المتوخّاة.

يعمل رئيس المركز للاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، لتقديم أفضل نموذج، لا سيما وأنّ المركز الآن في مرحلة إعادة إحياء.

ثانياً: الانجازات التي حققتها المركز حتى اليوم

نظّم مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية مجموعة من النشاطات الأكاديمية والبحثية حول عدد من المواضيع الأساسية التي هي ضمن المهام الموكلة إليه. كما شارك في عدد من المؤتمرات واللقاءات المحلية والدولية وذلك في سياق تعزيز التعاون مع مراكز الدراسات والأبحاث الأساسية.

1. البرامج التأسيسية والتعاون مع الخارج

أ. البرامج التأسيسية

(1) الماستر البحثي في الدراسات الصينية: انطلقا من سعي المركز لتحديث المقررات بما يتلاءم مع التطورات في الجامعات العالمية، قدّم رئيس المركز مشروعاً لـ ماستر بحثي في الدراسات الصينية وذلك

بالتعاون مع أكاديميين من الصين وفرنسا. وقد تم إقرار هذا البرنامج في مجلس الجامعة بتاريخ 15/3/2017. ويسعى هذا الماستر إلى استحداث مساحات معرفية تخصصية تواكب التطورات الدولية بما يؤدي إلى تشكيل بيئة حاضنة يتم إعدادها وتأهيلها تأهيلاً عالياً لفهم صعود الصين على الساحة الدولية وذلك بهدف تحقيق الاستفادة القصوى في العلاقة مع الصين.

(2) العمل على تأسيس قاعدة البيانات لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية : تأتي هذه الخطوة تطبيقاً للنظام الخاص بمركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية والذي ينص في الفقرة د. من المادة الثانية على "إنشاء وإدارة بنك للمعطيات القانونية والإدارية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية". وعليه، تم البدء بإعداد الاستثمارات اللازمة لهذا المشروع. كما تم التواصل مع عدد من الجامعات بهدف تزويدنا بما لديهم من معلومات تتعلق بقاعدة البيانات. وقد لمسنا تجاوباً من بعضهم خصوصاً من عميد قسم الدراسات الآسيوية والأفريقية في جامعة البحوث الوطنية إيفغيني زيلينيف حيث تم تكليف فريق لجمع ما نحتاجه من معطيات بهدف تزويدنا بها.

(3) إطلاق برنامج أنشطة المركز السنوية في رئاسة الجامعة: تم خلال هذا الحفل استعراض البرنامج المتكامل لأنشطة المركز للعام الجامعي 2018 - 2019 بالإضافة إلى تقديم رؤية المركز للسنوات القادمة، وذلك بحضور ممثلين عن الرئاستين الثانية والثالثة، بالإضافة إلى رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور فؤاد أيوب وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الدكتور كميل حبيب، وقد أرسل فخامة رئيس الجمهورية رسالة دعم وتهنئة.

ب. التعاون مع الخارج؛ بهدف تفعيل التعاون مع الخارج سعى المركز للقيام العديد من الأنشطة، منها:

(1) استقبال مجموعة من الطلاب الروس من جامعة البحوث الوطنية والإشراف عليهم: ضمن إطار الاتفاقية التي وقعتها الجامعة اللبنانية مع جامعة البحوث الوطنية - المدرسة العليا للاقتصاد، استقبلت كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الأول مجموعة من الطلاب الروس وذلك في إطار برنامج التبادل المنصوص عليه في الاتفاقية. وقد حضر الطلاب مجموعة المقررات باللغتين العربية والأجنبية على مدى شهرين. وقد تكفل المركز بمتابعة كافة الأمور الأكاديمية والإدارية المتعلقة بهم طول المدة التي قضوها في لبنان.

(2) الاجتماع بوفد كبير من جامعة Zhejiang Gongshang University : بحضور عميد الكلية الدكتور كميل حبيب ومديرة مركز اللغات والترجمة زينة طعمة وعدد من أعضاء الهيئة التعليمية في كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة.

2. المؤتمرات والندوات

عقد المركز سلسلة من المؤتمرات والندوات ذات الطابع الأكاديمي، والتي تناولت موضوعات أساسية يتم تداولها وهي موضع جدال على الساحة العامة.

أ. الندوات وورش العمل؛ قام المركز بتنظيم مجموعة من الندوات وورش العمل أهمها:

(1 ندوة حول الحدود البحرية اللبنانية والمسألة القانونية للبلوكات النفطية وذلك بالتعاون مع الجيش اللبناني حيث ألقى المحاضرة العقيد الركن البحري مازن بصبوص. وقد تناولت المحاضرة مسألة ترسيم الحدود البحرية اللبنانية ومسألة الخلاف حول ترسيمها مع فلسطين المحتلة.

(2 ورشة عمل حول أزمة سد النهضة ومسألة حوض النيل: ألقى المحاضرة الخبير المصري وعضو خلية الأزمة الحكومية لنهر النيل الدكتور محمد سالمان طابع حيث تناول موضوع الأزمة بين مصر وأثيوبيا حول سد النهضة بالإضافة إلى الموقف المصري من أزمة حوض النيل.

(3 ورشة عمل حول الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر ألقاها المقدم الركن في الجيش المصري تامر رشدي ياسين (الذي كان يحضر دورة أركان مع الجيش اللبناني) حيث تطرّق إلى موضوع الأهمية الإقليمية والدولية للبحر الأحمر وارتباطه بالأمن القومي العربي.

(4 المشاركة في ندوة أزمة كشمير بدعوة من السفير الباكستاني في لبنان السيّد أفتام خوخير لمناقشة مستقبل كشمير واحتمالات المستقبل.

ب. المؤتمرات المحلية والدولية؛ عقد المركز سلسلة مؤتمرات دولية، كما تلقى مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية مجموعة من الدعوات إلى مؤتمرات محلية وخارجية وشارك في عدد منها:

(1 المشاركة مؤتمر العلاقات العربية الصينية الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية

(2 المشاركة في مؤتمر العرب وإيران الذي نظمه المركز الاستشاري للبحوث والتوثيق

(3 المشاركة في مؤتمر آفاق التسوية السياسية للأزمة السورية في الصين والذي نظمه معهد شانغهاي

للدراسات الدولية بالتعاون مع جامعة شانغهاي بالإضافة إلى موفد الحكومة الصينية للأزمة السورية السيد

وشيه شياو يان (Xie Xiaoyan) حضره ممثلون رسميون بالإضافة إلى جامعيين وباحثين من مختلف

أنحاء العالم، تباحثوا في كيفية التوصل إلى حل سياسي في سوريا.

4) المشاركة في مؤتمر التعليم والمدن العالمية: تقنيات جديدة للتنمية" في سان بطرسغ - روسيا حول التعليم العالي، ضم المؤتمر خبراء في مجالات التنمية والتعليم من عدة دول كروسيا والولايات المتحدة وإيطاليا حيث عالجوا موضوع كيفية تطوير الجامعات وسبل التعليم فيها.

5) المشاركة في اجتماع الشركاء الدوليين لجامعة البحوث الوطنية والذي حضره جامعات من 20 بلداً وكانت الجامعة اللبنانية هي الجامعة العربية الوحيدة التي حضرت هذا الاجتماع.

ثالثاً: مدى توافق هذه الانجازات مع الدور المتوقع منها

على قاعدة جامعة لا تتطور جامعة تموت، يسعى المركز من خلال أنشطته للمواءمة بين الواقع والمرتجى، لتحقيق الدور المتوقع منه لا سيما فيما يتعلق بتقديم المشورة لتطوير الكلية والعمل على إعداد "المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للخمس سنوات القادمة"، بالإضافة إلى أنّ معظم إنجازاته حتى اليوم تتوافق مع المهام الملقاة على عاتقه باستثناء تلك المتعلقة بموضوع البحث العلمي، حيث يسعى للمواءمة بين برامج دعم البحث العلمي في الجامعة اللبنانية من جهة، والتي هي أربعة برامج: برنامج دعم الأبحاث الأكاديمية الفردية (2003)، برنامج دعم الأبحاث المشتركة في محاور بحثية محدّدة (2008)، برنامج دعم أبحاث الابتكار والتطوير (2012) وبرنامج دعم المشاريع البحثية التطبيقية ذات العلاقة بالمجتمع (2019)؛ وبين الحاجة الفعلية لكلية الحقوق والعلوم الإدارية والسياسية من الأبحاث والدراسات من جهة ثانية.

1. مركز الدراسات واستقطاب برامج دعم الأبحاث والتمويل

يتركز معظم الإنفاق العالمي مؤخراً على البحث والتطوير الذي تديره مراكز الأبحاث والدراسات. وتجدر الإشارة إلى أنّ تقييم نجاح هذه المراكز لا يتم عبر تقييم إنتاجها المالي، بل بمدى تأثيرها في صناعة السياسات والرأي العام. ومع الأخذ بعين الاعتبار أنّ مركز الدراسات هو في مرحلة إعادة الإحياء، فإنّ المركز في صدد نقاش مسألة التمويل عبر:

- أ. ربط موازنة البحث العلمي في المركز بموازنة الأبحاث في الأبحاث في الجامعة اللبنانية.
- ب. إقامة شراكات ضمن برامج وخطط محدّدة (مثل: الأمن العربي المائي واقتصاديات الطاقة...) مع كل من:
الإدارات المحلية (البلديات) والنقابات (لاسيماً نقابة المهندسين)
- ج. بالإضافة إلى سعيه للاستفادة من عدّة مصادر أخرى، مثل:

1) السعي لتحقيق زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي والعمل على رفع الموازنات المخصصة لمراكز الأبحاث

2) التعاون بهدف زيادة عدد البرامج الممولة من جهات عديدة لدعم البحث العلمي، وإنشاء الصناديق المخصصة لهذا المجال

3) الاستفادة من برامج الاتحاد الأوروبي التي تموّل المشروعات الطموحة والتي تحتاج إلى تعاون دولي

2. دور مركز الأبحاث من تصويب اختصاصات الماستر وتوجيه مواضيع أبحاثها

تسعى الجامعات عامة لوضع خطط إستراتيجية تهدف لتطوير عملها بما يتلاءم مع أهدافها ومتطلبات العصر؛ وفي هذا الصدد، يسعى مركز الدراسات وانطلاقاً من الدور الموكل إليه بتقديم المشورة للكلية، لإقامة مؤتمر للمخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، كما ويطمح لبلورة الخطة التي تمرّ بالآليات الإدارية، ويلحظ المخطط التوجيهي ضمن محاوره:

أ. محور مخصص لمسألة توجيه مواضيع البحث العلمي، من خلال العمل على توجيه أبحاث ورسائل الطلاب، وتقديم الخيارات حول العناوين المقترحة بما يتلاءم مع حاجيات الكلية من جهة، والبرامج المرجوة من قبل الجامعة اللبنانية من جهة أخرى. بالإضافة إلى برامج أكاديمية وبحثية محلية، إقليمية ودولية.

ب. كما ويسعى من خلال دوره في مجال تصويب اختصاصات الماستر إلى العمل على إنشاء اختصاصات جديدة، كان أولها صدور قرار إنشاء ماستر دراسات صينية، ويتم العمل حالياً على إنشاء ماستر في كل من: الدراسات الروسية، الدراسات الأمريكية، دراسات إقليمية وغيرها...

3. دور المركز حيال إنتاج المعرفة ونشرها محلياً وإقليمياً وحيال جودة البحث العلمي

لقد أصبحت الجودة اليوم مطلباً عالمياً، وصفة ملازمة في العصر الحديث لمختلف نواحي ومتطلبات الحياة العصرية. وقد بات البحث العلمي أحد ركائز التنمية المستدامة في المجتمعات والذي عليه أن يتصف بالجودة ويشتمل على معاييرها في سبيل تحقيق التنمية المرجوة على مختلف الصعد والبيادين.

فالبحث العلمي المعدّ وفقاً للمعايير العالمية، بات يُشكّل مؤشراً حقيقياً كمجدّد لتقدم الدول ورفي المجتمعات وتقدمها المعرفي، وأصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمع المعرفة الجامعي كأحد محدّدات التقويم الأكاديمي، وذلك من خلال قدرة البحث العلمي من خلال العديد من معايير ضبط الجودة التي تقود نحو حل العديد من المشاكل العلمية للمجتمع المعرفي.

من أجل ضمان جودة البحث العلمي، وإدخال تغييرات جذرية على البرامج التعليمية والنظم الإدارية والأبحاث العلمية، والمساهمة إيجاباً في تطوير وتنمية الدول، يطمح المركز لـ:

- إنشاء هيئات عليا للبحث العلمي
- التوجيه المستمر ليأتي البحث العلمي ملتبساً لأهداف التنمية وحلّ المشكلات الوطنية
- السعي لإقرار مبدأ إعطاء الحوافز للجامعات في لبنان (عامّة)، والجامعة اللبنانية بكل كلياتها (خاصة)، لكي تنتج بحوثاً ذات مستوى متميّز.
- العمل على توفير عدد من الباحثين والعلماء المبدعين.
- السعي لإيجاد المناخ الأكاديمي الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية ومختبرات وأجواء اجتماعية ونفسية ومادية ملائمة، ونظم إدارية وتنظيمية مريحة توفر للباحث الانكباب على بحثه والتفرغ له.
- تأمين الأموال اللازمة للنشاطات البحثية.
- منح الوقت الكافي لإجراء الأبحاث، وتوفير الحرية الأكاديمية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدول المتقدّمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، لم تكف بتوفير البيئة الاقتصادية والقوانين المنظمة لدعم البحث العلمي، بل ذهبت لوضع الأموال الطائلة تحت تصرف مراكز الأبحاث. وباتت تُعتبر جودة البحث العلمي من التحدّيات التي تواجهها الجامعة اللبنانية عامة، ومراكز الأبحاث التابعة لها خاصة، لما لها من أثر بالغ في تطوير وتحقيق التنمية المجتمعية، والتي لا بد لها من العمل على الأمور التالية:

- نشر ثقافة جودة البحث العلمي، وجودة الكتابة العلمية للرسائل الجامعية.
- ضرورة ربط البحث العلمي الجامعي بالتنمية المجتمعية، والمساهمة في حلّ المشكلات.
- التأكيد على خطورة الغش والسرققة العلمية وتأثيرها السلبي على ضمان جودة البحث العلمي.

يسعى المركز لتفعيل دور المجلّة العلمية التي يقع على عاتقها مسألة نشر الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة، كما التنسيق مع مثيلاتها من نفس الاختصاص لتبادل الخبرات في هذا المجال، فضلاً عن تبادل نشر الدراسات ذات المنفعة. والوقوف عند آخر مستجدات البحث العلمي في مجال الاختصاص محلياً، إقليمياً، ودولياً. إذ لا بدّ من تفعيل العمل البحثي الذي يرتبط بين الحاجات والأهداف، لكي تكون الحاجات نابعة من المجتمع متفاعلة مع واقع مشاكله، والأهداف مرتبطة بغائيّة التكامل الذي يحقّق التنمية المستدامة.

فالعَمَلُ البَحْثِي الذي يجمع بين الحريّة والعلم ينتج ديناميّة فكريّة تتفاعل في سبيل تحقيق مصلحة المجتمع العليا، ذلك أنّ الإنتاج البَحْثِي المتسلّح بالحقيقة يشكّل الاستثمار الأثمد ربحاً لخير المجتمعات.

إلّا أنّ الجدير ذكره هو سعي المركز للعمل على إعادة هيكليّة كلية الحقوق والعلوم السياسيّة من خلال إعداد مشروع تحت عنوان "المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداري" والذي يسعى المركز من خلاله العمل على إستحداث نظام جديد للكلية كحظوة أولى تسير على خطاها مختلف كليات الجامعة اللبناية، وإعادة النظر بالأنظمة التي تحكم مسار العملية التعليميّة بمختلف أبعادها القانونيّة والإداريّة والفنيّة والعملية التعليميّة، فضلاً عن تسليطه الضوء على ضرورة إدخال واستحداث اختصاصات جديدة تتوافق مع متطلبات العصر، والعمل على تطوير العملية التعليميّة بهدف تحقيق نواتج ذات كفاءة ومهارات تتوافق مع متطلبات سوق العمل محلياً وعالمياً. بالإضافة إلى ربط البَحْث العلمي ومخرجاته بالحاجات الفعلية والآنية للمجتمع المحلي.

وقد تمّ عرض المخطط التوجيهي خلال مؤتمر دولي افتراضي نظّمه المركز بشراكة فرنسيّة، ومشاركة للعديد من الدول الأخرى مثل البرازيل، ماليزيا، سنغافورة، وغيرها. وسوف يأتي التقرير على تفصيل ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الفقرة الثانية: المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسي والإدارية للخمس سنوات القادمة

تتمثل الغاية الكبرى لأي مؤسسة ببقائها واستقرارها وتطورها في بيئتها، والتي تظهر من خلال سعيها المستمر لتحقيق أهدافها السنوية، رضا المستفيدين عنها وديمومة جذبهم، وجودة الخدمات التي تقدمها وغيرها. الأمر الذي يتطلب منها السعي بشكل مستمر لتجاوز التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق ذلك، والتي تتمثل بتهديدات تفرضها إما البيئة الخارجية للمؤسسة أو من داخل المؤسسة نفسها. ولا يتم ذلك من دون البحث في نقاط الضعف لمعالجتها ونقاط القوة لتعزيزها، والاستفادة من تجاربها السابقة أو تجارب المؤسسات الشبيهة لها.

يبرز دور التخطيط الاستراتيجي لأي مؤسسة كأداة ووسيلة أساسية تُسهم في تحقيق غايتها في البقاء والنمو والاستمرارية، لما يوفّره من عمليات تفكير تسيير وفق منهجية منطقية تبدأ من جمع المعلومات وتنتهي بوضع الأهداف التي تحاول من خلالها التفاعل مع بيئتها الخارجية والتأثير فيها بل وصناعتها، فتصبح هذه البيئة نفسها داعم أساسي للمؤسسة في التقدّم والاستمرارية.

ويأتي المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ليستجيب للحاجة الملحة التي تفرضها التطورات المتسارعة في مجال التعليم العالي محلياً، إقليمياً ودولياً، والذي تحتاجه الكلية لتمتد من المحافظة على الدور الريادي الذي أُنشئت لأجله وتقديم الأفضل.

البند الأول: المخطط التوجيهي¹

يتمحور المخطط التوجيهي حول كيفية الحفاظ على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية وتعزيز الميزة التنافسية لها، وقد تمّت ترجمت ذلك من خلال الأولويات الإستراتيجية والأهداف التابعة لها والتي ركّزت بداية على نقاط ثلاثة هي:

- تحسين البحث والتطوير
- التشجيع على الإبداع لإيجاد أو لتعزيز ما تملكه الجامعة من سمعة طيبة وأمور تتميز بها ولا يجارها غيرها فيها ولا يستطيع أن يقلدها
- تطوير الخبرات الموجودة والتي تراكمت عبر سنوات عمل الجامعة والاستفادة منها

ويسعى المخطط للعمل على تنسيق الجهود وتكاملها وتركيزها بين جميع أعضاء الهيئة التعليمية والكادر الإداري من أجل تحقيق رؤية الكلية عبر تنفيذ أهداف الخطة وتحفيز العمل الجماعي والتعاوني الهادي. كما يطمح، من خلال خطة التوجيه الإستراتيجية إلى تطوير كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة

¹المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للخمس سنوات القادمة، مركز الدراسات القانونية والسياسية، 2019.

اللبنانية وتحويلها إلى كلية رائدة ليس فقط في لبنان بل على مستوى المشرق العربي وذلك من خلال وضع معايير عالية للتميز عند طلاب الإجازة والدراسات العليا في اختصاصي الحقوق والعلوم السياسية. وقد أرفقت الخطة بجدول زمني على أي يبين مدة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية وبعض الأهداف التشغيلية المرتبطة به، وجدول يُظهر ما يحتاجه التنفيذ من موارد مالية وبشرية ويبين الجهات المسؤولة عنه.

يُشكل المخطط إطاراً مرناً يمكن الأقسام التعليمية والأقسام الإدارية التابعة للكلية من صياغة خطط العمل الإستراتيجية والتشغيلية الخاصة بها وتقدير الموارد البشرية والمادية اللازمة وتحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ. وتنطلق الخطة من خلال العمل على تحديد النقاط التالية: أين نحن الآن؟ أين يجب أن نكون؟ ما هي آليات وبرامج العمل التي يجب إتباعها؟

أولاً: القيم الحاكمة، الرسالة الرؤيا والأهداف

ينطلق المخطط من مجموعة من القيم الحاكمة التي تأتي متوافقة مع القيم العامة للجامعة اللبنانية، ولأهداف إنشائها والتي تتسجم مع قيم الدولة عموماً. بالإضافة إلى رسالة منبثقة من رسالة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ورؤية تتضمن الصورة التي من المتوقع أن تكون عليها الكلية بعد خمس سنوات من بدء وضع المخطط حيز التنفيذ.

1. القيم الحاكمة، الرسالة والرؤيا

أ. القيم الحاكمة؛ تتمثل القيم الحاكمة بما يلي:

- 1) الوحدة الوطنية؛ ويقصد بها تعزيز اللحمة والاندماج مع كافة مكونات الكيان اللبناني بما يتضمن وحدة التوجهات والرؤى الوطنية للقضايا القانونية والاستفادة من خدمات الكلية على المستوى الوطني.
- 2) الانفتاح الحضاري؛ ويقصد به الاطلاع والاستفادة من الإنتاج العلمي والثقافي للمجتمعات المدنية خارج لبنان وتوسيع التعاون العلمي والثقافي معها.
- 3) التنمية الشاملة المتكاملة والمستدامة؛ من خلال دراسة وتحليل ووضع الحلول للمشاكل القانونية والسياسية التي تحول دوت تطوّر المجتمع ورفيّه وتآلفه وانسجامه والعمل على النهوض به علمياً، والحرص على نقل التجارب والقيام بالبحوث الهادفة إلى تنميته على الصعيد القانوني والسياسي.
- 4) الريادة؛ أن تبقى الكلية في الطليعة على المستوى الوطني والإقليمي في مجال التعليم والإعداد للطلاب بشكل يمكنهم من تحمّل المسؤولية القيادية في مجال المهن القانونية وفي المجال السياسي والإداري، بغية إحقاق الحقّ والعدالة في القطاعين العام والخاص والنهوض بالمجتمع والوطن.
- 5) العدالة؛ أي الحرص على إعطاء كل ذي حقّ حقه دونما تمييز بين قوي وضعيف.
- 6) الإبداع والتميز؛ من خلال العمل على تشجيع الطلاب على الإبداع والتميز ورعاية وتبني المبدعين والمتميزين منهم.
- 7) التعلّم المستمر؛ تشجيع الطلاب في الكلية على تطوير قدراتهم التي اكتسبوها عبر برامج تدريب مستمر.

ب. الرسالة؛ تنطلق رسالة المخطط التوجيهي من رسالة كلية الحقوق والتي تتمثل بفتح مجال التحصيل العلمي والمعرفي أمام جميع الطلاب المنتسبين إليها وإعدادهم إعداداً عالياً ومتخصصاً، وتزويدهم بالخبرة والأسس العلمية والمنهجية والتقنية لتحمل المسؤولية القيادية في مجال المهن القانونية بغية إحقاق الحق والعدالة في القطاعين العالم والخاص. كما تتمثل بالمساهمة بتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع المدني وتعزيز الوحدة الوطنية وافتتاحه الحضاري وتوسيع مجالات التعاون العلمي والثقافي اللبناني مع الخارج.

ج. رؤيا كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للخمس سنوات القادمة؛ يسعى المخطط التوجيهي لأن تصبح الكلية بعد خمس سنوات من بدء تطبيقه على الشكل التالي:

1) كلية تربوية رائدة في مجال الحقوق والعلوم السياسية والإدارية من ضمن العشر الأوائل على المستوى الإقليمي

2) قد وسّعت تعاونها العلمي والثقافي مع كل من دول الصين الشعبية وروسيا الاتحادية عبر إبرام اتفاقيات تعاونية في مجال تبادل الأساتذة والطلاب والبرنامج وأطلقت برنامج الدراسات الصينية وبرنامج الدراسات الروسية.

3) عزّزت تعليم اللغة الإنكليزية واللغة الفرنسية في مناهجها تسهيلاً للتبادل والتعاون والانفتاح العلمي والثقافي.

4) طوّرت مهارات طلابها في مجال التكنولوجيا.

5) استحدثت قسم للعلاقات الدولية والدبلوماسية على مستوى الإجازة.

6) أنشأت أكاديمية العلاقات الدولية والدبلوماسية باللغتين الفرنسية والإنكليزية مستفيدة من تجربتها في فرعها السادس.

7) أضافت حقل السياسات العامة كحقل تعليمي لديها.

8) أنجزت تطوير وتعديل المناهج التعليمية.

9) عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع مؤسسات قانونية وسياسية وإدارية في القطاعين العام والخاص لتسهيل عملية تدريب طلابها.

10) طوّرت أساليبها وتقنياتها (وسائلها التعليمية) بما يواكب الحداثة عبر إدخال: الإنفوغراف واللوح التفاعلي وال LCD.

11) ارتبطت مع طلابها عبر شبكة إلكترونية تعليمية تمكّنهم من الاستفادة من دراسات وأبحاثها ومراجعتها ومكتبتها وترابطهم بأهم مراكز الأبحاث والدراسات القانونية والسياسية والإدارية.

12) أنجزت المسار الوظيفي للأستاذ الجامعي بما يضمن دقة ووضوح المهام التي ينبغي عليه إنجازها كي يرتقي فيه وذلك بناءً على تقييم أداء منهجي معياري.

13) ارتبطت ببروتوكولات تعاونية مع مراكز بحثية محلية وعالمية، وجامعات دولية.

14) فتحت حقولاً بحثية في عدّة مجالات لاسيّما السياسات العامة، وبنّت على أساسها مسارات ماسترات وإجازات تابعة لها.

2. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للمخطط

يهدف المخطط التوجيهي للعمل على تحسين قدرات الطلاب الأكاديمية والبحثية وتشجيعهم على التفكير النقدي والإبداع والابتكار والذي سوف يؤدي إلى التميز على مستوى التعليم والبحث وحتى الخدمات. وتعزيز الهيئة التعليمية والإدارية بهدف رفع مستوى التلاؤم مع البرامج الجديدة والتأكد من مواكبة هاتين الهيئتين لكافة التطورات في مجالهم وذلك لتطوير المهارات وفهم استراتيجيات التعليم العالي وزيادة مستويات المعرفة بموارد الكلية.

أ. الأهداف العامة؛ أمّا الأهداف العامّة للمخطط التوجيهي، فقد تمّ تقسيمها إلى سبعة محاور على الشكل التالي:

(1) المحور الأول: المقررات؛ ويتضمن العمل على إعادة هندسة المقررات، وتقديم مقترحات وآليات لتحديثها من خلال الاستعانة بتجارب جامعات أجنبية وخاصة.

(2) المحور الثاني: الدراسات العليا في الكلية؛ ويتمحور حول استحداث ماسترات جديدة في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، بالإضافة إلى تحديث ضوابط القبول والانتقال من الإجازة إلى الماستر والدكتوراه، ومراجعة سياسات الإشراف على سائل الماس تر والدكتوراه.

(3) المحور الثالث: استحداث أكاديمية العلاقات الدولية والدبلوماسية، ترتبط بكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، متخصص في العلاقات الدولية والدبلوماسية، على أن يكون اختصاص مغلق تقوم معايير القبول فيه على أساس مقابلة شفوية. ويتم تدريسه باللغتين الفرنسية والإنكليزية.

(4) المحور الرابع: فتح المسارات، ووضع آلية لفتح المسارات بين الاختصاصات في الجامعة اللبنانية وعرض تجارب لجامعات أجنبية وخاصة

(5) المحور الخامس: التقييم؛ وتقديم عرض لوضع التقييم الأكاديمي في الجامعة، وتنظيم فئات الأساتذة في الكلية (معيد، أستاذ مساعد، أستاذ...)، تحديث معايير التقييم وأهميتها الأكاديمية.

(6) المحور السادس: تطوير الكلية؛ من خلال مراجعة نظام ال LMD ومقارنته مع المنهج السابق، اعتماد أساليب حديثة في التعليم، تطوير البحث العلمي، تطوير المكتبة وتعزيز دور المكتبة الرقمية، إشراك طلاب الدكتوراه في العملية التعليمية والبحثية.

(7) المحور السابع: تطوير مراكز الدراسات في الكلية، إن لجهة الأهداف الاستراتيجية، التنظيم الإداري والمالي والبحث العلمي والنشر.

ب. برامج تنفيذ الأهداف

(1) إعادة هندسة المقررات للسنوات الجامعية بكافة مراحلها وإدخال مقررات جديدة باعتماد المقارنة مع الجامعات الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال: إجراء مراجعة جوهرية للبرامج القائمة وما يتفق مع تطوّر المعايير الدولية وتحديث المحتوى العلمي للمقررات الدراسية واقتراح مواد جديدة

(2) استحداث اختصاصات ماستر جديدة: ماستر سياسات عامة (Public Policy) اختصاصات ماستر بحثية ومهنية

(3) استحداث أكاديمية العلاقات الدولية¹؛ وهو قسم مختص بتدريس العلاقات الدولية، يتبع لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، يُدرّس باللغتين الإنكليزية والفرنسية على غرار الفرع الفرنسي، على أن يكون اختصاص مغلق ومعايير القبول فيه مبنية على تقييم خطي وشفهي.

(4) اعتماد معايير جديدة للتقييم؛ من خلال وضع سياسة شفافة لتقييم أسئلة الامتحانات، إعداد الامتحانات استناداً لمعايير دولية، تعزيز قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس في القضايا الأكاديمية المختلفة، اعتماد طرق حديثة في التدريس.

(5) الأنشطة اللاصفية؛ من خلال عقد الندوات والمحاضرات العلمية المتخصصة والتي تحاكي التطورات على مختلف المستويات، وتنظيم ورش عمل تهدف لتطوير مهارات الطلاب الأكاديمية والبحثية.

ج. دور المركز في الخطة؛ إلى جانب ما تقدّم، ودوره الأساسي في إعداد المخطط التوجيهي، يقع على عاتق المركز العمل على:

(1) إنشاء قاعدة للبيانات تتضمن معطيات تتعلّق باختصاص الحقوق والعلوم السياسية، مثال: وصف المقررات، السير الذاتية للأساتذة، الهيكلية الإدارية في كل من الجامعات الخاصة والدولية وكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، بالإضافة إلى هيكليات وبرامج مراكز الدراسات.

(2) إطلاق برنامج للأنشطة اللاصفية، يهدف لمساعدة الطلاب على استكشاف وتطوير قدراتهم وتحقيق التميّز في مختلف المجالات، وبرنامج تدريبي يكون جزء من البرنامج التعليمي وهدفه تعزيز تنمية القدرات الفكرية والمهذبة للطلاب، وتمكينهم من ربط خلفيتهم الأكاديمية بحقل مهني محدّد.

(3) تقديم مقترحات لتطوير الكلية من خلال تبني أساليب حديثة في التعليم، وتطوير البحث العلمي وتحديث المكتبة وباقي مصادر المعلومات والتركيز على المكتبات الرقمية.

(4) تعزيز البرامج الأكاديمية والبحثية التي تتناول موضوعات مثل: تطوّر النظام السياسي اللبناني - السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان - الأمن المائي العربي - النظام الإقليمي العربي - الإسلام السياسي - التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأميركية - اقتصاديات الطاقة - برنامج الدراسات الإفريقية - برنامج دراسات أمريكا اللاتينية - الوجود العربي في أوروبا.

ثانياً: مؤتمر إصلاح التعليم العالي في العالم العربي - كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً

¹ ملحق رقم 10، مخطط أولي لأكاديمية العلاقات الدولية

عقد مركز الدراسات مؤتمر افتراضي بالشراكة مع مركز Maurice Hauriou لأبحاث القانون العام - جامعة باريس Webinar تحت عنوان "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي - كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية نموذجاً" وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء الواقع فيهما 15 و 16 حزيران 2021.

وقد شاركت في أعمال المؤتمر خبراء من الدول التالية: فرنسا، لبنان، إيطاليا، ماليزيا، سنغافورة البرازيل وساحل العاج. وتم تقديم الأوراق والمداخلات باللغتين الفرنسية والإنكليزية، والتي تمحورت حول إصلاح التعليم العالي وتقييم برامج التدريس والبحث بالإضافة إلى البرامج والتخصصات الجديدة في الحقوق والعلوم السياسية والبحث العلمي في الجامعات. انعقد المؤتمر على يومين متتاليين، وتمحورت الموضوعات ضمن أربعة عناوين كبرى، جاءت كالتالي:

1. اليوم الأول؛ الثلاثاء 15 حزيران 2021

وقد تضمن محورين أساسيين من بعد الافتتاح وكلمات الترحيب من قبل الجهات المنظمة.

أ. المحور الأول: إصلاح التعليم العالي بمنظور مقارن؛ تمت خلاله عرض ومناقشة عدة أوراق تناولت الموضوعات التالية:

(1) حالة العالم العربي؛ وتضمنت عرض لواقع ونشاط كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية قدمها عميد الكلية الدكتور كميل حبيب¹، وورقة بعنوان القضايا والإشكاليات الرئيسية المتعلقة بالتعليم العالي في العالم العربي قدمها منسق عام المؤتمر وأستاذ محاضر في جامعة باريس الدكتور فؤاد نهرا، وورقة عمل تناولت أزمة التعليم العالي في المغرب العربي عرضها الدكتور عيسى القادري وهو أستاذ فخري في جامعة باريس والمدير الفخري لمختبر المغرب العربي وأوروبا.

(2) حالة الجامعات الأوروبية؛ وتضمنت عرض ورقتين، الأولى بعنوان خصخصة إدارة الجامعات الحكومية: النموذج الإنكليزي قدمها Annie Vinokur أستاذ محاضر في جامعة Paris Ouest Nanterre University، والثانية تناولت سياسات الاتحاد الأوروبي في إصلاح التعليم العالي للأستاذ Thierry Rambaud، أستاذ محاضر في جامعة باريس.

ب. المحور الثاني؛ تحت عنوان "تقييم برامج التدريس والبحث في التعليم العالي"، وتضمنت أوراق هذا المحور الموضوعات التالية:

(1) تقييم التعليم العالي في كل من سنغافورة وماليزيا، وتمحورت حول موضوعين، الموضوع الأول: آلية التقييم في إحدى الجامعات في سنغافورة قدمها الأستاذ علي قادري باحث أول في جامعة سنغافورة الوطنية، والورقة الثانية كانت بعنوان الدولة والجامعة: تقييم الأداء في الجامعات الماليزية قدمها الأستاذ شاكيلا يعقوب وهو أستاذ في جامعة مالايا والمدير التنفيذي لمعهد السياسات العامة.

¹ملحق رقم 6، ورقة العمل المقدمة من قبل عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الدكتور كميل حبيب

2) معايير التقييم الفرنسية؛ وتضمّنت ورقّتين، الأولى بعنوان تقييم البحث في التعليم العالي الفرنسي عرضها **Speranta Dumitru** وهو أستاذ مشارك في جامعة باريس. والورقة الثانية بعنوان "HCERES وتقييم الجامعات الأجنبية: حالة الجامعات العربية قدّمها الأستاذ **François Pernot** وهو أستاذ جامعي ومدير القسم الأوروبي والدولي في المجلس الأعلى الفرنسي لتقييم التعليم العالي والبحث.

2. اليوم الثاني؛ الأربعاء 16 حزيران 2021

والذي تمحور حول عنوانين أساسيين تمّ تقسيمهم إلى محورين على الشكل التالي: المحور الثالث بعنوان "القيمة المضافة للبرامج والتخصصات الجديدة في الحقوق والعلوم السياسية"، والمحور الرابع بعنوان "البحث العلمي في الكليات والدعم الخارجي".

أ. **المحور الثالث؛ القيمة المضافة للبرامج والتخصصات الجديدة في الحقوق والعلوم السياسية.** وقد تضمّنت مناقشة خمسة أوراق تضمّنت العناوين التالية:

1) تطوير برامج الماجستير في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية للدكتور عقل عقل، أستاذ في الجامعة اللبنانية ونائب مدير المركز اللبناني للدراسات القانونية والسياسية.
2) ماستيرات متخصصة في دراسة المناطق بحسب تقسيماتها جغرافيا مثل: دراسات شرق أوسطية، دراسات أميركا اللاتينية، دراسات صينية وغيرها، عرضها الدكتور احمد ملي، أستاذ ورئيس مركز الدراسات القانونية والسياسية.

3) ماستر في التبصر والاستراتيجية، ورقة قدّمها الأستاذ برتراند لانغ أستاذ مشارك من جامعة باريس.
4) كيف توفر برامج العلاقات الدولية والسياسية الجديدة تجربة أفضل للطلاب، عرضها الأستاذ ماثيو هيل، أستاذ مشارك من جامعة باريس.
5) مناهج متعددة التخصصات لدراسة السياسة العامّة، للأستاذة شريفة مرم الحبشي باحثة أولى، INPUMA، جامعة مالايا.

ب. **المحور الرابع؛ البحث العلمي في الكليات والدعم الخارجي، وتضمّن العديد من الموضوعات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر**

1) طبيعة البحث القانوني في الجامعات الفرنسية، عرضها الأستاذ ميشيل ديغوف، أستاذ في جامعة باريس، ونائي عميد كلية الحقوق.
2) البحث الاستراتيجي بين الجامعة والمؤسسة العسكرية، للأستاذ كمال حماد، أستاذ في الجامعة اللبنانية وعميد فخري لكلية السياحة.

3) المؤسسات البحثية والجامعية في ساحل العاج، حالة مؤسسة ساحل العاج للسلام، للأستاذة ماري جينيروسا ديليس شويزنبرغ، وزيرة سابقة، وعضو المجلس الاستشاري لمؤسسة the Advisory Board of

Houphouet Boigny Foundation

4) البحث في العلوم الاجتماعية ودور المنظمات الدولية، للأستاذ ألبرتو جابرييل، باحث في العلوم الاقتصادية.

3. حول المؤتمر وأهدافه

يسعى مركز الدراسات لأن يجعل المؤتمر نقطة انطلاق في مسار إصلاح التعليم العالي في لبنان من خلال البدء بإعادة هيكلة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، مع الاستفادة القصوى من التجارب الخارجية للدول وإجراء شراكات مفيدة. وانطلاقاً من كون الجامعات والمراكز البحثية ليست أبراجاً عاجية بل تلعب دوراً ريادياً في بناء مستقبل أفضل، تُصبح هذه الخطوة مسألة ضرورية للبنان الذي يعاني اليوم من أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وجلّ ما يحتاجه هو الاستعانة بدراسات وأبحاث علمية لخبراء ومتخصصين وموارد بشرية كفوءة قادرة على أن ترفد سوق العمل باليد العاملة ذات المهارة العالية¹.

وانطلاقاً من كون الجامعات تعتبر أساس اقتصاد المعرفة ومصدر للخبراء والمتخصصين القادرين على إخراج لبنان من أزمتته من جهة، وإصلاح التعليم العالي من جهة أخرى، فمن المتوقع من هذا المؤتمر أن يعمل على مناقشة موضوعات أساسية لها دور بارز في تطوير البرامج والندوات التي تتوافق مع المعايير العالمية للجودة في التعليم العالي والبحث العلمي².

أ. القيمة المضافة للبرامج والاختصاصات الجديدة في كلية الحقوق³

تطرق رئيس مركز الدراسات القانونية والسياسية في ورقته التي قدّمها خلال المؤتمر إلى أهمية استحداث برامج واختصاصات جديدة في قسم الدراسات العليا في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، وما يتطلبه ذلك من ضرورة العمل على إعادة هيكلة المناهج وتعديل النظام الداخلي للكلية بما يسمح بحصول ذلك بمرونة تتوافق مع سرعة التغيرات التي يشهدها التعليم العالي.

إنّ عملية استحداث ماسترات جديدة هي إحدى النقاط الأساسية المطروحة في مشروع المخطط التوجيهي الذي يعدّه المركز، بدءاً من إنشاء قاعدة للبيانات ومنتدى إلكتروني وتوصلاً إلى ضرورة تعزيز البحث العلمي، ضمن خطة شاملة تضمن القدرة على تحقيق ذلك. ومن الاختصاصات التي يطرحها المركز كأولوية في مشروعه: ماجستير دراسات صينية⁴، ماجستير سياسات عامة، دراسات روسيا وأوراسيا¹، دراسات أمريكية، دراسات إفريقية، دراسات إقليمية.

¹ احمد، ملي، ورقة الافتتاح في "مؤتمر إصلاح التعليم العالي في العربي- كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً"، ملحق رقم 5، ورقة الافتتاح.

² أحمد، ملي، ورقة الافتتاح في المؤتمر، مصدر نفسه.

³ احمد، ملي، القيمة المضافة للبرامج والاختصاصات الجديدة في كلية الحقوق، ورقة مقدمة خلال مؤتمر "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي- كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً"، ملحق رقم 7.

⁴ وقد بدء العمل به منذ بداية العام الجامعي 2020-2021، إلا أنّه ولأسباب روتينية وبعضها لوجيستية بالإضافة إلى ظروف وباء كورونا قد فرضت التمهّل للبدء به إلى العام الحالي 2021-2022.

بالإضافة إلى ذلك، يسعى المركز من خلال المخطط التوجيهي العمل على تعزيز دور الجودة في التعليم العالي من خلال: السعي لتعزيز كفاءة ومهارة أعضاء هيئة التدريس، اعتماد أساليب ومهارات حديثة في التدريس وإشراك الطلاب في العملية التعليمية. والذي يتم من خلال العمل على:

- أن يتوافق اختصاص الأستاذ مع المادة التي يدرّسها
- أن تتألف لجان الإشراف على الرسائل ولأطروحات ولأبحاث عموماً من الأخصائيين في المجال موضوع الدراسة
- أن يُتقن الطلاب لغتين على الأقل (اللغة الأم ولغة أجنبية)
- أن تتم اختصاصات الماجستير الجديدة بالشراكة مع جامعة أجنبية متخصصة
- تلبية احتياجات سوق العمل الجديدة
- فتح المسارات
- إعادة النظر في شروط القبول في مرحلتي الماجستير والدكتوراه
- توجيه البحث العلمي

يظهر ممّا تقدّم أنّ المركز ينطلق بأي نشاط أو مشروع يقّمه للكلية من مشروع المخطط التوجيهي لكلية الحقوق الذي يعتبر بمثابة سياسة عامة تتضمن رؤية للكلية بعد فترة زمنية محدّدة. وقد بدا ذلك واضحاً من خلال الورقة التي قدّمها رئيسه خلال المؤتمر والتي تناولت موضوع استحداث ماسترات جديدة إلاّ أنّه قدّمها ضمن قالب واحد متجانس ومتعدّد الركائز قوامه تطوير وإصلاح التعليم العالي في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

ب. إصلاح التعليم العالي في العالم العربي: صعوبات وآفاق²

أكّد الدكتور كميل حبيب من خلال ورقته على أنّ أي عملية في مجال إصلاح التعليم العالي في العالم العربي عموماً ولبنان خصوصاً تتطلّب الوقوف على المتغيّرات التي تشهدها الساحة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فهي عملية مستمرة يجب أن تشمل العديد من الجوانب بدءاً من الهيكلية وصولاً إلى تعميم مبدأ الشفافية في العملية التعليمية وآلية إدارتها. وقد تمحورت ورقته على الإضاءة على النقاط التالية:

- أهمية ارتباط التعليم العالي بسوق العمل
- إنّ أي عملية إصلاحية في التعليم العالي تتطلّب دراسة أربعة قضايا أساسية: معادلة التمويل، الموارد الخارجية، النظر في رسوم التسجيل، ضرورة استحداث أو عدم استحداث جامعات خاصة
- الاستفادة من التجارب الخارجية باستخدام التحليل المقارن الذي يسمح بالتعرف من خلال تجارب الآخرين على نقاط القوة ونقاط الضعف

¹لقد أصبح مشروعه شبه منجز، ويسير على خطى ماستر الدراسات الصينية.

²كميل، حبيب، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية وأستاذ محاضر، "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي: صعوبات وآفاق" ورقة مقدمة خلال مؤتمر إصلاح التعليم العالي في العالم العربي، ملحق رقم 6.

- التركيز على أهمية التقييم المستمر، فكما أنّ التغيير وإصلاح مسألة مستمرة، فكذلك التقييم المستمر يجب أن يكون في أس الأولويات، لأنّه يسمح بالتأكيد على المستمر على تحقيق الهدف الأساسي من العملية التعليمية وهي تزويد الطالب بمهارة الربط بين المعرفة التي يحصلها وكيفية استخدامها في سوق العمل، الأمر الذي يسمح له بالتطوير المستمر والوصول إلى مستويات عليا في مجاله.

ويرى الدكتور حبيب أنّ عملية إصلاح التعليم العالي ليست بالمسألة السهلة عموماً نظراً لارتباطها بالعديد من التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها. إلاّ أنّه يبقى الصدق في العمل هو عماد هذه العملية.

البند الثاني: قراءة في المضامين والأهداف

يظهر من خلال المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، ما يسعى المركز لتحقيقه وإنجازه في سبيل إصلاح التعليم العالي في لبنان انطلاقاً من الصلاحيات الممنوحة له. وانطلاقاً من كونه مركز متخصص بكل ما له علاقة بالدراسات والأبحاث العلمية، والعمل على تنميتها وربطها بالواقع والمساهمة في البحث العلمي بهدف حل مشكلات المجتمع المدني. فقد كانت أولى اهتماماته السعي لتنمية الكلية حتى تصبح قادرة على القيام بدورها المرجوّ منها في تنمية المجتمع من خلال مخرجاتها المختلفة إن لناحية الموارد البشرية أو الإنتاج العلمي والفكري والبحثي.

فجاء المخطط التوجيهي ليعكس اهتمامات المركز التطويرية، دون أن يغفل دوره في مواكبة المجرىات الآنية على الساحة المحلية من أحداث. فعقد لأجل ذلك مؤتمرات وندوات علمية تخصصية تتناول آخر الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية، وجعلها تستهدف في المقام الأول المتعلّمين في الكلية. والتي من شأنها أن تُساهم في بلورة الفكر العلمي لدى المتعلّم وحسّه للوقوف على آخر الأحداث والمجرىات وخلق الدافعية لديه وجعله شريكاً أساسياً في مناقشة قضايا الشأن العام مجال اختصاصه الأول.

أولاً: حول أنشطة مركز الدراسات القانونية والسياسية

تُظهر الأنشطة التي يضعها المركز لنفسه سنوياً، وتلك التي نفّذها فعلاً، مدى جدية المركز في طروحاته، ورغبته الحقيقية في خلق جو فكري إبداعي علمي وواقعي، ينطلق من الواقع ويواكب جميع مجرياته، ويقدمه إلى المتعلّمين بصيغة علمية عملية بل ويشركه فيها كجزء أساسي منها.

1. في مجال التعاون مع الخارج

أظهر المركز مرونة وتجاوب في هذا السياق، وقد اتضح ذلك من خلال الأعمال التي نفّذها المركز فعلاً أو كُلف بتنفيذها، منها:

- عقد العديد من المؤتمرات بالشراكة مع جهات خارجية (مؤتمر كلية الحقوق لمعالجة مشكلة اللغات الأجنبية بالشراكة مع فرنسا ومشاركة العديد من الجهات الأخرى خارجية وداخلية- مؤتمر "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي" الذي نفذته بالشراكة مع فرنسا ومشاركة متخصصين عالميين ومحليين).
- السعي لتقديم مشاريع متكاملة لاستحداث ماسترات جديدة ضمن اتفاقية التبادل الثقافي وتكون بالشراكة دولة خارجية متخصصة. كانت أولى نتائجها استحداث ماستر دراسات صينية والتي من المتوقع أن يبدأ التدريس فيها في العام الجامعي الحالي 2021-2022. والبدء بمرحلة إنجاز مشروع استحداث ماستر دراسات روسية لتسير على خطى الدراسات الصينية. ضمن سلسلة من الماسترات المتخصصة الجديدة التي يسعى المركز لاستحداثها في الكلية.
- المتابعة المباشرة الأكاديمية والإدارية للطلاب الروس في لبنان، ضمن إطار الاتفاقية التي وقعتها الجامعة اللبنانية مع جامعة البحوث الوطنية - المدرسة العليا للاقتصاد، استقبلت كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الأول مجموعة من الطلاب الروس وذلك في إطار برنامج التبادل المنصوص عليه في الاتفاقية، وكان ذلك على مدى عامين متتاليين.
- تكليف مباشر من قبل رئيس الجامعة اللبنانية إلى مركز الدراسات لمتابعة إجراءات استحداث معهد كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية في لبنان والتنسيق مع الجهات الصينية المعنية في هذا السياق.

2. في الأنشطة اللاصفية

- عقد المركز سلسلة من الندوات العلمية التي تناولت أحدث الموضوعات على الساحة المحلية، وقد حرص على أن تجري بأسلوب علمي وبعتماد متخصصين في نفس المجال المطروح، على سبيل المثال:
- ندوة حول الحدود البحرية اللبنانية والمسألة القانونية للبلوكات النفطية، والتي أجريت بالتعاون مع الجيش اللبناني حيث القي المحاضرة العقيد الركن البحري مازن بصبوص. وقد تناولت المحاضرة مسألة ترسيم الحدود البحرية اللبنانية ومسألة الخلاف حول ترسيمها مع فلسطين المحتلة.
- ندوة "مبادرة حزام واحد طريق واحد: طريق الحرير"، ألقاها سفير الجمهورية الصينية الشعبية في لبنان السيد وانغ كيجيان برعاية عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الدكتور كميل حبيب وحضرها عدد من الشخصيات الرسمية وممثلين عن قيادة الجيش ونخبة من الأكاديميين المهتمين بالموضوع الصيني والطلاب. في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية- الفرع الأول.
- ندوة عن السياسات المالية في لبنان: الأزمة الحالية وسبل الخروج منها، والتي حاضر فيها كل من: الدكتور مازن سويد (مدير عام المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان IDAL) الأستاذ أمين صالح (المدير السابق للمحاسبة العامة في وزارة المالية) الدكتور نسيب غبريل (رئيس مديرية البحوث والتحليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبيلوس)

هذه الندوات وغيرها، تُظهر مدى اهتمام المركز للوقوف على القضايا التي تشغل الرأي العام اللبناني، ويُقدّمها إلى الطالب الجامعي بطريقة علمية، ضمن ندوات حوارية تسمح له مناقشة أهل الاختصاص في هذه القضايا المطروحة.

3. في محور تدريب الطلاب وتأهيلهم لسوق العمل

يسعى المركز من خلال موقعه في الكلية للعمل على إشراك الطالب كشريك أساسي في أنشطته اللاصفية من جهة، وفي إعداد الدراسات العلمية التي يُعدّها الأساتذة من جهة أخرى. ويسعى لإجراء اتفاقيات تدريب مع مراكز أخرى. ونذكر هنا على سبيل المثال:

- عقد المركز مؤتمر افتراضي دولي تناول مشكلة اللغات الأجنبية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، وقد كانت مشاركة الطلاب خلال المؤتمر لا تقتصر على الحضور والتفاعل، بل كان لهم دور أساسي في التحضير الميداني كجزء من فريق العمل، ودور آخر بارز خلال المؤتمر من خلال المداخلات المصوّرة لبعض الطلاب الذين تحدّثوا عن تجربتهم الخاصة مع اللغة في الكلية¹.

- يسعى المركز لتأمين تدريب الطلاب في بعض المجالات الإدارية، من خلال إجراء بعض الاتفاقيات مع مؤسسات أخرى. مثل البلديات وبعض المراكز الأخرى، وقد أجرى بعض اللقاءات مع مديرة مركز علوم اللغة والتواصل بهدف عقد اتفاقية تدريب تسمح للمركز بالاستفادة من مهارات الطلاب لديها في مقابل حصول الطلاب على فرصة تدريب في مؤسسة رسمية. كما أنّه فتح الباب أمام العديد من الطلاب للعمل التطوعي لدى المركز نفسه بهدف تحقيق استفادة مشتركة، وتسمح للطلاب من تحصيل مهارات خارج إطار الكتاب المقررات وما يترافق معها مع تنمية للشخصية المهنية لديه والمهارات الإدارية وتحمل المسؤولية وغيرها.

- الندوات اللاصفية التي يقيمها المركز باستمرار والتي تتناول موضوعات تهّم الرأي العام، وتمنحه مساحة لمشاركة رأيه أمام متخصصين والاستفادة من خبرتهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المركز يفتح بابه باستمرار لاستقبال الطلاب على اختلافهم، وتقديم الاستشارة لهم متى طلبوا ذلك.

¹ ملحق رقم 8، ورقة تعريفية بالمؤتمر والموضوعات التي تناولها

ثانياً: حول المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

يتضمن المخطط التوجيهي سبعة محاور رئيسية يطمح المركز لاعتمادها وإدخالها حيز التطبيق، إذ يرى فيها فرصة حقيقية تسمح بإحداث تغييرات جذرية في مسار كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية. لاسيما وأنها لم تخضع إلا لتعديلات خفيفة لم تطل بشكل مباشر مناهجها ولم تستحدث اختصاصات جديدة تتوافق مع ما يتطلبه منها المتغيرات المتسارعة الحاصلة عالمياً في مجال التعليم عموماً والعالي خصوصاً.

1. محاور الخطة

يمكن إيجاز هذه المحاور ضمن ثلاث عناوين كبرى؛ هي كالتالي:

أ. إعادة هندسة المقررات واعتماد معايير جديدة للتقييم؛ يهدف المركز من خلال تسليط الضوء للعمل على إعادة هندسة المقررات وإجراءات التقييم إلى إدخال نموذج تعليمي وتقييم جديد يتماشى مع تحديات العولمة في مجال التعليم العالي ويتماهى مع المنافسة العالمية في مجال المعرفة.

1) إعادة هندسة المقررات؛ يرى المركز في خطته ضرورة تقديم مقترحات وآليات لتحديث المقررات للسنوات الجامعية بكافة مراحلها واعتماد مقررات جديدة تنطلق من المقارنة مع الجامعة الإقليمية والعالمية، مع إجراء مراجعة جوهرية للبرامج القائمة بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتحديث المحتوى العلمي للمقررات الدراسية.

2) اعتماد معايير جديدة للتقييم؛ والتي تشتمل على: وضع سياسة شفافة لتقييم أسئلة الامتحانات، إعداد الامتحانات استناداً للمعايير الدولية، تعزيز قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس في القضايا الأكاديمية المختلفة واعتماد طرائق تدريس حديثة.

ب. تطوير الدراسات العليا في الكلية؛ يؤكد المركز من خلال خطته على ضرورة إجراء بعض التعديلات في قسم الدراسات العليا وذلك من خلال العمل على استحداث ماسترات جديدة في الحقوق والعلوم السياسية وإدارية، إجراء مقارنة للبرامج الدراسية في مرحلة الماستر مع جامعات أجنبية وخاصة، اقتراح معايير جيدة للقبول والانتقال من مرحلة الإجازة إلى الماستر والدكتوراه، تنظيم وتوجيه سياسات الإشراف على رسائل الماستر والدكتوراه ورصد الآفاق الجديدة في هذه المرحلة

1) استحداث أكاديمية للعلاقات الدولية¹؛ تكون مخصصة لتدريس العلاقات الدولية، تتبع لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، يعتمد تدريس المواد باللغة الإنكليزية أو الفرنسية على نسق اختصاصات الحقوق - الفرع الفرنسي، تكون اختصاصات مغلقة يعتمد القبول فيه على امتحان دخول يتضمن تقييم خطّي وشفهي.

على أن يضم أربعة أقسام هي: قسم الدراسات الآسيوية، قسم للدراسات الإقليمية، ماسترات بحثية، وبرامج أكاديمية بحثية.

¹ملحق رقم 10، مخطط أولي لأكاديمية العلاقات الدولية

2) فتح المسارات؛ من خلال وضع آلية جديدة تسمح بفتح المسارات بين الاختصاصات في الجامعة اللبنانية، والاستفادة في هذا السياق من تجارب جامعات أجنبية وأخرى خاصة.

ج. تطوير الكلية ومراكز الدراسات التابعة لها؛ يعتمد تطوير الكلية، بحسب الخطة، على مراجعة نظام الـ LMD ومقارنته مع المنهج السابق واعتماد أساليب حديثة في التعليم، تطوير المكتبات واستحداث مكتبات رقمية، إشراك طلاب الدكتوراه في العملية التعليمية والبحثية وتطوير البحث العلمي.

أمّا فيما خص مراكز الدراسات، فالتطوير فيها ينطلق من تحديد الأهداف والاستراتيجيات، وإعادة النظر بالتنظيم الإداري والمالي لها، وتطوير البحث العلمي والنشر.

بالإضافة إلى هذه العناوين الرئيسية، تولي الخطة أهمية كبيرة لتفعيل الأنشطة اللاصفية التي تستند إلى الندوات والمؤتمرات ذات الطابع الأكاديمي والتي تتناول موضوعات تعنى بالشأن العام انطلاقاً من مجال اختصاص الكلية عموماً، وبحسب كل اختصاص خصوصاً. كما أنّها تركّز على أهمية أن تستند كل هذه الإصلاحات مع المعايير العالمية ومنسجمة لها حتى تتمكن الكلية من المنافسة عالمياً.

2. العقبات التي تعيق تطبيق الخطة

يظهر جلياً، بحسب الخطة الإستراتيجية لمركز الدراسات، أنّه يسعى للعمل على الإضاءة على نقاط القوة من جهة، ونقاط الضعف التي تعيق تقدّم وتطور كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، والأمر الذي يتسبّب في تراجع دورها الرائد محلياً وعالمياً، ويضعف قدرتها على المنافسة العالمية.

يستند المركز من دوره الذي أنشئ لأجله هو تقديم المشورة لكلية الحقوق في كل ما له علاقة بتطوير الكلية، وإعداد الدراسات اللازمة في هذا السياق ووضعها في خدمة الجامعة والكلية¹. فيسعى من خلال المخطط التوجيهي لتقديم خطة متكاملة من شأنها أن تنهض بالمستوى التعليمي والأكاديمي لديها. ويُسلط عبرها الضوء على الواقع من خلال دراسة أين نحن؟، وأين يجب أن نكون. وقد وضع لأجل ذلك خطة محدّدة الأهداف، وأعلنها ضمن مؤتمر دولي أقامه بالشراكة مع فرنسا ومشاركة عدد كبير من خبراء دوليين ومحليين.

إلا أنّ العقبات التي تحول دون تنفيذ الخطة وإقرارها وإدخالها حيّز التنفيذ عديدة، منها ذاتية تتعلق بالخطة ذاتها، وأخرى خارجية تتعلّق بالذهنية التي تحكم طبيعة العمل في الكلية.

¹القرار رقم 345، النظام الخاص لمركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، المادة الثانية منه.

1. العقبات الذاتية؛ تتعلق بأصل الخطة وآلية إعدادها وخطوات تنفيذها، إذ أنّها وعلى الرغم من كل النقاط

- الإيجابية التي تتضمنها، لا تزال تعاني من مجموعة ثغرات، منها:
- لا تزال خطة عامة تتضمن أهداف عامة، ولم تتحوّل إلى خطة إستراتيجية متكاملة تشرح كيفية تنفيذ هذه الخطوات، والآلية الإدارية والقانونية التي سوف تحكم مسار تنفيذها.
- افتقارها لآليات التنسيق اللازمة بين فروع الكلية من جهة وبينها وبين العمادة من جهة أخرى، فضلاً عن توزيع الأدوار وتنسيق الجهود في تطبيقها.
- لم تطرح بشكل واضح آلية تمويل الخطة، بشكل علمي واضح لاسيّما وأنّ الجامعة اللبنانية أساساً تعاني من أزمات مالية، وقد أصبحت اليوم ونتيجة الأزمات التي تعصف بالدولة اللبنانية، هذه المشكلة أكبر وأعمق.
- الانطلاق في الخطة من سؤال "أين نحن اليوم؟" يحتاج إلى تنفيذ دراسة علمية وميدانية لواقع الحال، تنفيذها فئة من الأساتذة المهتمين ضمن فريق عمل متكامل ومحدّد على أن يشمل أعضائه كافة فروع الكلية. ويحتاج إلى إنشاء قاعدة بيانات كخطوة أولى تكون قادرة على تقديم مؤشرات صحيحة عن حقيقة الواقع ومتطلّبات المستقبل.
- يضع المركز ضمن الخطة هدف يشدّد على نقطة أين يجب أن نكون بعد خمس سنوات من تاريخ اليوم، إلّا أنّ هذا الهدف يصعب تحقيقه ما لم يكن جزء من سياسة تعتمدها الجامعة أساساً تتمّ بالتنسيق مع كل الشركاء المعنيين سواء الحكوميين أو الهيئات الاقتصادية وغيرها، لتأتي هذه الرؤية منسجمة مع الحاجات الفعلية للمجتمع وسوق العمل.

2. عقبات خارجية؛ تتعلق بالذهنية الحاكمة لعمل الجامعة اللبنانية عموماً وكلية الحقوق خصوصاً. حيث

- تخضع كلية الحقوق عموماً لنظام الجامعة اللبنانية، التي هي مؤسسة عامّة تتمتع باستقلال مالي وإداري ولديها شخصيتها المعنوية. إلّا أنّ ذلك لم يمنع من وجود العديد من المشكلات في النظام التعليمي العالي اللبناني، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
- التدخلات السياسية والتأثير الكبير للأزمات الكبيرة التي تعانيها الدولة اللبنانية مؤخراً.
- غياب رؤية واضحة أو سياسة مدروسة للجامعة اللبنانية تتسجم مع متطلّبات سوق العمل بشكل مدروس يسمح بنهضة الدولة إنمائياً على غرار ما قامت به العديد من الدول الأخرى لاسيّما سنغافورة التي كان خضع ولا يزال برنامجها التعليمي لتعديلات تتسجم مع حاجات التنمية المحلية كل سنتين أو كل خمس

سنوات. وتسمح بالتالي لأن يضع المركز خطة تنموية تتسجم مع سياسة الجامعة وتكون مستخلصة من سياستها العامة.

- أزمة التمويل التي غالباً ما تكون عائق كبير أمام أي تقدّم منشود، وغياب البدائل على غرار ما هو حاصل لدى الدول الأخرى، من تمويل للهيئات الخاصة والمحلية، أو جهات خارجية لمشاريع ذات طابع أكاديمي.
- غياب الثقة لدى المجتمع المحلي بقدرات الجامعة اللبنانية وكلياتها ومراكزها البحثية.
- على الرغم من كون الجامعة اللبنانية حلقة الوصل بين الدولة والمجتمع، إلا أننا نرى هذا الدور شبه غائب لدى الجامعة اللبنانية، وهو بالتالي ينعكس سلباً على جمع الوحدات الإدارية التابعة لها وعملها.
- البيروقراطية الإدارية القاتلة، التي تؤخر أي معاملة مهما كانت بسيطة أو مهمة.
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي، وغياب ثقافة تفعيل مراكز الدراسات التي باتت اليوم عصب تقدم الدول ومركزاً لإنتاج الأفكار التنموية لأي دولة.
- فيما خص مركز الدراسات؛ يعاني من نقص حادّ بالموارد البشرية والكادر الإداري، إذ أنه يحتاج بحسب نظامه التأسيسي لعدد مدرّبين لا يقلّ عن العشرة، بينما يشغل حالياً في المركز بالإضافة إلى رئيس المركز مدرّبين اثنين فقط في حين أنّ حجم الأعمال تتطلب عدد أكبر بكثير (خمسة أضعاف بأقلّ تقدير).
- افتقار المركز لموازنة تسمح له بالقيام بالمشاريع المرجوة منه، وصعوبة صرف الأموال المخصصة له في الموازنة بسبب الإجراءات الإدارية المعقّدة.
- حاجة الجامعة اللبنانية عموماً وكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بجميع وحداتها خصوصاً إلى تعديل الأنظمة والقوانين وجعلها أكثر مرونة تسمح بإجراء التعديلات اللازمة متى دعت الحاجة.

لقد أصبح البحث العلمي ومراكز الأبحاث من الوسائل الضرورية التي يحتاجها الإنسان لحلّ مشاكله، وتحتاجها الدول التي تسعى باتجاه تحقيق التنمية المجتمعية وسعيها للتطور على مختلف الصعد الإنمائية والاجتماعية والثقافية والسياسة والاقتصادية وغيرها. انطلاقاً من قدرته على الإحاطة بجميع الجوانب الحياتية، ودوره في رفع الكفاءة والفعالية والتخفيف من حدة التكاليف في مختلف الأنشطة الحياتية والمجتمعية.

وتعتبر الجامعات اليوم، وانطلاقاً من الدور الأساسي الذي بات ملقياً على عاتقها وهو إنتاج الأفكار من خلال مراكزها البحثية وكوادرها العلمية، مصدر اهتمام مختلف الدول المتقدمة وتلك التي تسعى للتقدم والرفق. الأمر الذي يجعل العلاقة بين الجامعات والمراكز البحثية التابعة هي علاقة تكاملية تفاعلية تحتاج إلى تنسيق الجهود وتعاونها لتأتي نتائجها متكاملة ومنسجمة مع حاجات المجتمع من جهة ومع سياسة الدولة من جهة أخرى. فمسألة إصلاح التعليم العالي وتطوره اليوم بات عليه أن يرتبط بالتحوّلات الرقمية والابتكار التكنولوجي والعلمي، ما يسمح له بالتكيف مع التحوّلات الكبيرة التي تتصاعد بشكل سريع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية منذ أوائل القرن الحادي والعشرين.

وهذا ما يدفع للحديث عن إستراتيجية متكاملة للبحث العلمي تنبثق عن إستراتيجية وطنية للبحث والابتكار تحدّد التوجّهات الكبرى للسياسة الوطنية والتمويل اللازم لها. وأن يكون تطوير البحث العلمي ومراكز الأبحاث الجامعية من ضمن الإستراتيجية الشاملة للتنمية في أي دولة.

وفي لبنان، وتحديدًا في الجامعة اللبنانية، يُظهر التقرير اهتمام المعنيين بمسألة تطوير البحث العلمي والمراكز البحثية، وقد تمّ إعطائه اهتمام واضح مؤخرًا، ويتّضح ذلك من خلال إستراتيجية البحث العلمي المنبثقة عن الجامعة اللبنانية¹ والتي تستند في دورها ألى بناء المجتمع وتطويره وتنميته وإعطاء المراكز البحثية العلمية دوراً بارزاً في تأصيل القيم الإنسانية وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية لدى المواطن اللبناني. وأيضاً من خلال برامج دعم البحث العلمي واستحداث مركزاً للبحث العلمي والتطوير مؤخرًا يرتبط مباشرة برئاسة الجامعة اللبنانية. ويظهر أيضاً من خلال النشاط الواضح لمراكز الدراسات التابعة لكلّيات الجامعة اللبنانية مؤخرًا من خلال أنشطتها الخاصة أو من خلال المؤتمرات التي تعقدّها مؤخرًا.

إلا أنّ الجدير ذكره، بأنّ هذه البرامج والأنشطة على اختلافها، بما فيها ما يقوم به مركز الدراسات (موضوع التقرير) من أنشطة ووضع خطط تطويرية في مختلف المجالات وغيرها، لم تُحدث إلى اليوم الأثر المطلوب

¹ ملحق رقم 12، إستراتيجية البحث العلمي - الجامعة اللبنانية

في البحث الوطني من دون البحث أساساً في نظام وطني للبحث والابتكار يجعل من هذه البرامج أكثر تماسكاً ونجاحاً وقادرة على أن تلعب دور أساسي في محركات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المطلوبة.

وعليه؛ يصبح المخطط التوجيهي لا يعدو كونه مبادرة فردية لا ترقى إلى مستوى إحداث التغيير المنشود ما لم تحصل على تأييد ودعم أصحاب القرار، وما لم تأتي ضمن خطة وطنية شاملة، تقوم أساساً على مبدأ إحداث تغييرات جذرية في الذهنية الحاكمة لدى القيمين وتعزيز إدراكهم لأهمية التنمية والتطوير عبر الاستعانة بهذه المراكز وما تقوم به. ومن ضمن العقبات التي قد تُعيق الهدف المرجوة من المخطط على سبيل المثال لا الحصر:

- ضعف التنسيق بين الإدارات التابعة للجامعة اللبنانية، وبينها وبين المؤسسات الأخرى التي يقع على عاتقها التنمية.
- ضعف تمويل البحث العلمي والمراكز البحثية، وغياب شبه كامل للهيئات الاقتصادية والاتفاقيات التعاونية مع الخارج التي قد تلعب دوراً بارزاً في إنجاح أي مشروع تطويري، على غرار ما يحصل في الدول النقدمة، إذ يُظهر التقرير ما تنفقه الدولة وما تنفقه الهيئات الاقتصادية على البحث والتطوير.
- البيروقراطية الإدارية التي تؤخر وتعيق بشكل كبير عمل هذه المراكز وأي نشاط تقوم به مهما بدا مهماً وأساسياً.
- افتقارها للموارد البشرية اللازمة والكادر الإداري المطلوب لإنجاز الأعمال كما يجب، وضعف الموازنات المرسودة لها.
- غياب روح البحث العلمي المنتج وثقافة الابتكار لدى الطالب اللبناني عموماً، إذ أنّ الاهتمامات البحثية لديه تتبلور في مرحلة إعداد لرسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه، فضلاً عن كون الموضوعات التي يتم اختيارها لا تنطلق من حاجة الدولة لهذه الدراسات والأبحاث، والتي بدورها قادرة على تحويل هذه الدراسات من دراسات نظرية بحتة، إلى دراسات منتجة تسمح بإشراك الطالب في العملية التنموية من خلال ما يقوم من دراسات وأبحاث إضافة إلى تحصيله للشهادة العليا الجامعية.

الخاتمة

باتت اليوم جميع الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، وبسبب التقدّم السريع والمضطرد على مستوى الدولة والمجتمع، تسعى لتحقيق أهدافها التنموية وتقديم خدمات أفضل على كافة المستويات. والتي لا يمكن أن تتحقّق إلاّ إذا تضافرت كلّ الجهود لتحقيق ذلك، في ظلّ عصر يتميّز بالمعرفة والقدرة على إنتاجها. وقد برز دور الجامعة في تحريك عجلة التنمية لكونها أرفع مؤسسة تعليمية ومن خلال عملية البحث العلمي والتطوير الذي تقدّمه. فلم يعد ينحصر دورها بتخريج المتخصصين، بل تعدّى ذلك لتتحوّل إلى مؤسسة تُعنى مباشرة بمطالب وحاجات المجتمع الذي تنتمي إليه، وباتت تلعب دور ريادي في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. وفي عملية التنمية أصبحت للجامعة دور ريادي على اعتباره من وظائفها الأساسية، إذ يؤمّن الاستفادة القصوى من كافة الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية والصحية وتنمية الوعي والمهارات العالية التي تسمح للأفراد القدرة على إحداث التقدّم والابتكار في مختلف الميادين.

تختلف وظائف الجامعة باختلاف الأنظمة التي تحكمها وتركيبية ونوع العلاقات السائدة في مجتمع ما. إلا أنّ الثابت في هذا السياق هو تفردها بثلاث وظائف رئيسية هي: نقل المعرفة من خلال التعليم، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي وتنمية المجتمع. هذه الوظائف باتت تحكم عمل الجامعات في جميع أنحاء العالم، وقد فرضت على الأنظمة التي تسعى للتقدّم والنمو أن تتماها مع هذه الوظائف وإعطاء الجامعة بوظائفها الثلاث أهمية توازي الحاجة للتنمية.

كل ذلك دفع بالعديد من الدول لأن تولي اهتماماً كبيراً للبحث العلمي وإلى المراكز البحثية التابعة للجامعات، لما لها من دور أساسي في إنتاج الفكر وإجراء الدراسات التي تشمل كافة جوانب المجتمع. وكان من أهم هذه المراكز على الإطلاق هي مراكز الدراسات الأكاديمية. وقد تمّ لأجل ذلك تخصيص موازنات عالية لها، كما أنّ العديد من الهيئات الاقتصادية وغيرها أصبحت شريكاً أساسياً في تمويل التعليم العالي عموماً والمراكز البحثية خصوصاً لكي تتمكّن من الاستمرار والتقدم في إنتاجها الفكري الذي سينعكس حكماً على إنتاجها الريحي.

تساهم البحوث العلمية ومراكز الدراسات بتقديم الأفكار التربوية وتطوّر البناء التعليمي. الأمر الذي للجامعات على تشجيع البحوث العلمية المحكمة التي تحقّق أهدافاً وغايات علمية، كما تلك التي لها علاقة بتطوير التعليم إيجاد السبل المتاحة التي يمكن أن تؤدي إلى بناء تعليمي يرتبط بالحياة الاقتصادية وبحقّق المطالب السياسية والاجتماعية للمجتمعات. بالإضافة إلى توجيه مجالات البحوث والدراسات التي يمكن تناولها

في كليات الدراسات العليا. على أن يأتي كل ذلك ضمن رؤية مستقبلية لمؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات.

انطلاقاً من هذا الدور البارز؛ تخصص الدول المتقدمة مبالغ مالية كبيرة ومتزايدة من أجل البحث العلمي ومراكز الدراسات. في مقابل تدني المردود العلمي في الوطن العربي بحسب تقرير المعرفة عام 2009 وهو تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة عن البحث العلمي في الوطن العربي، حيث كان أبرز التحديات التي واجهت البحث العلمي تمثلت بمسألة التمويل المتدني واعتمادها بنسبة 97 % على مصدر واحد في مقابل إسهامات ضئيلة للقطاع الخاص¹. وفي دولة كماليزيا، على اعتبار أنها أنموذج يحتذى به، فقد برز الكمّ النوعي للبحوث العلمية التي تتناول مختلف الموضوعات الحيوية التي تساعد على النمو الاقتصادي كما في مجال العلوم الإنسانية التي تتعلق بالعلوم ببناء الإنسان المواطن².

تعمل الدول المتقدمة وتلك التي تخطت التخلف والانحدار في دعمها للبحث العلمي ومراكز الدراسات انطلاقاً من الدور الذي تقوم هذه البحوث وأثرها على التنمية المحلية بمختلف أبعادها، والتي لا يمكن أن تتحقق أهدافها ما لم يتم ربطها بعملية التنمية. وهي بالتالي تستدعي إيجاد مؤسسات ذات أهداف واضحة وتنظيم دقيق تسمح للباحثون فيها بتناول موضوعات وميادين مختلفة تتصل بتنمية المعرفة وتطويرها ووضعها بخدمة المجتمع، وما يتطلبه من تنظيم دقيق في إطار مؤسسات البحث العلمي المنظم. فضلاً عن ضرورة قيام هذه المراكز ببناء قواعد وشبكات ومراكز للمعلومات وقاعدات للبيانات والأرقام الممحصنة الدقيقة والتفصيلية الشاملة القادرة على تقديم مؤشرات صحيحة عن حقيقة الواقع ومتطلبات المستقبل. الأمر الذي يعني تأسيس نظام متقدم للمعلومات يلبي حاجات الباحثين لاختصار الوقت والجهد، وتطوير أجهزة المعلومات والتخطيط وإنشاء شبكة معلومات تفي بمتطلبات البحث العلمي³.

الجامعة اللبنانية، هي واحدة من الجامعات التي تسعى للتميز في أدائها وإنتاجها، ويظهر ذلك جلياً من خلال الجهود التي تبذلها في سبيل إجراء إصلاحات فيها تسمح لها بالمنافسة والتميز محلياً عالمياً. وتتميز الجامعة اللبنانية بأنها تغيرت كثيراً منذ نشأتها إلى يومنا هذا نتيجة للعديد من الضغوطات. ففي فترة الخمسينات والستينات والنصف الأول من السبعينات كانت هذه مارس هذا الضغط الطلاب والأساتذة معاً وقد كانت نتيجة هذه الضغوطات مؤسسية في معظمها الأمر الذي أسفر عنه تطور فعلي من حيث حجم الجامعة

¹ عاصم شحادة ، علي، تمويل البحث العلمي أثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجاً، المستقبل العربي، ص. 80.

² عاصم شحادة ، علي، تمويل البحث العلمي أثره في التنمية البشرية، مصدر سابق، ص. 81.

³ عاصم شحادة ، علي، تمويل البحث العلمي أثره في التنمية البشرية، مصدر سابق، ص. 82.

وطريقة عملها بل ومن حيث وظيفتها الاجتماعية ونوعية التعليم فيها. أمّا في زمن الحرب فقد اتخذت هذه الضغوطات منحى آخر حيث هدفت إلى الحصول على حصة من قطعة الحلوى. وبعد الحرب امتدت الضغوط على الجامعة من المحيط السياسي إلى جميع مكونات الجامعة ما ساعد في تكوين قوى ضغط سياسية داخل الجامعة¹.

لقد عرفت الجامعة اللبنانية منذ نشأتها حقبة واحدة قام فيها أهل الحكم بالتفكير في الجامعة من دون ضغوط. حيث جرت مشاورات تمّ الاستعانة فيها بخيرة من الأساتذة وقاموا ببلورة رؤية للجامعة تختلف جذرياً عما سبقها، وكان للجامعة مرّة واحدة قوام شبه مكتمل الأركان: الاستحقاق، المشاركة في اتخاذ القرارات، حكم القانون، المشاركة الاجتماعية، الالتزام الأكاديمي (التفرغ) والتغذية الأكاديمية من الدول المتطورة، ولم يدم لأكثر من خمس سنوات².

وقد أظهر التقرير أنّه وفي عصر المعرفة، بات التركيز على مؤسسات التعليم العالي ضروري إنمائية ملحة لاسيما لدى الدول التي تعاني مجتمعاتها التخلف. حيث بات الاستثمار في رأس المال البشري من أهمّ عناصر التقدّم والرقى. ولبقنان لم يُعاني يوماً من قدرات بشرية وأدمغة، بل أنّ السياسة المعتمدة على مدى فترات طويلة لعبت دوراً بارزاً في هجرة الأدمغة اللبنانية والطاقات الشابة التي تميّزت في المحافل الدولية وساهمت في نهضة مختلف الدول التي هاجرت إليها. كل ذلك بالإضافة إلى أنّ لبنان اليوم أكثر من أي وقت مضى يحتاج إلى هذه الطاقات بدل أن يدفعها للهجرة وهذه المرّة ستكون حركة الهجرة بمثابة دقّ المسمار في نعش بناء دولة حاضنة لأبنائها.

ولأنّه لم يعد بالإمكان الاستهانة بدور مراكز الدراسات الأكاديمية ودورها البناء في بناء المجتمع وتطويره، وحاجتها لتوطيد العلاقة القائمة بين الجامعة والمجتمع من جهة، وبينها وبين وصنّاع القرار من جهة أخرى؛ أصبح على مختلف الأطراف الحكومية والقادة المعنيين أن يعو أهمية الجامعة اللبنانية ومنحها الاهتمام الكافي لتمكّن من النهوض بلبنان من أزمامته الكتلاحيّة والتي باتت مؤخراً تهدّد وجوده كدولة مستقلة منتجة متحرّرة من أي نوع من أنواع الضغوط الداخلية والخارجية. وكلّ ذلك يتطلّب سلسلة ورش ولقاءات بين متخصصين تعمل على إعادة قوننة الجامعة اللبنانية بما يسمح لها من التحرّر من البيروقراطية والتعقيدات والأنظمة الهرمة التي باتت تحكم معظم عمل المؤسسات العامّة عموماً. ومنحها حقاً هامش كبير من الاستقلالية وإخراجها من

¹ عدنان، الأمين، وآخرون، سيّر عشر جماعات حكومية عربية، الجامعة اللبنانية تحت وطأة التحوّلات السياسية، الفصل السادس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أغسطس 2018، ص. 198.

² عدنان، الأمين، وآخرون، سيّر عشر جماعات حكومية عربية، الجامعة اللبنانية تحت وطأة التحوّلات السياسية، م. ن.

دائرة التجاذبات السياسية والحزبية التي تخوضها الأطراف الداخلية. فالجامعة اللبنانية صرح تعليمي وليست ساحة معركة لإثبات النفوذ والقوة.

ولا يمكن اليوم الحديث عن تطوير للتعليم العالي من دون إعطاء أولوية واهتمام كبيرين لمراكز الدراسات التابعة لها على اختلاف موضوعاتها الحيوية والإنسانية. وجعلها شريك أساسي بأي عملية نهوض تسعى لها الحكومة في لبنان. وبالإضافة إلى ما تقدّم، تحتاج الجامعة اللبنانية ومراكز الدراسات التابعة لها إلى العديد من الخطوات الجريئة الإصلاحية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ربط سياسة الجامعة اللبنانية بسياسة الدولة الإنمائية، ووضع الخطط التشاركية لتحقيق الأهداف التي تخدم هذه السياسة ضمن استراتيجية وطنية شاملة يكون فيها للبحث العلمي، الذي تشرف عليه مراكز الدراسات من خلال نخبة من الأساتذة المتخصّصين كلّ في مجاله، الدور الأكبر.
- تعزيز صلاحيات مراكز الدراسات، وإعداد النصوص الصريحة في هذا السياق والتي لا تقبل الشك والتأويل في الدور الموكل لها، ممّا يسمح لها القيام بدورها بنجاح. بالإضافة إلى الاهتمام بالهيكليات الإدارية التابعة لها، وتزويدها بحاجتها الحقيقية لكوادر إدارية قادرة على الإنتاج.
- ربط البحث العلمي الجامعي (على اختلافه، سواء أكّام لنيل شهادة أو درجة) بحاجات الدولة، وجعل الموضوعات بمعظمها ضمن سلّة واحدة يتمّ اختيارها وفق الاهتمام والاختصاص، على أن تكون هذه الدراسات تلبي حاجات فعلية للمؤسسات العامة والخاصة على حدّ سواء. وهنا يأتي جور مراكز الدراسات التي يتوجّب عليها انطلاقها من دورها أن تكون صلة الوصل بين هذه المؤسسات العامة والخاصة وبين الكليات التابعة لها.
- الاهتمام بمسألة تمويل البحث العلمي ومراكز الدراسات، لتتمكّن من القيام بدورها في إعداد الدراسات العلمية التي تنتج أفكاراً جديداً وابتكارات علمية تحمل بين طيّاتها حلول جذرية لمشكلات الدولة، ممّا سوف يؤدي بدوره إلى تعزيز الثقة بعملها فيشجّع بالتالي الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص على المشاركة في التمويل نظراً لكون مخرجات هذه المراكز سواء أكان لناحية الأفكار الخلاقة التي تنتجها أو الكوادر البشرية المهرة التي تخرّجها تصبّ في مصلحتها في النهاية.
- تحديث قوانين الجامعة اللبنانية، وتعزيز دورها واستقلاليتها، والتخفيف من حدّة البيروقراطية التي تحكم عملها وتعيق إبداعها، وتركيز التعيينات فيها على الأجدر والأكثر قدرة.
- أن تسعى الجامعة للاستفادة من الطاقات العلمية والخبرات المهنية التي يحملها كبار الأساتذة فيها، لاسيّما أولئك الذين تتمّ إحالتهم على التقاعد في سنّ لا يزالون فيه قادرين على الإنتاج والاستفادة القصوى من

خبرتهم ومعرفتهم بدل إحالتهم على التقاعد في وقت تكون فيه الجامعة بأمس الحاجة لهم من خلال إقامة علاقة بينهم وبين الطاقات الشابة الصاعدة. إذ يصل لدى بعض الدول سنّ التقاعد إلى 70. وإن كان لبنان غير قادر على القيام بالمثل، فبأقل تقدير يمكن أن يُستفاد من بعض الأساتذة بحسب الحاجة والتميز من خلال إجراء عقود بعد الإحالة على التقاعد في بعض المهام التي تسمح بذلك، مثل هيئات استشارية ومراكز الدراسات وغيرها.

- تعزيز ونشر ثقافة فكر الإستثمار الناجح في التعليم والبحث العلمي، وهذا أمر تتحمّل مسؤوليته مراكز الدراسات من خلال عملها والجهات المعنية مثل إدارة الجامعة اللبنانية والحكومة.
- تعزيز آلية التنسيق المستمر بين مراكز الدراسات لتأتي مخرجاتها متناسقة منسجمة فيما بينها وتصبّ في مصلحة التنمية المنشودة، وبالتالي يمكن إنشاء وحدة إدارية مشتركة تقوم بهذه المهام. بالإضافة إلى ربطها بمركز البحوث العلمية المركزي التابع لرئاسة الجامعة اللبنانية.
- تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية لعمل هذه المراكز واعتماد مبدأ الشفافية بعملها من خلال تقارير تعدّها وتنتشرها، تُظهر طبيعة وحجم المهام والانجازات التي تحقّقها. ولذلك العديد من الإيجابيات، فضلاً عن المراقبة والمتابعة، قد تكون بمثابة محرّك ومشجّع لهكذا عمليات من خلال خلق جو من المنافسة بين هذه المراكز لإنتاج الأفضل. بالإضافة إلى أنّ نشرها سيزيد ثقة القطاع الخاص والمؤسسات العامة والمجتمع المحلي وحتى السلطات بإنتاجها العلمي.
- تأسيس لقاعدة بيانات عامّة للجامعة اللبنانية على غرار المشروع المقدم من قبل مركز الدراسات على اعتباره نقطة انطلاق وركيزة لأي عمل تنموي يتمّ السعي إليه من خلال البيانات التي تقدّمها هذه القاعدة والقدرة على تحليلها بما يخدم مشاريع التنمية المنشودة. والبدء الفوري بتنفيذ قاعدة البيانات الخاصة بكلية الحقوق والعلوم السياسية نظراً لخصوصية هذه الكلية وأهمية مخرجاتها سواء أكانت بحوث ودراسات علمية تعنى بوضع حلول علمية لمشاكل المجتمع المختلفة، أو خريجين من قادة وحقوقيين هم بمثابة ركيزة أي عملية تنموية.
- تفعيل دور مراكز الدراسات لجهة تدريب الطلاب وربطهم بسوق العمل بهدف تزويدهم بالمهارات والخبرات الضرورية والازمة التي يحتاجونها إلى جانب تحصيلهم الشهادة الجامعة.
- الاستناد إلى مراكز الدراسات للعمل على إعدادات الدراسات التي تسمح بتطوير المناهج الأكاديمية واستحداث أخرى وفق الحاجة الملحة، على غرار الدور الموكل إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء فيما خص التعليم ما قبل الجامعي.

- وضع خطة وطنية تعليمية شاملة، تهدف لتطوير وإصلاح العملية التعليمية عموماً بدءاً من أول يوم دراسي وصولاً إلى سوق العمل، تكون فيها مراكز الدراسات شريك أساسي من خلال ما يمكن أن تقوم به من عقد مؤتمرات وندوات وورش وإجراء دراسات ومن خلال تواصلها وعلاقتها مع الهيئات المحلية ومع الخارج.

إذا؛ لا بدّ من الإشارة إلى أنّه وفي يومنا هذا، فإنّ مسألة النقاش في أحقيّة دور مراكز الدراسات، نتيجة الإنجازات التي تقوم بها عالمياً، لم يعد أمر قابل مقبول به بأي شكل من الأشكال. بل إنّ الموضوع الأساسي الذي يجب أن يشغل بال المعنية في لبنان اليوم هو البحث في كيفية تعزيز دور هذه المراكز وتأمين التمويل اللازم لها للتمكّن من القيام بعملها من أجل منحها الفرصة الحقيقية للعمل على وضع الخطط والبرامج لإصلاح التعليم العالي والمشاركة بنهضة لبنان وإخراجه من أزماته، والعمل على تنميته على غرار ما هو حاصل في مختلف دول العالم. على أن تكون مخرجات المراكز البحثية مرتكزة بشكل أساسي على معلومات مؤكّدة ودراسات ميدانية يقوم بإعدادها المركز عبر أساتذة ومتعلّمين وبالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة أو الكليات أو هيئات المجتمع المدني، ويتمّ إدراج نتائجها في خطط جامعة لمختلف الميادين الحياتية وتصب أساساً في العمل على ما هو قائم وتطويره لما يجب أن يكون. على غرار المخطط التوجيهي لكلية الحقوق الذي تسعى إدارة المركز لجعله خطوة تأسيسية لإعداد خطة وطنية شاملة تشارك فيها جميع الجهات المعنية، تجعل من الجامعة اللبنانية ومسألة إصلاحها هدفاً أساسياً وخطوة أولى في مسار بناء دولة قادرة على تأمين احتياجات مواطنيها في عيش كريم وحرّ.

لائحة المراجع

أ. مراجع باللغة العربية

1. الموسوي، علي، "التعليم العالي في لبنان"، الامين، عدنان، "قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية"، الكتاب السنوي الثامن، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 2014.
2. البراهيم، هيا بنت عبد العزيز، تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، رسالة التربية وعلم النفس 44، 2014
3. الخزندار، سامي؛ الأسعد، طارق، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2012
4. السعيد، أشرف؛ محمد، أحمد، "دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ج 1، ع 68، سبتمبر 2008
5. العبادي، هاشم فوزي، وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم لجامعي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008
6. الحسيني، عبدالحسن التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
7. بدر، احمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة التاسعة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996
8. دويدري، رجاء وحيد، البحث العلمي (أساسياته النظرية وممارساته العملية)، بيت الأفكار الدولية، الأردن
9. حجي، احمد إسماعيل؛ عبد الحميد، حسام حمدي، الجامعة والتنمية البشرية (أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة)، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب، القاهرة، 2012
10. سعد، ياسين، دور التعليم العالي في تنمية صناعات المعرفة: رؤية إستراتيجية 2018.
11. صيفي، زهير، دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، مجمع مدخلات الملتقى الوطني الأول حول "تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلّعات التنمية المحلية"، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2010/05/20
12. طاقة، محمد، وآخرون، اقتصاديات العمل، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
13. البشير، عبد الكريم؛ رحمان، سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي: حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة
14. عبدالقادر، علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001
15. عبد الحي، وليد، "دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني 1989-2010"، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية- بيروت، 2012

16. **عبداللطيف، حسين؛ بعارة، ماجد؛ الخطيبية، محمد،** الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، ترجمة دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002
17. **عبد الحق، كايد،** البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004
18. عطية، محسن علي، البحث العلمي في التربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
19. **غازي، عناية،** البحث العلمي (منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية "بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014
20. **فاروق، عبد الخالق،** اقتصاد المعرفة في العالم العربي: مشكلاته وأفق تطوره، إصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005
21. **محمود، خالد وليد،** دور مراكز البحث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، يناير 2013، م.س
22. **مصطفى عليان، ربحي،** البحوث العلمية ومشروعات التخرج والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
23. **كتاب جماعي،** منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019

ب. مراجع باللغة الأجنبية

1. **Ahrens, L., & McNamara, V.,** Cambodia: evolving quality issues in higher education. In: Symaco, L.P. (Ed.), Education in South East Asia. Bloomsbury Academic, London,
2. **Brawn Mats,** "A Sociological Study of European Policy Think-Tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?", Conference Papers presented at The International Studies Association 51st Annual Convention, New Orleans, 17-20/2/2010
3. **Charbel Nahas,** Financing And Political Economy of Higher Education, Op. Cit
4. **Dannenberg, S., & Grapentin, T.** Education for Sustainable Development-Learning for Transformation. The Example of Germany. Journal of Futures Studies, 20 (3), 2016
5. **George, E. S.,** Positioning higher education for the knowledge based economy, Higher education, 52 (4), 2006

6. GCR., The Global Competitiveness Report. World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2009
7. **Harden, R.M**, "Learning outcomes and instructional objectives; is there a difference?". 2002, Vol. 24, No. 2
8. **He Li**, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy", Problems of post-Communism, vol. 49, n. 2, Mar/Apr 2002
9. **Howard J Wiarda**, "The New power houses: think tanks and foreign policy interests, vo 103, no, 2 (March- April 2008)
10. International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009
11. **James G. McGann**, The Global "Go-To Think Tanks 2010", Thank tanks and Civil": Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2011
12. **James JF Forest and Philip G Altbach**, International handbook of higher education, Springer, 2007
13. **Eric A.Hanushek**, Education qualityand Economic growth, the Word Bank, Washington DC, 2007
14. **Robert O'NEILL**, "Think Tanks &Their Impact", Asia-Pacific Review, Vol. 15, No. 2, pp9-12, 2008
15. **Symaco, L. P., & Tee, M. Y.** Social responsibility and engagement in higher education: Case of the ASEAN. International Journal of Educational Development, 2019.
16. **Shanon. T.J & Shoenfeld, C. A.** university Extension the center of Applied Researchin Education, Newyourk 1965
17. **Roberts Brad, Stanton H. Burnett & Murray Weidenbaun**, "Think Tanks in a new world", The Washington Quarterly, Vol. 16, n.1 (winter 1993), p.p. 169-182; Xinhua Wang, "Trends towards globalization and a global think talk", Futures, Vol. 24, no.3 (April 1992),

18. **Yuniarti, Y. S., Hasan, R., & Ali, M,** (Competencies of Education for Sustainable Development Related to Mathematics Education in Senior High School. In *Journal of Physics: Conference Series* (Vol. 1179. No. 1, p. 012075), IOP Publishing, July 2019.
19. **Ofeish, Sami A.** (1 January 1999). "[Lebanon's second republic: secular talk, sectarian application](#)". *Arab Studies Quarterly*. Retrieved 23 March 2013
20. OECD, *The Knowledge-Based Economy: A set of facts and figures*. Paris: OCED, 1999.

ج. المراسيم والقرارات

1. المرسوم رقم 14840 اعتماد نظام جديد للتدريس في الجامعة اللبنانية، 28 حزيران 2005.
2. تنظيم المجالس الأكاديمية في الجامعة اللبنانية، قانون رقم 66، تاريخ: 2009/03/04.
3. تنظيم الجامعة اللبنانية، قانون رقم 75- صادر في 1967/12/26.
4. المرسوم رقم 46 الصادر بتاريخ 2007/2/22 إنشاء فرع لتدريس الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية بالاشتراك وبالتعاون مع الجامعات الفرنكوفونية.
5. النظام الداخلي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، قرار رقم 2926
6. قرار 345، تاريخ 1998/03/12
7. قانون تنظيم الجامعة اللبنانية رقم 67/75 بتاريخ 1967/12/26
8. قرار رقم 126/م.ع./ بتاريخ 75/3/15
9. القانون رقم 6/70 (تنظيم أعمال الهيئة التعليمية) بتاريخ 1970/2/31،
10. القرار رقم 345، النظام الخاص لمركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، المادة الثانية منه.

د. خطط وأوراق عمل

1. المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للخمس سنوات القادمة، مركز الدراسات القانونية والسياسية، 2019.
2. ورقة تعريف صادرة عن المركز بتاريخ 2016
3. وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، خطة التنمية التاسعة- الاقتصاد القائم على المعرفة، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، 2018.
4. مخطط أولي لأكاديمية العلاقات الدولية

هـ. مؤتمرات

1. المؤتمر العالمي للتعليم العالي، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل للمدة (5-9) تشرين الأول 1998، باريس، اليونيسكو، 1998
 2. المؤتمر العالمي للتعليم العالي، التعليم لعالي في القرن الحادية والعشرين الرؤية والعمل للمدة (5-9) تشرين الأول 1998، باريس، اليونيسكو، 1998
 3. حدار، عبد العزيز، نحو بناء نسق لتقييم الجودة البحثية في الجامعة الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول "آفاق الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية"، جامعة الجزائر، يومي 23-24/04/2012
 4. سعيد، عمر احمد، جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم"، القرية الذكية، القاهرة، مصر، يومي 2-3 /09/2012
 5. بن قايد، زهرة، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي- استشراف لدور الجامعة كمنظمة أخلاقية-. أعمال مؤتمر المسؤولية المجتمعة للجامعات العربية، الزرقاء، عمان، 2017.
 6. عبد المجيد حسن، إيداس، "تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها"، دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي "الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل"، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي 21/10 - 2/11/1995
 7. حبيب، كميل، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية وأستاذ محاضر، "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي: صعوبات وآفاق" ورقة مقدمة خلال مؤتمر إصلاح التعليم العالي في العالم العربي، ورقة عمل قدمت خلال المؤتمر، اليوم الثاني
 8. ملي، احمد، ورقة الافتتاح في "مؤتمر إصلاح التعليم العالي في العربي- كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً"، ملحق كلمة الافتتاح.
 9. ملي، احمد، القيمة المضافة للبرامج والاختصاصات الجديدة في كلية الحقوق، ورقة مقدمة خلال مؤتمر "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي- كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً"
 10. الدقي، نور الدين، "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي" الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإسكندرية 22-26 ديسمبر 2015
- و. دراسات**
1. وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي، توجيه البحوث لخدمة المجتمع، دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 20-23/2000،

2. **عبد الله أحمد النويهي، آية،** دراسة بعنوان "دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع"، المركز الديمقراطي العربي (DAC)، 15 يونيو 2014
3. **فضل الله، عبد الحليم،** كلفة التعليم العالي وفعاليتها التنموية في لبنان: دراسة مقارنة من منظور اقتصاد المعرفة، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، بيروت، طريق المطار، 2011
- ز. دوريات ومجلات علمية**
 1. **أحمد، محمد؛ البربري، عوض،** "نحو رؤية مصر 2025 لمواكبة الاقتصاد المعرفي بالإفادة من تجربة ماليزيا التعليمية"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع 77، ج 2، سبتمبر 2011
 2. **الشنيفي، علي بن عبدالله،** البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد العاشر، المجلد الثاني، أبريل 2018م،
 3. **بنت خليل الحجل، عائدة؛ بنت أسعد أشرف، فاتن،** العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل من واقع المجتمع السعودي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، أعمال المؤتمر "التعليم العالي العربي وسوق العمل"، 2013
 4. **حبيب، كميل،** توصيف المقررات في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الطبعة الأولى، بيروت، 2018.
 5. **دليل التدريب الميداني، طلاب دبلوم المهنية، إعداد قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بقنا، 2018-2019،**
 6. **زايدي، فتحية؛ هويدي، عبد الباسط،** المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية "وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، ديسمبر 2016
 7. **سلمان، هيثم عبدالله؛ حسن، يحيى،** متطلبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء لتعليم العالي والبحث العلمي في العراق (دراسة حالة: جامعة البصرة)، سلسلة بحوث الخليج العربي، العدد 60، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2013،
 8. **فريفر، بيارين،** اقتصاديات التعليم في لبنان: واقع أم حبر على ورق؟، دراسات وأبحاث تربوية، العدد العاشر، سنة 2020، لبنان،
 9. **شرقي، ساجد،** دور الجامعات في تطوير المجتمع وتنميتها، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (10)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2008
 10. **عبد العالي، أمجد صباح؛ سلمان، هيثم عبدالله،** واقع البحث والتطوير العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 15، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2008،

11. عمر، حمداوي؛ بخوش، أحمد، انعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، جامعة ورقلة، جوان 2012
12. لامية، حروش؛ محمد، طرابلسية، دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، 2017،
13. اليونسكو، التعليم من أجل التنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2019.
14. موسى، هاني محمد يونس، دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة "دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس"، بحث منشور في مجلة كلية التربية، العدد 2، 2014
15. مناعي، رانيا، "دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة تنظر القادة الأكاديميين فيها"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مج 25، ع 4، 2011
16. ولد علي، عماد، العلاقة بين عوامل نجاح البحث العلمي وإنتاجية البحث العلمي في الجامعة الفلسطينية: دراسة حالة أعضاء الهيئة الأكاديمية في الجامعة العربية الأمريكية، قسم إدارة العمليات، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة العربية الأمريكية - فلسطين، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 5، العدد 1/2019

ح. رسائل ماجستير ودكتوراه

1. أحمد، فلوح، مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013/2012
2. السيد أحمد، إيهاب، "دور بعض المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع"، ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2002
3. الزهراني، عبد الواحد سعود سعيد، ضعف موائمة مخرجات التعليم لعالي السعودي: الواقع - والأسباب - الآثار - والحلول، أطروحة دكتوراه، غير منشورة في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم لقرى، السعودية، 2009
4. بو عمامة، خامرة، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - قسم علوم التسيير، نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ 2018/05/14
5. خدنة، يسمينة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج الطلبة "طلبة الماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2018/2017
6. سماتي، عيبر، دور لبحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي (دراسة حالة جامعة بسكرة) مذكرة مقدّمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير

مؤسسات، إشراف د. صولح سماح، جامعة محمد خيضر - بسكرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2019/2018

7. غربي، صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي "دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014

8. نمور، نوال، "كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم" دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة منتوري قسنطينة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2012-2011

ط. تقارير

1. تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2014، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لعام 2013.

(Word Population Prospects: The Population Division of the Department of Economic and Social Affairs, New York: United Nations of the United Nations Secretarial)

2. مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية 2009، بيروت 2010

3. نورما، غمراوي، التقرير الوطني حول التعليم العالي في لبنان، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (+10) 2009، وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، أيار 2009

ي. مواقع الكترونية

1. الحمد، جواد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، "برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي"، ورقة مقدّمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، 23-24/11/2005، منشورة على الرابط التالي:

<http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html>

2. الشهواني، هشام، مراكز الأبحاث وأهميتها، موقع دنيا الوطن، عبر الرابط التالي:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/07/234398>

3. أيوب، فؤاد، رئيس الجامعة اللبنانية، "واقع التعليم العالي في لبنان - الجامعة اللبنانية نموذجاً"، annahar.com، 2 تموز 2018، <https://www.google.com.lb/a>

4. موقع الجامعة اللبنانية عبر الرابط التالي: <https://www.ul.edu.lb/lu/>

5. موقع الجامعة اللبنانية <https://www.ul.edu.lb/lu/strategy.aspx?lang=1>

6. مراكز البحوث وصناعة التغيير مطابخ صنّاع القرار وخلايا تفكير للإبداع، شبكة النّبأ، 2009/6/9،

<http://www.annabaa.org/nbanews/2009/06/100.htm> .

7. هلال، علي الدين، دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة

والمجتمع"، مركز الخليج للأبحاث، ورقة مقدّمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية

والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق، مركز الخليج بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم

السياسية، الشارقة، 2005/11/24-23، متوفّر على الرابط التالي:

http://www.grc.net/data/contents/uploads/Dr_Ali_ElDeens

8. البيان الختامي لمؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي 2009، المنعقد في باريس في مقرّ اليونسكو، من

5 إلى 8 تموز، عبر الموقع التالي: <https://news.un.org>

الموقع الرسمي لعمادة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية عبر الرابط التالي:

<http://droit.ul.edu.lb/index.php/mission>

قائمة الملاحق

رقم الملحق	المحتوى
ملحق رقم 1	جدول حول المهارات المتوقعة من خريج التعليم العالي في عصر العولمة، بحسب تصنيف الـ UNESCO
ملحق رقم 2	أبعاد أزمة التمويل في التعليم العالي وتأثيراتها على سوق العمل
ملحق رقم 3	أنماط تمويل البحوث والتطوير في بعض الدول
ملحق رقم 4	توزع وحدات البحث والتطوير حسب الميادين الرئيسية للاقتصاد وتالجهة المنفذة في 1996
ملحق رقم 5	ورقة الافتتاح خلال مؤتمر "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي- كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً" لرئيس مركز الدراسات القانونية والسياسية/ لدكتور أحمد مّلي
ملحق رقم 6	ورقة عمل عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية خلال مؤتمر "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي- كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً"/ الدكتور كميل حبيب
ملحق رقم 7	ورقة عمل رئيس مركز الدراسات القانونية والسياسية في كلية الحقوق خلال مؤتمر "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي- كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً"/ الدكتور أحمد ملي
ملحق رقم 8	ورقة تعريف حول مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية
ملحق رقم 9	المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للخمس سنوات القادمة
ملحق رقم 10	مخطط أولي لأكاديمية العلاقات الدولية
ملحق رقم 11	أنشطة مركز الدراسات القانونية والسياسية
ملحق رقم 12	استراتيجية البحث العلمي بحسب الجامعة اللبنانية
ملحق رقم 13	كتاب إنتهاء مدّة التدريب

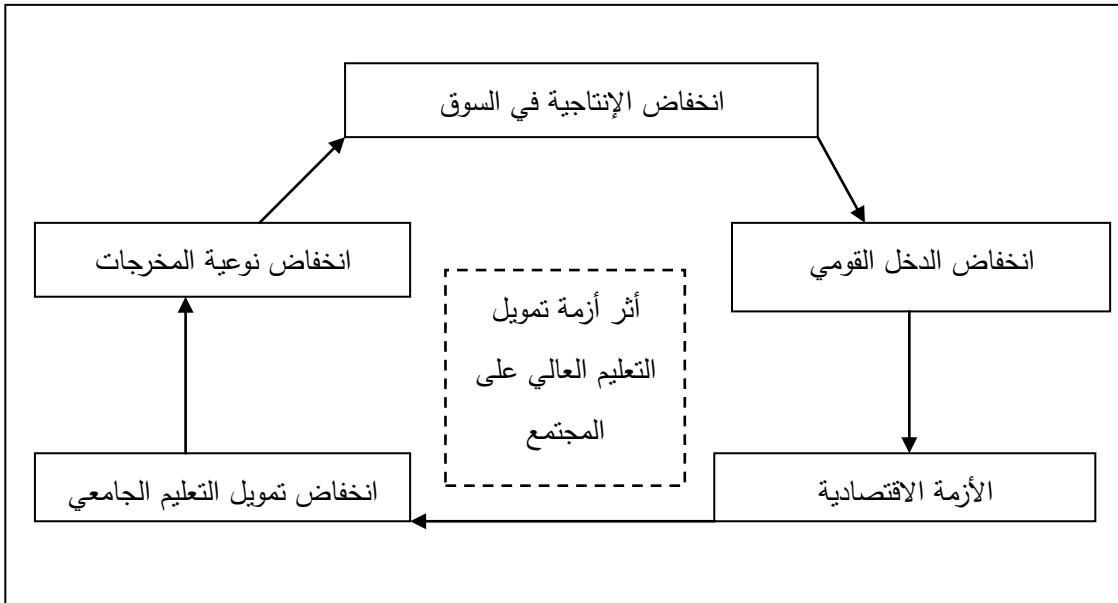
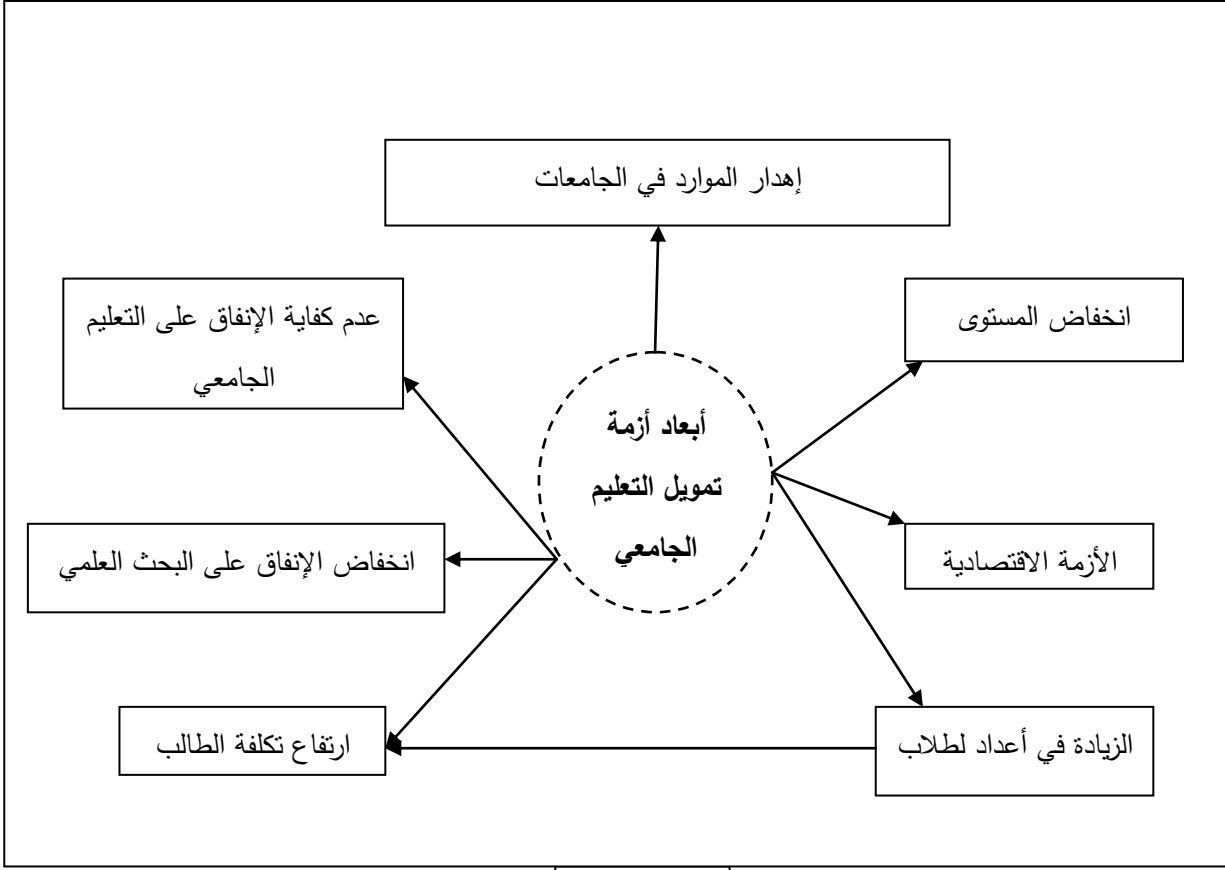
ملحق رقم 1

جدول حول: المهارات المتوقعة من خريج التعليم العالي في عصر العولمة، بحسب تصنيف الـ UNESCO

<p>مهارات الاتصال</p> <p>القدرة على استخدام الأرقام والبيانات</p> <p>مهارات استخدام الكمبيوتر</p> <p>إتقان اللغات الأجنبية</p> <p>مهارات البحث والتطوير</p>	<p>المعارف العامة والمتخصصة</p> <p>القدرة على التطبيق</p> <p>التفكير المنطقي</p> <p>التحليل النقدي</p> <p>مهارات حل المشاكل</p>	<p>المهارات الأكاديمية</p>
<p>الانضباط</p> <p>الإيداه</p> <p>المرونة والمثابرة</p> <p>الرغبة في التعليم المستمر</p>	<p>الثقة بالنفس</p> <p>إدراك مكامن القوة والضعف في الشخصية</p> <p>الاعتماد على النفس</p> <p>المبادرة والالتزام</p>	<p>المهارات الشخصية</p>
<p>التحلي بالأخلاقيات المهنية</p> <p>مهارات القيادة وتحمل المسؤولية</p> <p>مهارات العمل ضمن فريق</p> <p>الإلمام بالأمور الدولية والمحلية</p>	<p>التوجه الإيجابي نحو الفرص والمخاطر</p> <p>القدرة على جدولة الأولويات</p> <p>مهارات التعامل مع الآخرين</p> <p>مهارات العرض والإقناع</p>	<p>مهارات عالم العمل والعيش المشترك</p>

ملحق رقم 2

أبعاد أزمة التمويل في التعليم العالي وتأثيراتها على سوق العمل



ملحق رقم 3

أنماط تمويل البحوث والتطوير في بعض الدول¹

النسبة المئوية لأربعة مصادر تمويل				الإتفاق على البحوث والتطوير % من إجمالي الناتج القومي		الإقليم/ المجموع
الأجنبية	غير الربحية	الصناعة	الحكومة	التراوح	المعدّل	
ضئيلة	10 - 4	70 - 55	3 - 2	3.3 - 2.9	3.1	الولايات المتحدة، اليابان، السويد
6	4	52	38	2.6 - 1.8	2.4	الدول الصناعية الرئيسية
8	3	35	54	0.9 - 0.6	0.7	الأقطار الأوروبية الأقل نمواً
8	ضئيلة	3	80	0.2 - 0.01	0.1	الدول العربية
6% مساعدات	صفر	ضئيلة جداً	90%	أقل بكثير من 1%	ضئيل جداً	لبنان ²
غير محدد ³	8	52 للصناعة	11.8 للحكومة	5.8 - 2.6	2.6	"إسرائيل"

الإتفاق على البحث والتطوير في الدول المتقدمة

سنة 1994	الاتحاد الاوروبي	الولايات المتحدة	اليابان	ماليزيا	"إسرائيل"	لبنان (بلدان عربية)
البحث في القطاعات المدنية	36.2	18.8	25.5	24	30	90% بحوث نظرية
البحث العسكري	11.5	22.4	1.1	1	غير محدد	لا يوجد
البحث الصناعي	52.3	59	73.4	75	70	5%

¹ د. عبدالحسن، الحسيني (الجامعة اللبنانية)، مداخلة في المحور الرابع: معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي، الجلسة الثانية: آلية تطوير البرامج التعليمية ودور البحث العلمي من ورشة العمل التي تنظمها وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان حول "إعادة تنظي التعليم العالي الخاص"، اليونيسكو - بيروت، 23 شباط 2004.

² لا يتجاوز الـ 10 مليارات ليرة لبنانية للجامعة اللبنانية والمجلس الوطني للبحوث

³ تركز على البحوث في القطاعات العسكرية والتكنولوجيا المتقدمة وتقدر بمبالغ خيالية مصدرها المؤسسات اليهودية في العالم والولايات المتحدة مثلاً" البحوث لانتاج صواريخ حيتس،...

ملحق رقم 4

توزع وحدات البحث والتطوير حسب الميادين الرئيسية للاقتصاد والجهة المنفذة في 1996

الجهات المنفذة					الميدان الرئيسي
% من المجموع	المجموع	القطاع الخاص	الجامعات	الحكومة	
36.3	114	1	19	97	الزراعة
18.3	60	1	16	43	الصحة
16.1	42	6	2	34	الصناعة
8.7	28	0	1	27	الطاقة
6.2	20	0	8	12	العلوم الأساسية
60	20	0	7	13	الإنسانيات والعلوم الإجتماعية
4.1	13	0	2	11	النفط والبتروكيماويات
4.1	13	0	7	6	الهندسة
4.1	322	17	62	243	المجموع
	100	5.3	19.3	75.4	النسبة المئوية للتوزيع

ملحق رقم 5

ورقة الافتتاح خلال مؤتمر "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي - كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً" لرئيس مركز الدراسات القانونية والسياسية/ لدكتور أحمد مَلِي

Mardi 15/06/2021

Mot d'ouverture du Webinaire :

Monsieur le doyen de la faculté de droit, et des sciences politiques et administratives,

Monsieur le doyen de l'université de Paris,

Les représentants des universités et participants en France, Grande Bretagne, Italie, Côte d'Ivoire, Singapour et Malaisie,

Chers collègues, mesdames, messieurs, et tous ceux qui nous suivent sur les réseaux sociaux, je suis très heureux d'être ici aujourd'hui pour inaugurer ce Webinaire portant sur

«La réforme de l'enseignement supérieur dans le Monde arabe dans une perspective comparative : Le cas des facultés de droit »

Permettez-moi, tout d'abord, en mon nom personnel, et au nom de notre Centre – qui est aussi le vôtre– le Centre des études juridiques et politiques à l'Université libanaise, de vous remercier pour votre participation à ce webinaire coorganisé avec l'Université de Paris.

Un remerciement spécial à M. Fouad Nohra en France, pour tous les efforts déployés durant les préparatifs,

Un remerciement spécial aussi à M. Ali Al-Kaderi à Singapour, qui nous a accompagnés durant toutes les étapes préparatoires,

c'est Grâce à eux, et à vous, que ce Webinaire se tient aujourd'hui. Un webinaire qui portera pour sûr, comme nous souhaitons tous, ses fruits...

Son importance réside dans le fait qu'il aborde le sujet de la réforme de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique qui détiennent un rôle majeur au niveau de la croissance et du développement global et durable. Cette rencontre cherche aussi à promouvoir « la Faculté de droit, et des sciences politiques et administratives », et en faire un exemple type dans la mise en œuvre

d'une telle stratégie. Sur ce, il a été décidé, en accord avec l'université de Paris et dans le cadre du partenariat des pays francophones, de choisir notre faculté pour cette fin.

Il faut bien noter que le Centre des études juridiques et politiques à l'Université libanaise, sous la direction directe du doyen, a pour mission de conseiller la faculté et le bureau du doyen sur l'introduction de nouveaux projets et l'amélioration des programmes en cours afin de répondre aux exigences du marché de travail local, arabe et –pourquoi pas– international.

Sur ce, un programme de deux journées, a été soigneusement dressé, grâce à vous tous, et dont les 4 axes portent sur :

- 1– La réforme de l'enseignement supérieur dans une approche comparative.**
- 2– L'évaluation des programmes d'enseignement et de la recherche dans l'enseignement supérieur.**
- 3– La valeur ajoutée des nouveaux programmes et des disciplines complémentaires dans une faculté de droit.**
- 4– La recherche dans les facultés et le support des acteurs extérieurs.**

Certes, les interventions sur ces sujets nous permettront de mettre à jour et de développer des programmes et cursus à la hauteur des critères de qualité de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Cette dernière devrait satisfaire aux besoins de notre société libanaise ainsi que ceux des sociétés arabes.

Ce webinaire, avec les recommandations qui en résulteront, seront une étape cruciale dans le parcours de la faculté de droit et des sciences politiques et administratives. Nous veillerons à ce qu'il serve à améliorer et restructurer la faculté selon de nouveaux critères qui prennent en considération le développement à l'ère du numérique.

Nous avons insisté à ce que nous ne soyons pas les seuls à entreprendre une telle initiative, mais qu'elle soit en collaboration avec nos partenaires, dont les interventions et les opinions sont des valeurs ajoutées.

Ce webinaire sera un point de départ qui ne se tient pas afin de faire connaissance, mais d'établir des liens solides, bâtir des partenariats et échanger nos expériences qui profiteront à nos universités et sociétés.

On se demanderait comment au moment où le Liban traverse une crise politique, économique et sociale sans précédent, pouvons-nous nous lancer dans un tel projet.

Connaissant le rôle des universités et des centres de recherches, il faut comprendre que « les universités ne sont pas des tours d'ivoires mais jouent un rôle pionnier pour bâtir un avenir meilleur ».

Dire que ces mêmes universités sont à la base de l'économie du savoir. Ces dernières doivent recourir aux experts et spécialistes pour faire sortir le Liban de son impasse.

Ce webinaire, effectué en collaboration avec l'université de Paris, ne se limite pas aux activités culturelles. Mais il a pour but principal de mettre au point les différents axes et les règles pratiques qui aspirent à la réforme et au développement. Des comités de suivi seront chargés ultérieurement de veiller à l'application des recommandations adoptées.

Je vous souhaite UNE BELLE JOURNEE DE REFORME !

Merci.

ملحق رقم 6

ورقة عمل عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية خلال مؤتمر "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي - كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً" / الدكتور كميل حبيب

Reforming Higher Education in the Arab World : Difficulties and Prospects

Higher education has underwent few stages, reforms, and development as the result of the big transformation: Political, social, economic, cultural, and technological. Reforms in each stage are led by different philosophy emerged from social changes to keep up with both the era and the goals of society.

Higher education was imported into the Arab World at different historical, economic and social circumstances as it has appeared in reform process at the end of the twentieth century. From the experience of our European partners in their adoption of the Bologna Agreement (LMD), we have learned that reforming higher education is a continuous process. Indeed, any reform of higher education must include:

1. **Structural**
2. **More effective use of public subsidies.**
3. **Diversity**
4. **Competition**
5. **Transparency**
6. **Efficient moder of financing institutions**
7. **Large private contributions and more equity.**

In the process we must attempt to answer two questions:

1. What kind of universities do we want in the age of virtual campus?
2. What type of relationships must be established between the computer-mediated communication

(i.e., the internet, desktop publishing, intelligent tutoring system ...) and the market place?

Attempting to generalize about reform of higher education in the Arab World is made complicated by the difficulty of identifying clear term of reference and points of comparison. The area and the higher education systems concerned are far from being homogeneous. With the exception of both Tunisia and Lebanon, there is no two identical higher education system between or among Arab states. The difficulty of comparative study of higher education systems between those of the Arabs and the West is even more complicated since Western HE systems are quite heterogeneous and themselves also going through changes.

In brief, the routes to transition in HE in the Arab World are as diverse as the given systems and countries. Hence, the two standard categorizations of the Arab World HE should be viewed as yearning to fit into a wider effort reorient the whole HE towards the knowledge society.

Whatever the case, the Arab's HE systems are suffering from the following syndromes :

Universitaire de la Francophonie, our graduate are achieve success stories and reaching excellence, not only in France, but even in Anglo-Saxon countries HE is related to the construct of the market—an interesting new element in the discourse of HE. It has generated serious initiatives in deregulating HE, in developing performance-based models of resource allocation, in fostering inter-institutional competition and efficient management structures, and even in considering the privatization of HE.

These developments affect particularly the financing of HE, where new models of resource of generation and allocation, institutional steering and controlling, and accountability are being explored.

Within this context, and with a view towards the future of HE in the Arab World, those responsible for advancing HE must examine thoroughly four issues:

- a. Formula funding, b. The mobilization of external resources, c. The introduction of tuition fees, and d. The necessity of creating or non-creating more private institutions.

Here, the interactions between HE and governments is of great significance ; the two sides must focus on the development and functioning of different governance arrangements for the HE and on the impacts of these different arrangements upon various institutional and state policy outcomes.

I am certain that the road to heaven is not paved with good intentions. If reform is a continuous process, so is assessment of every step must also be continuous. Assessment is a central feature of teaching ; it powerfully frames how students learn and what students can achieve. It is one of the most significant influences on student's experience of HE and all that they gain from it.

Assessment plays a key role in fostering learning of students. However, unless it first satisfies the educational purpose of ensuring students that they can identify high quality work and can relate this knowledge to their own work, the likelihood that they will reach high standards themselves is much reduced.

Conclusion :

HE is more than academic question. Reforming HE systems in the Arab World is not an easy task, because the issue is organically linked to other social, economic, technological, and political developments. Comparative analysis is always beneficial since that we can learn from other's experiences, their weaknesses and strengths. However, what matters is that the sincerity, with which each these reforms are pursued and the effectiveness with which departure from them are corrected.

ملحق رقم 7

ورقة عمل رئيس مركز الدراسات القانونية والسياسية في كلية الحقوق خلال مؤتمر "إصلاح التعليم العالي في العالم العربي - كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية نموذجاً" / الدكتور أحمد ملي



La réforme de l'enseignement supérieur dans le Monde arabe dans une perspective comparative : Le cas des facultés de droit

Université de Paris – Faculté Sociétés et Humanités – Faculté de droit, économie, gestion

Université Libanaise – Faculté de droit, et des sciences politiques et administratives

Axe 3 : La valeur ajoutée des nouveaux programmes et des disciplines complémentaires dans une faculté de droit

Les masters spécialisés par aire géographique dans une faculté de droit

Dr. Ahmad Malli,

Directeur du Centre des Etudes Juridiques et Politiques

Plan

□ Les piliers sur lesquels repose le projet de création des masters spécialisés :

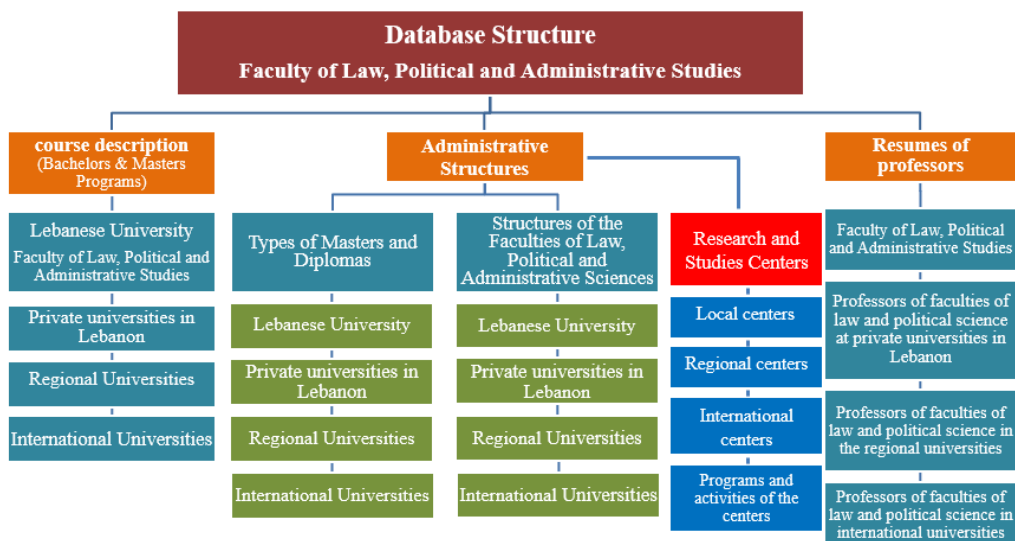
- ❖ L'E-forum (base de données + observatoire)
- ❖ Restructuration des cursus + Mise à jour des règlements intérieurs de la faculté
- ❖ Les masters spécialisés
- ❖ Les masters spécialisés par aire géographique
- ❖ Les départements spécialisés
- ❖ Académie des relations Internationales et diplomatiques
- ❖ Qualité de l'enseignement

- ❖ Marché du travail
- ❖ Recherche scientifique

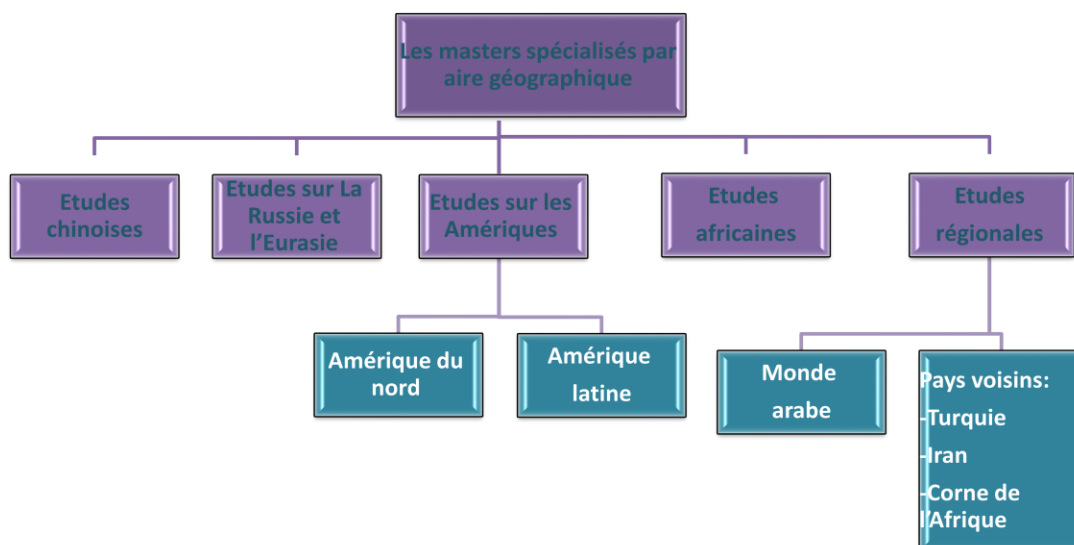
❑ **Les piliers sur lesquels repose le projet de création des masters spécialisés:**

➤ **Notre projet de réforme se base sur les points suivants:**

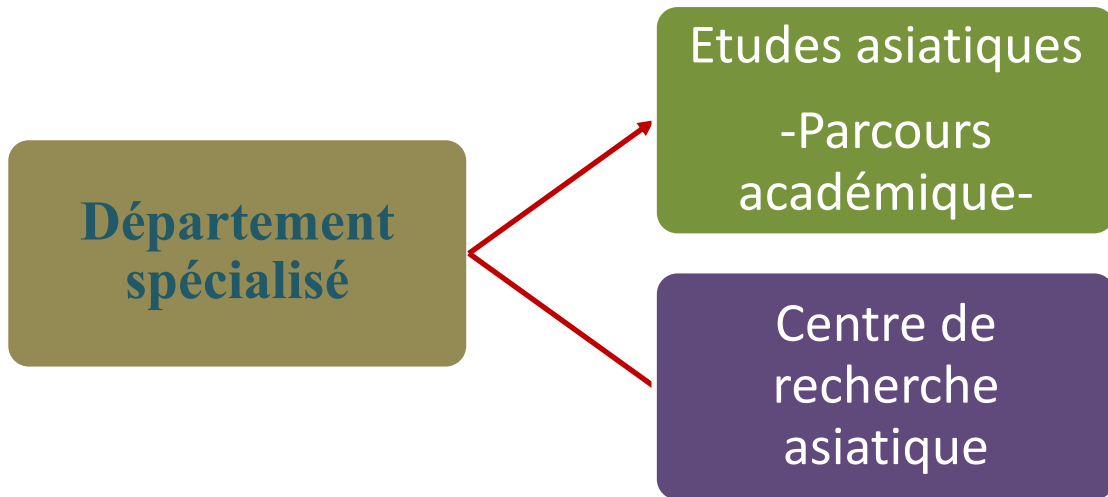
- ❖ Où sommes-nous? Examiner l'état des lieux de la faculté.
 - ❖ Où serons-nous dans 5 ans?
 - ❖ Quels mécanismes et programmes de travail devons-nous suivre?
- **Créer un E-forum (base de données) + (observatoire)**



- **Restructuration des cursus;**
- **Remise à jour des règlements intérieurs de la faculté;**
- **Créer de nouveaux masters et départements**



➤ **Master politiques publiques**



Académie des relations
internationales et
diplomatiques



Centre des langues vivantes



➤ Améliorer la qualité de l'enseignement

Renforcer les capacités et les compétences des membres du corps professoral;

Adopter des méthodes pédagogiques modernes et innovantes;

Impliquer les étudiants dans le processus de leur apprentissage;

ملحق رقم 8

ورقة تعريف حول مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية

إنه "مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية" التابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، الذي أنشئ بموجب القرار رقم 345 تاريخ 6 آذار 1998 بهدف القيام بالدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية ووضعها في خدمة الجامعة والكلية والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة، وهو مركز متخصص بكل ما له علاقة بالدراسات والأبحاث العلمية، ويعمل على تنميتها وربطها بالواقع ويسهم في البحث العلمي بهدف حل مشكلات المجتمع المدني.

فكيف لمجتمع أن ينمو ويتطور دون مراكز أبحاث تدرس قضاياها وتبحث في المشاكل التي يعاني منها وتتيقن الأسباب التي تعيق التنمية فيه؟

لا بدّ من التركيز على بعض النقاط المحورية المرتبطة بغائية العمل البحثي وفوائده:

- أهمية البحث العلمي بالنسبة لمن هم في موقع إتخاذ القرار، فالبحث العلمي يجعل من متخذ القرار يركز على أسس تربطه بالواقع من جهة وتبعده عن التسرع والإرتجال من جهة ثانية.
- ربط البحث العلمي بحاجة المجتمع، فما قيمة البحث إذا لم يترجم إلى أعمال تلبي حاجة المجتمع ونموه.
- ربط البحث العلمي بالواقع وتحليل مشاكله بشكل يوازن بين الأهداف المرجوة والإمكانيات المتاحة.
- ربط الأبحاث العلمية بأهداف المجتمع الإستراتيجية، لكي تتحرر الإنجازات من الهدر في الأموال والطاقات، ذلك أنّ عدم التخطيط الجيد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة ويؤخر التنمية.

ما هو دور المركز بحسب نظامه التأسيسي؟ وكيف يقوم بدوره عملياً؟ ما هي الإنجازات التي حقّقها المركز حتى اليوم؟ هل حقّق التوافق بين الإجازات والدور المتوقع منها؟ أين مركز الأبحاث من استقطاب برامج دعم الأبحاث والتمويل؟ وما هو الدور الذي لعبه المركز في تصويب اختصاصات الماستر وتوجيه مواضيع أبحاثها؟ ما هو دور المركز حيال إنتاج المعرفة ونشرها محلياً وإقليمياً وحيال جودة البحث العلمي؟

أولاً: الدور المنوط بمركز الأبحاث بحسب نظامه التأسيسي

► رؤية المركز، رسالته، أهدافه، مهامه واختصاصاته

1. رؤية، رسالة المركز ومهامه

في إطار تحقيق الأهداف التي لأجلها تمّ إنشاء مركز الدراسات اللبنانية القانونية والادارية والسياسية، وضع المركز رؤية ورسالة كانت على الشكل التالي:

أ. الرؤية والرسالة: تتمثل رؤية المركز بـ "إقامة مركز متميز في الدراسات والأبحاث العلمية والتطبيقية، بحيث يكون الركيزة الأساسية لتلبية الحاجات البحثية والمساهمة في تطوير الفكر القانوني والسياسي والإداري، ووضع حلول لقضايا التنمية والتطوير على الصعيد الوطني".

أما الرسالة فهي: "يسعى المركز للقيام بالدراسات والأبحاث وعقد المؤتمرات والندوات وإنشاء بنك المعلومات، ووضع مخرجاتها في خدمة الجامعة والكلية خاصة، والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة

والإسهام في نشرها، والمساهمة في حلّ مشكلات المجتمع بتقديم خدمات البحوث والدراسات والإرشاد والتدريب في القضايا الأساسية التي تهتمّ الوطن والمواطنين، بما يتيح إمكانية طرح نماذج ملائمة لحلّ هذه المشاكل بطرق علمية متميّزة وبمهنية وجودة عالية تواكب تطورات العصر".

ب. مهام المركز

تشمل مهام المركز ما يلي:

- تنفيذ الدراسات والأبحاث العلمية والعملية في حقل تحقيق أهدافه وبخاصة تلك التي تتعلّق بالمواضيع والمسائل القانونية والإدارية والسياسية.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية ضمن نطاق اختصاصه.
- تمثيل الجامعة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية ذات الصلة بالعلوم القانونية والإدارية والسياسية.
- إنشاء وإدارة بنك المعطيات القانونية والإدارية والسياسية المحلية والأقليمية والدولية، الذي ينظم بقرار من الهيئة العلمية بناء على اقتراح رئيس المركز، على أن يتمّ كل ذلك وفق الأصول والأحكام القانونية والتنظيمية النافذة في الجامعة اللبنانية، ووفق أحكام هذه النظم الإدارية والفنية والمالية.

2. أهداف المركز واختصاصاته

- أ. أهداف المركز؛ تتمثل أهداف المركز بحسب نص المادة الثانية من قرار نظام المركز بالتالي:
 - القيام بالدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية ووضعها في خدمة الجامعة والكلية خاصة والمؤسسات والأفراد خارج الجامعة عامة.
 - تلبية الحاجات البحثية للكلية ولأفراد والمؤسسات خارج الجامعة.
 - القيام بدراسات متعددة الميادين والمسارات والدراسات المقارنة، والأبحاث النظرية والتطبيقية ضمن سلّم أولويات.
 - توثيق الدراسات والأبحاث والمعلومات والمعطيات وفق أساليب وطرق علمية تساعد على تخزينها في الحاسوب واسترجاعها للإفادة منها ونشرها.

ولتحقيق هذه الأهداف، وضع المركز لنفسه مجموعة من الأهداف تتناسب وتتجاوب مع أهداف إنشائه، وقد جاءت على الشكل التالي:

- ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية، والبعد عن الازدواجية والتكرار.
- تقديم الخدمات في مجال الأبحاث والدراسات والاستشارات العلمية، وذلك من خلال آلية دعم البحث العلمي، وتطوير الحلول والعلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث والدراسات التي تطلب إعدادها الجامعة والمؤسسات الحكومية أو الهيئات الأهلية.
- تنمية جيل من الباحثين المتميزين، وتدريبهم على إجراء البحوث الأصلية ذات المستوى الرفيع، عن طريق إشراك طلاب الدراسات العليا مساعدي الباحثين والمعيدون والمحاضرين في تنفيذ البحوث.

– إنشاء وإدارة بنك المعلومات والمعطيات، وفهرسته، وتحقيقه، وتسييره للباحثين، وإجراء الدراسات والبحوث حوله.

– توثيق الروابط العلمية والتعاون مع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية في جميع الأنشطة التي يزاولها المركز.

– تنشيط الحركة الفكرية والإبداعية من خلال عقد ندوات وإقامة مؤتمرات وتنظيم ورش عمل ومحاضرات ذات الصلة بالعلوم القانونية والسياسية والإدارية، بالمشاركة مع أهل العلم والاختصاص من مختلف أنحاء العالم والإسهام في الأنشطة الدولية كالمؤتمرات والمعارض التي تقيد في خدمة أنشطة المركز.

– إعداد ونشر مجلة ونشرة علمية.

ب. **اختصاصات المركز؛** يختص المركز بالأمور التالية:

– القيام بالأبحاث والدراسات والاستشارات ووضع البرامج العلمية والعملية والزمنية لتحقيق أهدافه.

– تنظيم المؤتمرات، الندوات والحلقات البحثية والعلمية ضمن نطاق اختصاصه، سواء بمفرده أو بالمشاركة مع الجهات النظرية داخل الوطن وخارجه.

– إعداد وتنشئة وتدريب وتطوير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة اللازمة لتحقيق أهدافه.

– التنسيق مع الجهات المختصة ذات العلاقة داخلياً وخارجياً فيما يتعلق بتحقيق أهدافه.

– تمثيل الجامعة في المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية ذات الصلة بالعلوم القانونية والسياسية والإدارية داخلياً وخارجياً.

– إنشاء وإدارة بنك للمعطيات القانونية والسياسية والإدارية والمحلية والإقليمية والدولية ينظم بقرار من الهيئة العلمية بناء على اقتراح رئيس المركز.

ثانياً: كيف تقوم هذه المراكز عملياً بدورها

▶ لتسيير وإدارة شؤون مركز الدراسات، نص القرار 345 على أن تتشكل هيكلية المركز من أربع وحدات تعمل تحت إشراف عميد الكلية، وهي: رئاسة المركز - الهيئة العلمية - الأقسام العلمية - الوحدة الإدارية كما نص القرار على تأليف **هيئة استشارية** بقرار من رئيس الجامعة، من ممثلي القطاع العام (الإدارات العامة والبلديات والمؤسسات العامة) والقطاع الخاص؛ لتقديم المشورة والآراء والاقتراحات المناسبة بهدف التعاون لإجراء مشاريع الدراسات والأبحاث التي تهتم هذه القطاعات وذلك حسب الأصول والأحكام التي ينص عليها النظام العام بتقديم خدمات وإعداد دراسات وأبحاث تؤمنها الجامعة.

▶ إلا أنه عملياً، يقوم المركز بمهامه ضمن فريق عمل يتألف من: رئيس المركز، الدكتور أحمد ملي - الأقسام العلمية. وذلك بإمكانيات متواضعة من ناحية الجهاز الإداري أم من الناحية المادية.

▶ كما وتجدر الإشارة إلى أنه وبحسب قرار إنشاء المركز، فهو يلحظ مبدئياً تعيين ما لا يقل عن 20 متدرب للقيام بمهام المركز، بما يتوافق مع تحقيق الأهداف المتوخاة.

► يعمل رئيس المركز للاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، لتقديم أفضل نموذج، لا سيما وأنّ المركز الآن في مرحلة إعادة إحياء.

ثالثاً: الانجازات التي حققها المركز حتى اليوم

نظّم مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية مجموعة من النشاطات الأكاديمية والبحثية حول عدد من المواضيع الأساسية والتي ضمن المهام المناطة به. كما شارك في عدد من المؤتمرات واللقاءات المحلية والدولية وذلك في سياق تعزيز التعاون مع مراكز الدراسات والأبحاث الأساسية.

1. البرامج التأسيسية:

- **الماستر البحثي في الدراسات الصينية:** إنطلاقاً من سعي المركز لتحديث المقررات بما يتلاءم مع التطورات في الجامعات العالمية، قدّم رئيس المركز مشروعاً لماستر بحثي في الدراسات الصينية وذلك بالتعاون مع أكاديميين من الصين وفرنسا. وقد تم إقرار هذا البرنامج في مجلس الجامعة بتاريخ 2017/3/15. ويسعى هذا الماستر الى استحداث مساحات معرفية تخصصية تواكب التطورات الدولية بما يؤدي الى تشكيل بيئة حاضنة يتم إعدادها وتأهيلها تأهيلاً عالياً لفهم صعود الصين على الساحة الدولية وذلك بهدف تحقيق الاستفادة القصوى في العلاقة مع الصين.
- **العمل على تأسيس قاعدة البيانات لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية :** تأتي هذه الخطوة تطبيقاً للنظام الخاص بمركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية والذي ينص في الفقرة د. من المادة الثانية على "إنشاء وإدارة بنك للمعطيات القانونية والإدارية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية". وعليه، تم البدء بإعداد الاستثمارات اللازمة لهذا المشروع. كما تم التواصل مع عدد من الجامعات بهدف تزويدنا بما لديهم من معلومات تتعلق بقاعدة البيانات. وقد لمسنا تجاوباً من بعضهم خصوصاً من عميد قسم الدراسات الآسيوية والأفريقية في جامعة البحوث الوطنية إيفغيني زيلينيف حيث تم تكليف فريق لجمع ما نحتاجه من معطيات بهدف تزويدنا بها.
- **إطلاق برنامج أنشطة المركز السنوية في رئاسة الجامعة:** تم خلال هذا الحفل استعراض البرنامج المتكامل لأنشطة المركز للعام الجامعي 2018 - 2019 بالإضافة إلى تقديم رؤية المركز للسنوات القادمة، وذلك بحضور ممثلين عن الرئاستين الثانية والثالثة، بالإضافة إلى رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور فؤاد أيوب وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الدكتور كميل حبيب، وقد أرسل فخامة رئيس الجمهورية رسالة دعم وتهنئة.

2. التعاون مع الخارج

- **استقبال مجموعة من الطلاب الروس من جامعة البحوث الوطنية والإشراف عليهم:** ضمن إطار الاتفاقية التي وقعتها الجامعة اللبنانية مع جامعة البحوث الوطنية - المدرسة العليا للاقتصاد، استقبلت كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الأول مجموعة من الطلاب الروس وذلك في إطار برنامج التبادل المنصوص عليه

في الإتفاقية. وقد حضر الطلاب مجموعة المقررات باللغتين العربية والأجنبية على مدى شهرين. وقد تكفل المركز بمتابعة كافة الأمور الأكاديمية والإدارية المتعلقة بهم طول المدة التي قضاها في لبنان.

- **الإجتماع بوفد كبير من جامعة Zhejiang Gongshang University** : بحضور عميد الكلية الدكتور كميل حبيب ومديرة مركز اللغات والترجمة زينة طعمة وعدد من أعضاء الهيئة التعليمية في كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة.

3. الندوات وورش العمل

قام المركز بتنظيم مجموعة من الندوات وورش العمل أهمها:

- ندوة حول الحدود البحرية اللبنانية والمسألة القانونية للبلوكات النفطية وذلك بالتعاون مع الجيش اللبناني حيث القى المحاضرة العقيد الركن البحري مازن بصبوص. وقد تناولت المحاضرة مسألة ترسيم الحدود البحرية اللبنانية ومسألة الخلاف حول ترسيمها مع فلسطين المحتلة.
- ورشة عمل حول أزمة سد النهضة ومسألة حوض النيل: القى المحاضرة الخبير المصري وعضو خلية الأزمة الحكومية لنهر النيل الدكتور محمد سالمان طابع حيث تناول موضوع الأزمة بين مصر وأثيوبيا حول سد النهضة بالإضافة الى الموقف المصري من أزمة حوض النيل.
- ورشة عمل حول الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر القاها المقدم الركن في الجيش المصري تامر رشدي ياسين (الذي كان يحضر دورة أركان مع الجيش اللبناني) حيث تطرّق الى موضوع الأهمية الإقليمية والدولية للبحر الأحمر وارتباطه بالأمن القومي العربي.
- المشاركة في ندوة أزمة كشمير بدعوة من السفير الباكستاني في لبنان السيد أفتام خوخير لمناقشة مستقبل كشمير واحتمالات المستقبل.

4. المؤتمرات المحلية والدولية:

تلقى مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية مجموعة من الدعوات الى مؤتمرات محلية وخارجية وشارك في عدد منها:

- المشاركة مؤتمر العلاقات العربية الصينية الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية
- المشاركة في مؤتمر العرب وإيران الذي نظمه المركز الإستشاري للبحوث والتوثيق
- المشاركة في مؤتمر آفاق التسوية السياسية للأزمة السورية في الصين والذي نظمه معهد شانغهاي للدراسات الدولية بالتعاون مع جامعة شانغهاي بالإضافة الى موفد الحكومة الصينية للأزمة السورية اليد وشيه شيائو يان (Xie Xiaoyan) حضره ممثلون رسميون بالإضافة الى جامعيين وباحثين من مختلف أنحاء العالم، تباحثوا في كيفية التوصل الى حل سياسي في سوريا.
- المشاركة في مؤتمر التعليم والمدن العالمية: تقنيات جديدة للتنمية" في سان بطرسغ - روسيا حول التعليم العالي، ضم المؤتمر خبراء في مجالات التنمية والتعليم من عدة دول كروسيا والولايات المتحدة وإيطاليا حيث عالجوا موضوع كيفية تطوير الجامعات وسبل التعليم فيها.

- المشاركة في اجتماع الشركاء الدوليين لجامعة البحوث الوطنية والذي حضره جامعات من 20 بلداً وكانت الجامعة اللبنانية هي الجامعة العربية الوحيدة التي حضرت هذا الاجتماع.

رابعاً: مدى توافق هذه الإنجازات مع الدور المتوقع منها

على قاعدة جامعة لا تتطور جامعة تموت، يسعى المركز من خلال أنشطته للمواءمة بين الواقع والمرتجى، لتحقيق الدور المتوقع منه لا سيما فيما يتعلق بتقديم المشورة لتطوير الكلية من خلال العمل على وضع "مخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للخمس سنوات القادمة"، بالإضافة إلى أنّ معظم إنجازاته حتى اليوم تتوافق مع المهام الملقاة على عاتقه باستثناء تلك المتعلقة بموضوع البحث العلمي، حيث يسعى للمواءمة بين برامج دعم البحث العلمي في الجامعة اللبنانية من جهة، والتي هي أربعة برامج: برنامج دعم الأبحاث الأكاديمية الفردية (2003)، برنامج دعم الأبحاث المشتركة في محاور بحثية محدّدة (2008)، برنامج دعم أبحاث الابتكار والتطوير (2012) وبرنامج دعم المشاريع البحثية التطبيقية ذات العلاقة بالمجتمع (2019)؛ وبين الحاجة الفعلية لكلية الحقوق والعلوم الإدارية والسياسية من الأبحاث والدراسات من جهة ثانية.

خامساً: أين مركز الأبحاث من استقطاب برامج دعم الأبحاث والتمويل

يتركز معظم الإنفاق العالمي مؤخراً على البحث والتطوير الذي تديره مراكز الأبحاث والدراسات. وتجدر الإشارة إلى أنّ تقييم نجاح هذه المراكز لا يتم عبر تقييم إنتاجها المالي، بل بمدى تأثيرها في صناعة السياسات والرأي العام.

ومع الأخذ بعين الاعتبار إلى أنّ مركز الدراسات هو في مرحلة إعادة الإحياء، فإنّ المركز في صدد نقاش مسألة التمويل عبر:

- ربط موازنة البحث العلمي في المركز بموازنة الأبحاث في الأبحاث في الجامعة اللبنانية.
- إقامة شراكات ضمن برامج وخطط محدّدة (مثل: الأمن العربي المائي واقتصاديات الطاقة...) مع كل من:
 - الإدارات المحلية (البلديات)
 - النقابات (لا سيما نقابة المهندسين)
- بالإضافة إلى سعيه للاستفادة من عدّة مصادر أخرى، مثل:
 - السعي لتحقيق زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي والعمل على رفع الموازنات المخصصة لمراكز الأبحاث.
 - التعاون بهدف زيادة عدد البرامج الممولة من جهات عديدة لدعم البحث العلمي، وإنشاء الصناديق المخصصة لهذا المجال.
 - الاستفادة من برامج الاتحاد الأوروبي التي تموّل المشروعات الطموحة والتي تحتاج إلى تعاون دولي.

سادساً: دور مركز الأبحاث من تصويب اختصاصات الماستر وتوجيه مواضيع أبحاثها

تسعى الجامعات عامة لوضع خطط استراتيجية تهدف لتطوير عملها بما يتلاءم مع أهدافها ومتطلبات العصر؛ وفي هذا الصدد، يسعى مركز الدراسات وانطلاقاً من الدور الموكّل إليه بتقديم المشورة للكلية، لإقامة مؤتمر

للمخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، كما ويطمح لبلورة الخطة التي تمرّ بالآليات الادارية، ويلحظ المخطط التوجيهي ضمن محاوره:

▶ محور مخصص لمسألة توجيه مواضيع البحث العلمي، من خلال العمل على توجيه أبحاث ورسائل الطلاب، وتقديم الخيارات حول العناوين المقترحة بما يتلاءم مع حاجيات الكلية من جهة، والبرامج المرجوة من قبل الجامعة اللبنانية من جهة أخرى. بالإضافة إلى برامج أكاديمية وبحثية محلية، إقليمية ودولية.

▶ كما ويسعى من خلال دوره في مجال تصويب اختصاصات الماستر إلى العمل على إنشاء اختصاصات جديدة، كان أولها صدور قرار إنشاء ماستر دراسات صينية، ويتم العمل حالياً على إنشاء ماستر في كل من : الدراسات الروسية، الدراسات الأمريكية، دراسات إقليمية وغيرها...

سابعاً: دور المركز حيال إنتاج المعرفة ونشرها محلياً وإقليمياً وحيال جودة البحث العلمي

لقد أصبحت الجودة اليوم مطلباً عالمياً، وصفة ملازمة في العصر الحديث لمختلف نواحي ومتطلبات الحياة العصرية. وقد بات البحث العلمي أحد ركائز التنمية المستدامة في المجتمعات والذي عليه أن يتصف بالجودة ويشتمل على معاييرها في سبيل تحقيق التنمية المرجوة على مختلف الصعد واليادين.

فالباحث العلمي المُعدّ وفقاً للمعايير العالمية، بات يُشكّل مؤشراً حقيقياً كمجدّد لتقدم الدول ورفي المجتمعات وتقدمها المعرفي، وأصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمع المعرفة الجامعي كأحد محدّدات التقويم الأكاديمي، وذلك من خلال قدرة البحث العلمي من خلال العديد من معايير ضبط الجودة التي تقود نحو حل العديد من المشاكل العلمية للمجتمع المعرفي.

ومن أجل ضمان جودة البحث العلمي، وإدخال تغييرات جذرية على البرامج التعليمية والنظم الإدارية والأبحاث العلمية، والمساهمة إيجاباً في تطوير وتنمية الدول، يطمح المركز لـ:

- إنشاء هيئات عليا للبحث العلمي
 - التوجيه المستمر ليأتي البحث العلمي ملبياً لأهداف التنمية وحلّ المشكلات الوطنية
 - السعي لإقرار مبدأ إعطاء الحوافز للجامعات في لبنان (عامّة)، والجامعة اللبنانية بكل كلياتها (خاصة)، لكي تنتج بحوثاً ذات مستوى متميّز.
 - العمل على توقّر عدد من الباحثين والعلماء المبدعين.
 - السعي لإيجاد المناخ الأكاديمي الملائم وما يتطلّبه من أجهزة علمية ومختبرات وأجواء اجتماعية ونفسية ومادية ملائمة، ونظم إدارية وتنظيمية مريحة توفر للباحث الانكباب على بحثه والتفرّغ له.
 - تأمين الأموال اللازمة للنشاطات البحثية.
 - منح الوقت الكافي لإجراء الأبحاث، وتوفير الحرية الأكاديمية.
- وتجدر الإشارة إلى أنّ الدول المتقدّمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، لم تكف بتوفير البيئة الاقتصادية والقوانين المنظمة لدعم البحث العلمي، بل ذهبت لوضع الأموال الطائلة تحت تصرف مراكز الأبحاث.

وقد باتت تُعتبر جودة البحث العلمي من التحدّيات التي تواجهها الجامعة اللبنانية عامة، ومراكز الأبحاث التابعة لها خاصة، لما لها من أثر بالغ في تطوير وتحقيق التنمية المجتمعية، والتي لا بد لها من العمل على الأمور التالية:

- نشر ثقافة جودة البحث العلمي، وجودة الكتابة العلمية للرسائل الجامعية.
 - ضرورة ربط البحث العلمي الجامعي بالتنمية المجتمعية، والمساهمة في حل المشكلات.
 - التأكيد على خطورة الغش والسرققة العلمية وتأثيرها السلبي على ضمان جودة البحث العلمي.
- بالإضافة إلى سعي المركز لتفعيل دور المجلة العلمية التي يقع على عاتقها مسألة نشر الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة، كما التنسيق مع مثيلاتها من نفس الاختصاص لتبادل الخبرات في هذا المجال، فضلاً عن تبادل نشر الدراسات ذات المنفعة. والوقوف عند آخر مستجدات البحث العلمي في مجال الاختصاص محلياً، إقليمياً، ودولياً.
- وأخيراً، ينبغي التأكيد على ضرورة تفعيل العمل البحثي الذي يرتبط بين الحاجات والأهداف، لكي تكون الحاجات نابعة من المجتمع متفاعلة مع واقع مشاكله، والأهداف مرتبطة بغائيّة التكامل الذي يحقّق التنمية المستدامة.
- وإذ ينبغي التأكيد على ضرورة اعتبار العمل البحثي الذي يجمع بين الحرّيّة والعلم ينتج ديناميّة فكريّة تتفاعل في سبيل تحقيق مصلحة المجتمع العليا، ذلك أنّ الإنتاج البحثي المتسلّح بالحقيقة يشكّل الاستثمار الأشد ربحاً لخير المجتمعات.

ملحق رقم 9

المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للخمس سنوات القادمة



مركز الدراسات البنائية
القانونية والسياسية والإدارية

إعداد مركز الدراسات القانونية والسياسية 2019

أهداف المخطط التوجيهي:

- أ. إعداد وتأهيل الطلاب وتحسين قدرتهم العلمية والبحثية
- ب. تطوير القدرات العلمية والبحثية المتخصصة لأعضاء هيئة التدريس
- ج. دمج الطلاب في العملية التعليمية
- د. دمج الطلاب في سوق العمل
- هـ. تقديم المشورة الى مؤسسات الدولة في نطاق الاختصاص
- و. رفد القطاعين العام والخاص بأصحاب الكفاءة العلمية والمهنية

تقوم الخطة على تحديد النقاط التالية:

- أ. أين نحن الآن؟
- ب. أين يجب أن نكون؟
- ج. ما هي آليات وبرامج العمل التي يجب اتباعها؟

برامج تنفيذ الأهداف

1- إعادة هندسة المقررات للسنوات الجامعية بكافة مراحلها وإدخال مقررات جديدة باعتماد المقارنة مع

الجامعات الاقليمية والعالمية

- إجراء مراجعة جوهرية للبرامج القائمة وبما يتفق مع تطور المعايير الدولية
- تحديث المحتوى العلمي للمقررات الدراسية واقتراح مواد جديدة

2- استحداث اختصاصات ماستر جديدة

- ماستر سياسات عامة (Public Policy)
- اختصاصات ماسترات بحثية ومهنية جديدة

3- استحداث أكاديمية العلاقات الدولية

- قسم مختص بتدريس العلاقات الدولية تابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
- إختصاص مغلق تكون معايير القبول فيه على تقييم خطي وشفهي
- يتم تدريس المواد باللغة الإنجليزية أو الفرنسية على نسق إختصاص الحقوق - الفرع الفرنسي

4- اعتماد معايير جديدة للتقييم

- وضع سياسة شفافة لتقييم اسئلة الامتحانات
- إعداد الامتحانات استنادا للمعايير الدولية
- تعزيز قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس في القضايا الأكاديمية المختلفة.
- اعتماد طرائق تدريس حديثة

5- الأنشطة اللاصفية

- عقد الندوات ومحاضرات علمية متخصصة تحاكي التطورات على مختلف المستويات
- تنظيم ورش عمل بهدف تطوير مهارات الطلاب الأكاديمية والبحثية

ملحق رقم 10

مخطط أولي لأكاديمية العلاقات الدولية

أولاً: قسم الدراسات الآسيوية

- تُعتمد التقسيمات الجيوبولتيكية العالمية لاستحداث الأقسام الفرعية لهذا الإختصاص

ثانياً: قسم الدراسات الإقليمية:

- الدراسات التركية
- الدراسات الإيرانية
- دراسات القرن الأفريقي

ثالثاً الماسترات البحثية

- ماستر الدراسات الروسية
- ماستر الدراسات الأمريكية

رابعاً: البرامج الأكاديمية والبحثية

- برنامج دراسات الإنتشار العربي
- برنامج الدراسات الأفريقية
- برنامج دراسات أمريكا اللاتينية

ملحق رقم 11

أنشطة مركز الدراسات القانونية والسياسية

النشاط	العنوان
البرامج التأسيسية	
قاعدة البيانات	جمع معطيات كافية عن السير العلمية والهيكل الإدارية للكليات ومراكز الأبحاث الى توصيف المقررات ذات الصلة
المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية	مقترح خطة تطوير كلية الحقوق للخمس سنوات القادمة
ورشة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للغة الأجنبية	ورشة عمل تهدف الى طرح مشاكل اللغة الأجنبية عند طلاب الجامعة وتقديم الحلول لها
المؤتمرات	
المؤتمر السنوي الدولي	المشرق العربي بعد "الثورات العربية": بين التحولات الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية
ورش العمل	
ورشتنا عمل إقليميتين	1- حوض النيل
	2- المسألة الكردية
ورشتنا عمل دولية	4-العلاقات العربية - الهندية
البرامج الأكاديمية والبحثية	
برامج محلية	1- تطور النظام السياسي اللبناني
	2- السياسات الإقتصادية - الإجتماعية في لبنان
برامج إقليمية	3- الأمن المائي العربي
	4- النظام الإقليمي العربي
	5- الإسلام السياسي
برامج دولية	6- التحولات الإقتصادية - الإجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية
	7- إقتصاديات الطاقة
	8- دراسات أمريكا اللاتينية
	9- الدراسات الأفريقية
	10- الوجود العربي في أوروبا

ملحق رقم 12

استراتيجية البحث العلمي¹

رسالة الجامعة:

" الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروع ودرجاته، ويكون فيها مراكز للبحاث العلمية والادبية العالية متوخية من كل ذلك تأصيل القيم الانسانية في نفوس المواطنين²."

لذلك تسعى الجامعة اللبنانية الى اعداد طلابها ليكونوا مواطنين فاعلين يساهمون في بناء المجتمع اللبناني وتنميته و تمنحهم الادوات المعرفية والكفاءات الضرورية لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقدرة على الاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

موقع الجامعة ودورها في المجتمع اللبناني:

للجامعة اللبنانية دور اساسي في بناء المجتمع اللبناني وتطويره وتنميته انسانياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وثقافياً. وينبع هذا الدور من موقعها كجامعة رسمية وطنية وحيدة في لبنان ومن انها تحتوي على طاقات علمية كبيرة كما ونوعاً (ما يربو على 3500 فرداً باكثرينهم الساحقة من حملة الدكتوراه) و تستقبل اكثر من نصف الطلاب الجامعيين في لبنان من جميع الشرائح الاجتماعية والمناطق اللبنانية. ومن مهامها ايضاً اعطاء الفرصة لشريحة واسعة من المجتمع للتقني الاجتماعي والحصول على حياة لائقة كريمة من خلال حرية الوصول الى التعليم الجامعي بكافة درجاته. فالجامعة اللبنانية مؤهلة لأن تكون "قاطرة" العملية التنموية من خلال دورها في تعليم وتدريب اكثر من نصف المجتمع اللبناني المستقبلي بما يتلاءم مع حاجات وطموحات هذا المجتمع ومن خلال مشاركة هيئتها التعليمية في الابحاث و الدراسات واقتراح الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتقديم الاستشارات البيئية والتربوية والخبرات التقنية والصناعية والادارية وغيرها.

دور البحث العلمي في منظور الجامعة اللبنانية:

اضافة الى الدور المتعارف عليه للبحث العلمي في تمكين الجامعة من انتاج ونقل وتوثيق المعرفة واستثمارها في تنمية المجتمع، تسعى الجامعة الى توظيف النشاط البحثي من اجل:

- التطوير المهني لافراد الهيئة التعليمية وتعميق معارفهم وقدراتهم العلمية والتعليمية من خلال اطلاعهم الدائم على المستجدات والتطورات العلمية في مجال ابحاثهم.
- تدريب الطلاب على التقنيات المتقدمة بما يمنحهم خبرات علمية ومهارات عملية وتطبيقية لا يمكن اكتسابها في الاطار التعليمي البحت.
- تنمية التفكير النقدي والابداعي لدى الطلاب والاساتذة، والقدرة على مقارنة المشاكل واقتراح الحلول بمنهجية علمية موضوعية.

الغايات الاستراتيجية:

على الجامعة ان:

- توفر لاساتذتها بيئة اكااديمية وادارية وبحثية سليمة وحاضنة تسمح لهم بالانخراط في العمل البحثي العلمي والابداع الادبي والفني في جو من الشفافية والتعاون والاحترام المتبادل.
- تؤمن لطلابها واساتذتها قدرة النفاذ الى مصادر المعرفة واستيعابها ونقلها وتبادلها. (أ-نقل)

¹ www.ul.edu.lb تمّت الزيارم بتاريخ 2020/03/02

² المادة الاولى من قانون الجامعة

- c. تلمح الى توطين البحث بحيث تشارك الجامعة بالانتاج البحثي النوعي المستقل, ابداعا ادبيا وفنيا وابتكارا تكنولوجيا (أ-انتاج)
- d. تسعى الى بناء وارشفة مرجعية للعلوم والثقافة واللغة والفن والعمارة والتراث الوطني وفق مواصفات علمية (أ-توثيق)
- e. تؤمن الخدمات العلمية على انواعها للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال منصّات تكنولوجية ومراكز ومختبرات بحثية وفق معايير الجودة (أ-استثمار)
- f. تنظم المعارض والمتاحف والمؤتمرات والندوات الخاصة والعامة والمباريات العلمية والفنية والادبية. (أ-استثمار)
- g. تعمل على توظيف المعرفة العلمية في حل المشكلات والنمذجة وتصميم المنظومات المادية وتنظيم الكيانات الاجتماعية وتسعى لتصبح مرجعية للاستشارات: اساتذتها خبراء معتمدون.(أ-تمتية)
- h. تسعى الى الربط الوثيق بين التعليم والبحث في كافة المستويات والنشاطات التعليمية كون البحث هو مادة التعليم والتعلّم.(ب-ت)
- i. تسعى الى توطين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي, وتقنيات التمثيل والنمذجة ومعالجة المعلومات ومعالجة المعارف في كافة نشاطاتها واختصاصاتها. (أ الى ث)
- j. تساهم في النشر العلمي والادبي و ترجمة التراث العلمي الحديث والمصطلحات العلمية والتكنولوجية الى اللغة العربية مع التأكيد ان البحث العلمي يفترض معرفة لغات متعدّدة.
- k. تساهم في دراسة نشوء اللغة العربية وتراثها المعرفي ومعاجمها واسسها والتراث الثقافي العربي الثابت والمنقول مما يتوافق مع تقاليد الجامعات العالمية.

الاهداف التنفيذية

- a. انشاء هيكلية تنظيمية للبحث العلمي على مستوى الادارة المركزية وعلى مستوى المعاهد والكليات بهدف وضع الخطط وتنظيم وتحفيز وتوثيق وتقييم عملية البحث العلمي على صعيد الجامعة بكافة جوانبها.
- b. وضع موازنة موحدة للبحث العلمي تتضمن كافة مخصّصات البحث العلمي في موازنة الجامعة.
- c. انشاء هيكلية مرنة للادارة المالية للبحث العلمي تسمح بوسائل تمويل جديدة من خارج موازنة الجامعة من خلال تثير الطاقات البحثية و نتائج البحث.
- d. تطوير البنية التحتية للبحث العلمي من خلال انشاء مختبرات بحثية ومراكز ابحاث في كافة وحداتها.
- e. تأطير الاساتذة-الباحثين في فرق بحثية مرتبطة بالمختبرات والمراكز .
- f. تطوير وسائل وآليات التواصل والتنسيق مع مؤسسات المجتمع اللبناني المعنية في الاستفادة من الخبرات البحثية ومن نتائج البحث العلمي (المؤسسات الرسمية والقطاعات الانتاجية و التربوية و الصحية).
- g. تطوير آليات التواصل مع المؤسسات العلمية خارج لبنان.
- h. انشاء منصات للخدمات البحثية المشتركة في معاهد العليا لدكتوراه الاخرى.
- i. انشاء هيكلية مرنة للادارة المالية للبحث العلمي تسمح بوسائل تمويل جديدة من خارج موازنة الجامعة.
- j. انشاء هيكلية دائمة لتقييم كافة جوانب عملية البحث العلمي وفق معايير الجودة العالمية وبالاخص تقييم اصالة المنتج البحثي.
- k. انشاء منصة مركزية لتقنيات المعلوماتية (Information Technology) وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence), والنمذجة (Modeling) والمحاكاة (Simulation)

برامج دعم البحث العلمي في الجامعة اللبنانية

ما هي برامج دعم البحث العلمي , ولماذا؟

تعتبر برامج دعم البحث العلمي (, Programmes de soutien de la recherche Scientifique Research Grants) من الادوات الاكثر نجاحا المعتمدة عالميا لتفعيل وتنشيط عملية البحث العلمي في الجامعات. وتعتمد الجامعات, وخاصة الجامعات في البلدان الناشئة بحثيا, انواعا متعدّدة من برامج الدعم. اعتمدت الجامعة اربعة برامج اطلقت تباعا ابتداء من عام 2003 :

a. برنامج دعم الابحاث الأكاديمية الفردية (2003-)

هو برنامج عام يهدف الى تطوير الخبرات في اجراء الابحاث وادارتها وبالاخص مساعدة الأساتذة المساعدين والمعنيين حديثي

التخرج على بدء أنشطتهم البحثية عن طريق توفير الدعم المالي وشراء الأجهزة الصغيرة والمستلزمات والدعم التقني. وتساهم المنحة في تعريف الأساتذة الجدد بأنظمة الجامعة البحثية كما تساهم في ضمان استمرارية النشاط البحثي الذي بدأه الأستاذ أثناء أداءه لرسالة الدكتوراه. تعطى الأفضلية لمشاريع الأبحاث المرتبطة بالرسائل والاطروحات التي يشرف عليها أو يشارك بالإشراف عليها الباحث.

b. برنامج دعم الأبحاث المشتركة في محاور بحثية محددة (2008 -)

هو برنامج متخصص لدعم مشاريع أبحاث ودراسات تطبيقية في أولويات تحددها الجامعة وفق احتياجاتها العلمية والبحثية. يهدف البرنامج إلى دعم إنشاء فرق بحثية في محاور محددة وتأمين الحاجات التشغيلية من مواد استهلاكية و تجهيزات صغيرة مكملة للمختبرات البحثية في الكليات، بغاية إنشاء "كتلة حرجة" في هذه المحاور.

c. برنامج دعم المشاريع البحثية التطبيقية ذات العلاقة بالمجتمع (2012 -)

هو برنامج متخصص مبنى على أولويات رئيسية تلبي الحاجات المجتمعية. يهدف البرنامج إلى دعم أبحاث تطبيقية تعالج قضايا حيوية ملحة في المجتمع وتكون لنتائجها دور إيجابي يؤهلها في حل مشاكل المجتمع وتنميته (الامن البيئي و الصحي والغذائي، ترشيد تنمية الموارد الطبيعية، ضمان الجودة ، المواطنة ..)

d. برنامج دعم أبحاث الابتكار والتطوير (2012 -)

برنامج متخصص لدعم مشاريع أبحاث تطويرية مبتكرة et Innovation Developpement ذات تطبيقات صناعية وتكنولوجية . يهدف البرنامج إلى دعم أبحاث تطويرية متقدمة جاهزة للتطبيق و الاستثمار عمليا. يشترط ، على الأقل، قرب الحصول على نموذج تكنولوجي (prototype) .

ملحق رقم 13



مركز الدراسات اللبنانية
القانونية والسياسية والإدارية

حضرة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الدكتور كميل حبيب المحترم

الموضوع: انتهاء مدة التدريب

يفيد رئيس مركز الدراسات اللبنانية والقانونية والسياسية والإدارية الدكتور أحمد ملي بأن المتدربة في المركز ميساء قطايا قد انتهت مرحلة التدريب المقررة في المركز من 12 تشرين الثاني 2017 وحتى 25 كانون الثاني 2018، وذلك استكمالاً لمطالبات الحصول على شهادة الماستر - قسم الإدارة والتخطيط.

رئيس مركز الدراسات اللبنانية
القانونية والسياسية والإدارية

د. أحمد ملي

الحدث في 2018/2/21

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
ب	الإهداء والشكر
1	المقدمة
الفصل الأول: وصف مركز الدراسات القانونية والسياسية، والفترة التدريبية	
8	المبحث الأول: تعريف عام حول الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
9	الفقرة الأولى: الجامعة اللبنانية
9	البند الأول: أحكام عامة حول الجامعة اللبنانية كإحدى مؤسسات التعليم العالي
11	البند الثاني: رسالة وأهداف الجامعة اللبنانية
17	الفقرة الثانية: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
17	البند الأول: تأسيس الكلية وأهدافها
19	البند الثاني: النظام والهيكلية الإدارية
23	المبحث الثاني: مركز الدراسات اللبنانية القانونية والسياسية والإدارية
23	الفقرة الأولى: ماهية المركز
23	البند الأول: رؤية المركز، أهدافه، مهامه واختصاصاته
26	البند الثاني: هيكلية المركز، إدارته والأصول القانونية المتعلقة به
31	الفقرة الثانية: الفترة التدريبية وطبيعة العمل التدريبي
31	البند الأول: مسار وطبيعة عملية التدريب
33	البند الثاني: طبيعة العمل التدريبي

الفصل الثاني: مراكز الدراسات الأكاديمية ودورها في تطوير التعليم العالي

(مركز لدراسات القانونية والسياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية/ الجامعة اللبنانية أنموذجاً)	
41	المبحث الأول: التعليم العالي ومراكز الدراسات والأبحاث
43	الفقرة الأولى: مؤسسات التعليم العالي
43	البند الأول: وظائف التعليم العالي وتمويله
52	البند الثاني: مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بسوق العمل والتنمية المجتمعية
69	الفقرة الثانية: البحث العلمي ومراكز الأبحاث الجامعية
70	البند الأول: مراكز الدراسات والبحث العلمي
79	البند الثاني: البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي
88	المبحث الثاني: مركز الدراسات القانونية والسياسية والإدارية ودوره في تطوير وإعادة هندسة مقررات كلية

الحقوق والعلوم السياسية والإدارية (المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية)

89	الفقرة الأولى: التعليم العالي والبحث العلمي في لبنان
89	البند الأول: الجامعة اللبنانية والبحث العلمي في لبنان
99	البند الثاني: مركز الدراسات القانونية والسياسية والمخطط التوجيهي
109	الفقرة الثانية: المخطط التوجيهي لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للخمس سنوات القادمة
109	البند الأول: المخطط التوجيهي
118	البند الثاني: قراءة في المضامين والأهداف
127	الخاتمة
133	لائحة المراجع

فهرس الملاحق

I.	قائمة الملاحق
II.	ملحق رقم 1
III.	ملحق رقم 2
IV.	ملحق رقم 3
V.	ملحق رقم 4
VI.	ملحق رقم 5
XXXIV	ملحق رقم 6
XXXIV	ملحق رقم 7
XXXIV	ملحق رقم 8
XXXIV	ملحق رقم 9
XXXIV	ملحق رقم 10
XXXIV	ملحق رقم 11
XXXIV	ملحق رقم 12
XXXIV	ملحق رقم 13
XXXIV	فهرس المحتويات